Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

# تمويل "مارشال سورية" بالصكوك الإسلامية

## الطاقة المتجددة أنموذجًا

Volume No. 122, JULY 2022 - MUHARRAM, 1444

# مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى



## هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد احمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

## أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

# الهيئة الاستشارية للمجلة


| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | د. عيسى بدروني | دكتوراه علوم تجارية ومالية | أستاذ جامعي | الجزائر |
| 2 | د. عائشة بوعامر | دكتوراه اقتصاد | أستاذة باحثة | الجزائر |
| 3 | د. سناء أمزال | دكتوراه فقه المعاملات المالية | أستاذة التعليم الثانوي | المغرب |
| 4 | د. علي أحمد شيخون | دكتوراه محاسبة | أستاذ جامعي | مصر |
| 5 | د. فؤاد بن حدو | دكتوراه إدارة أعمال ومالية | أستاذ جامعي | الجزائر |
| 6 | د. فاطمة الزهراء بلحسين | دكتوراه اقتصاد | أستاذة جامعية | الجزائر |
| 7 | د. فاطمة الزهراء بن شعيب | دكتوراه اقتصاد | أستاذة جامعية | الجزائر |
| 8 | د. مجدي أنور قيطنة | دكتوراه إدارة أعمال | أستاذ جامعي | الكويت |
| 9 | د. محمد تاجي | دكتواره اقتصاد لإسلامي | مدقق شرعي | سوريا |
| 10 | د. محمد طه احمد عبد الموجود | دكتوراه إدارة فنادق | أستاذ جامعي | مصر |
| 11 | د. محمد مروان شموط | دكتوراه محاسبة إسلامية | مستشار مالي | الأردن |
| 12 | د. خيرة مسعودي | دكتوراه اقتصاد | أستاذة باحثة | الجزائر |
| 13 | د. مصطفى ناطق مطلوب الناصري | دكتوراه قانون تجاري | أستاذ جامعي | العراق |
| 14 | د. منى لطفي بيطار | دكتوراه اقتصاد | أستاذة جامعية | سوريا |
| 15 | د. صلاح الدين خرج البريكي | طالب دكتوراه تمويل إسلامي | أستاذ جامعي | ماليزيا |
| 16 | د. مصطفى أماخير | طالب دكتوراه مالية إسلامية | أستاذ التعليم الثانوي | المغرب |
| 17 | محمد الشيخ بكري | ماجستير مالية إسلامية | مدير قسم خدمة الزبائن | سوريا |
| 18 | محمد سراج خلاط | ماجستير اقتصاد | أستاذ جامعي | ليبيا |
| 19 | منير عبد العزيز | ماجستير اقتصاد إسلامي | مدرب معتمد | تركيا |
| 20 | نبيل صبحي أبو زيد | ماجستير اقتصاد | مدير مالي | مصر |
| 21 | نشوه عز الدين حمود | ماجستير علوم مالية ومصرفية | أستاذة جامعية | سوريا |
| 22 | هاني محمد بشار الطويل | بكالوريوس اقتصاد | محاسب مالي | العراق |

تم ترتيب أسماء السادة أعضاء الهيئة الاستشارية حسب الدرجة العلمية ثم حسب الترتيب الأبجدي للأسماء

# شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٠٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

# رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل..

ونحو تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

لرعاية المجلة أو للإعلان فيها

https://giem.kantakji.com/contact-us/

# إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٣٩ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

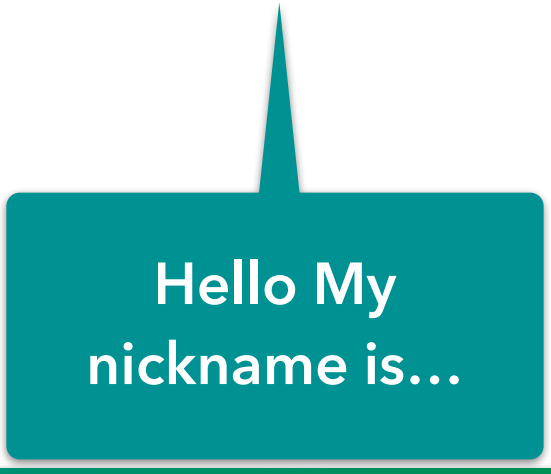


نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

# فهرس المحتويات

رؤية المجلة ..... ٥

إعلان هام للسادة الناشرين ..... ٦

فهرس المحتويات ..... ٧

لوحة: استراحة إنتاجية ..... ٩

بريشة محمد حسان السراج

تمويل "مارشال سورية" بالصكوك الإسلامية (نموذج مقترح) ..... ١٠

– الطاقة المتجددة أنموذجا –

د. سامر مظهر قنطقجي

المنظمات الاقليمية ..... ١٨

حافظ لصفر

كيف يفكر المستهلكون في التضخم؟ ..... ٣٥

عندما لا تتطابق حسابات الحقل وحسابات البيدر

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)

قواعد أوروبية جديدة لتتبع عمليات تحويل العملات المشفرة ..... ٤٤

يورو نيوز

نووية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة ..... ٤٥

عثمان المودن

الفقر وأثره الإيجابي على المؤمن ..... ٦٧

جمانة محمد مراد

دورة المال بين الإيتاء والإعطاء ..... ٧١

فراس عبد السلام شومل

الإدارة من موقع الأشخاص ..... ٧٦

د. أسامة عبود أحمد

مخاطر تكنولوجيا المعلومات من حيث الأطر والمعايير ..... ٨٠

رحاب عادل صلاح الدين أمين

القيادة النبوية منهجية عالمية للارتقاء ..... ٩١

د . فادي محمد الدحدوح

دور ديوان المحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته..... ٩٤

د . محمد محمد مظهر أحمد

هدية العدد: كتاب –أربعون قاعدة في فقه معاملات الأسواق..... ١١٠

لمؤلفه: د . عامر محمد نزار جلعوط

# لوحة: استراحة إنتاجية

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

# تمويل "مارشال سورية" بالصكوك الإسلامية (نموذج مقترح)

## - الطاقة المتجددة انموزجا -

**د. سامر مظهر قنطقجي**

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضعه جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية. كان الاسم الرسمي للمشروع هو: "برنامج الإنعاش الأوروبي"، وهو بمثابة قانون اقتصادي يهدف إلى التعاون لإعادة إعمار ما هدمته الحرب.

استمر المشروع من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢، على شكل مساعدات وقروض، أرسلت حينها الولايات المتحدة ١٣ مليار دولار من الأغذية والآلات والمنتجات الأخرى إلى أوروبا، وموّلت المساعدات من دافعي الضرائب.

ثم عرضت ألمانيا في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ خطة مارشال جديدة لإعادة إعمار أوكرانيا، على لسان مستشارها أولاف شولتز، قائلاً: إن ما تحتاجه أوكرانيا اليوم هو "مشروع مارشال" جديد مماثل لذلك الذي تم تطبيقه في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويشكك الخبراء في قدرة أوروبا على تحمل تكلفة هكذا مشروع.

تعاني سورية من حرب طال أمدها لأكثر من عشرة أعوام، ومازالت تعاني منها، ولعل أكثر الأضرار البادية هو الدمار الذي لحق بالبيوت والأسواق على حد سواء.

تأثرت شبكات الكهرباء كثيراً، حيث باتت أغلب المناطق السورية لا يصلها التيار الكهربائي أكثر من ١٥٪ أي بحدود أربع ساعات يومياً، مما شلّ الحركة الاقتصادية، فتراجعت الزراعة والصناعة والخدمات، وبما أن الكهرباء هي عصب الحياة فقد حاول الناس إيجاد البدائل؛ إلا أنها لم تكن بالكفاءة ذاتها، فقد كانت تكلفتها مرتفعة جداً، وهذا ما أخرج عدة صناعات، وأوقف العديد من الأنشطة الزراعية، أما

النتيجة؛ فتمثلت في زيادة تكاليف الإنتاج واستعار التضخم الزاحف بنسب مهولة، ورغم ذلك ما زال السوريون يحاولون البقاء على قيد الحياة.

ويعدُّ الاحتلال الأمريكي لآبار النفط السورية مصدر إرباك كبير لتزويد عنفات التوليد الكهربائية لحاجتها من الوقود اللازم لتشغيلها، وزاد الأمر صعوبة، القوانين الدولية والأمريكية الجائرة في إحكام الحصار على البلاد مما منع أي مورد من الوصول، باستثناء بعض المساعدات من بعض الدول التي أبقت بعض الرمق لحصول السوريين على أقل القليل من مازوت التدفئة في البرد الشديد وتزويد النشاطات الأكثر حاجة كالمشافي وما شابهها، وقليل من البنزين لآلياتهم، وشيء من غاز البوتان للطهي في منازلهم، وقد أدى ذلك الحصار لندرة الموارد مما خلق أسواقًا موازية، ساهمت في إحداث مزيد من ارتفاع الأسعار، فزادت حدة التضخم أكثر فأكثر.. وأُرهق المواطنون وأُجهدت المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية على حد سواء.

ولابد قبل البدء في طرح نموذجنا المقترح، من الإشارة لمقال نشرناه عام ٢٠١٥[1] بعنوان: **قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي**، وفيه يروي (جون بركنز) في كتابه (الاغتيال الاقتصادي للأمم) دوره في شركة الاستشارات Main حيث كان يُعدُّ مع زملائه الخطط الماكرة لاغتيال مختلف الدول قبل الانقضاض على ثرواتها ومواردها لاستنزافها وسرقتها. وتلخصت أهداف خططهم بأمرين:

- اختلاق مسوغات للقروض الدولية حيث يُعاد ضخ المال لشركة Main الاستشارية ولشركات أمريكية أخرى لقاء مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة يشيّدونها.
- ثم، العمل على إفلاس تلك البلاد.

وفي الحالات جميعها كان **(توليد الطاقة الكهربائية)** المدخل الأساسي لأي اغتيال؛ فالقرصان الاقتصادي يتنبأ بالمستقبل، وتقرر توقعاته حجم الأنظمة اللازمة، ومن ثم حجم القروض.

وأمام ما سبق بيانه، وبسبب أهمية الكهرباء في إعادة الحياة للأنشطة الاقتصادية، كان ضروريًا أن يبدأ إعادة الإعمار بعد إعادة الكهرباء إلى وضعها الطبيعي، فذلك يسمح للناس معاودة نشاطها، خاصة وأن

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٥ لعام ٢٠١٥، https://kantakji.com/1158.

الإنسان السوريَّ، إنسان مجتهد، ومخلص في أداء عمله، وقادر على ابتكار الحلول، وهذا ما شهدت له الدنيا بعد هجرة السوريين إثر الحرب المذكورة.

ولما كانت الطاقة الشمسية طاقة متجددة، تتجاوز الحصار المفروض على البلاد، فهي مصدر لا يحتاج نفطًا أو غازًا، بل مصدرها الشمس التي خلقها الله تعالى وجعلها مصدر دفءٍ ونورٍ، وهي تزود الناس بطاقة قابلة للاستخدام بشكل متجدد؛ فتحول كثير من السوريين في أرجاء البلاد إلى الطاقة الشمسية لتزويد بيوتهم وأسواقهم، كبديل معقول التكلفة ومناسب لمعايير البيئة النظيفة.

إلا أن المدن والمناطق الصناعية تحتاج طاقات كبيرة يعجز الأفراد عن تمويلها، كما يُحجم الأثرياء عنها، حيث لا حاجة لهم بالمخاطرة، وليس بيد الحكومة حلّ تجاه هكذا عجز، وهي وإن وجهت المصارف التقليدية والإسلامية لتسهيل تمويل هكذا مشاريع فإن إجراءات هذه المصارف وضماناتها تجعل عمليات التمويل عقيمة ومرتفعة التكلفة بشكل يضيع معها مزايا هذه الطاقة المتجددة.

إن الأوضاع الاستثنائية تحتاج حلولا استثنائية وطرقا ابتكارية، ويُعدُّ التمويل الإسلامي بوابة الابتكار ومنتهاها، ولعلنا نقدم حلا لتمويل الطاقة المتجددة باستخدام الهندسة المالية الإسلامية لحل مشكلة الطاقة الكهربائية بوصفها بداية حلول إعادة برامج الإعمار لكامل سورية إضافة لحلول أخرى سنذكرها لاحقًا.

لقد ظهرت عدة محاولات من شركات عربية لتشييد محطات طاقة شمسية عملاقة، إلا أن سيف العقوبات الأمريكية كان لها بالمرصاد، فأحجم بعضها وانسحب بعضها الآخر، ويعدُّ التمويل عقبة حقيقة لا يمكن تجاوزه، لأن العقوبات تحاصره أيضًا.

ورافق ندرة الكهرباء ظهور فساد لم يكون معهودًا؛ كالتلاعب بوقت القطع ودوره، وساعات التقنين، ومفاضلة مدن وقرى وأحياء عن غيرها، مما زاد آلام الناس ومعاناتهم.

إن ما سبق يدعو لإيجاد حلول مبتكرة للخروج من عنق الزجاجة، فالناس تعاني الأمرّين وقد باتت على مشارف الإفلاس تمامًا. ونعتقد أن الحل المقترح – برأينا – هو حلٌّ مناسب، ولابد من المسارعة في تبنيه.

**تكييف الحل الهندسي المالي المقترح:**

يعتبر إعادة إحياء الأرض الموات ابتكاراً إسلاميًا جاءت به شريعة الإسلام وعملت به الخلافات الإسلامية على كامل بقعة الأراضي التي وجدت فيها على مرّ أكثر من ألف عام. ويُعدّ نظام BOT الذي عُرف في القرن الماضي شكلا من أشكال إحياء الأرض الموات، ففي الإحياء تُمنح الأرض لمن يعمل بها مقابل خَراج

يدفعه لبيت المال، مقابل استخدام الأرض والانتفاع بغلاتها أو سكناها وما شابه، وبما أن الحكومة هي مالكة أغلب الأراضي في الدولة، فبعودة الأرض إليها حسب نظام الإحياء، فهي غير مضطرة إلى اللجوء إلى الخصخصة أو بيع قطاعها العام، كما يُمثل خَراجها مورداً مستداماً لخزانتها، وقد أسماه عمر الفاروق رضي الله عنه: جرية بيت المال، لأنه حساب جارٍ مستدامٌ يقوم على مشاركة الدولة لمواطنيها.

وكذلك هو حال نظام BOT حيث تمنح الأرض للمستثمر ليعمرها Build ثم ليشغّلها Operate ثم بنهاية الاستثمار ينقلها للحكومة التي منحته الاستثمار Transfer، ويكون ذلك مقابل خَراج سنوي يُدفع لخزانة الحكومة.

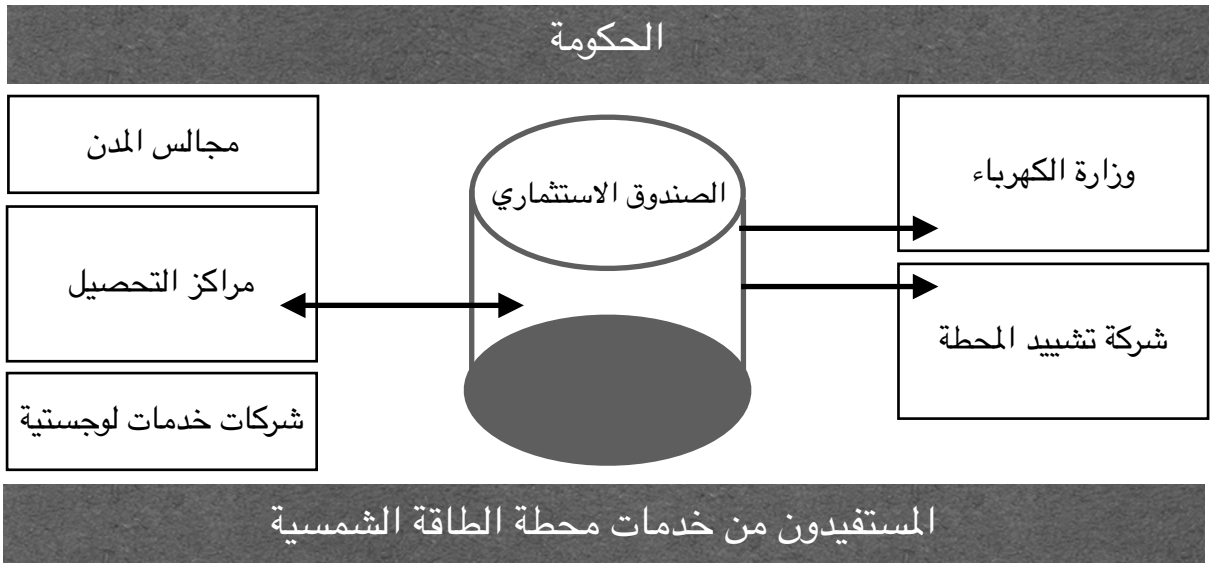


وبناء على ذلك نميّز بين نوعين من الإجراءات، كالآتي:

إجراءات تأسيس محفظة الصكوك:

١. تخصص الحكومة أو من يمثلها من مجالس المدن، قطعة أرض لاستثمار محطة للطاقة الشمسية، لصالح محفظة الصكوك، والتي يُسند إدارتها لمدير محفظة الصكوك، وهي تخضع لإدارة الصكوك الحكومية في وزارة المالية.

٢. يتم نقل ملكية الأرض أو منفعتها إلى المحفظة.

٣. تقوم محفظة الصكوك بإصدار صكوك تقابل قيمة الأرض، وتطرحها على المستثمرين من الأفراد والشركات ذات الشخصية الاعتبارية والمؤسسات المالية المختلفة في الداخل والخارج؛ فإن كانت

الأرض قد مُنحت إيجاراً لفترة محددة فيتم تصكيك منفعتها لقاء تلك المدة، وإن كانت مقدمة شراكة فتقيّم كرأسمال يمثل نصيب الحكومة.

٤. تعتبر قيمة الأرض وما سيشاد عليها من تسويات وألواح وتجهيزات وكابلات وأجور تركيب ودراسات بمثابة رأس مال المحفظة.

٥. يمكن ترك الأراضي ملكًا للحكومة لتستثمر بطريقة BOT أو يمكن اعتبارها مساهمة من الحكومة وتستحق لقاءها حصة من الأرباح.

٦. يُطرح الاكتتاب للجمهور وللمؤسسات المالية المحلية، وتراعى الأنظمة الحاكمة من حيث ضبط الملكية والسيطرة. وتعتبر المصارف وسيلة ذلك الاكتتاب، حيث يتم من خلاله جمع المال اللازم لإنشاء المحطة.

٧. قد تكون الصكوك؛ صكوك إجارة مستمرة، أو صكوك إجارة منتهية بالتمليك، أو صكوك شراكة مستمرة أو صكوك مشاركة منتهية بالتمليك حيث تعود ملكيتها – بعد فترة تحددها النشرة – إلى ملكية الدولة. ومثال ذلك:

◆ حالة صكوك الإجارة التشغيلية: تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية (أو أي طرف ثالث) باستئجار محطة الطاقة الشمسية من المالكين الجدد (حَملة الصكوك) بعائد تأجيري موضح في عقد إجارة مستمر، ويمثل عائد الإجارة؛ ربح محفظة الصكوك، الذي يوزع على حَملة الصكوك بعد استبعاد نفقات المحفظة. مع مراعاة الفقرة (أ) التالية.

◆ حالة صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك: تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية (أو أي طرف ثالث) باستئجار محطة الطاقة الشمسية من المالكين الجدد (حَملة الصكوك) بعائد تأجيري موضح في عقد إجارة منتهية بالتمليك. بحيث يسترد المستثمر (حامل الصك) أصل صكه وعائد ربحه مع كل قسط إيجاري يستلمه لحين انتهاء فترة الاستثمار. مع مراعاة الفقرة (أ) التالية.

◆ حالة صكوك المشاركة المستمرة: إذا كان العقد بين المحفظة والحكومة على أساس الشراكة المستمرة فتوزع الأرباح بنسب مشاركة الحكومة ومحفظة الصكوك، ويبقى الوضع على حاله مستمراً، مع مراعاة الفقرة (ب) التالية.

◆ حالة صكوك الشراكة المنتهية بالتمليك: يسترد الطرف المتخارج قيمة صكوكه عند كل دورة مالية، إضافة إلى أرباحه المستحقة حتى انتقال كامل الملكية، مع مراعاة الفقرة ( ب ) التالية.

**الفقرة (أ)**: تُصدر صكوك الإجارة ( بنوعيها ) لمدة عام من تاريخ الإصدار وتلتزم الحكومة التزاما غير مشروط بإعادة شراء الجزء المباع من أصولها عند تاريخ استحقاق الصكوك، كما تلتزم كذلك باستمرارية استئجارها لتلك الأصول طيلة فترة الإصدار المحددة للصك.

**الفقرة (ب)**: في حال رغبة ( حَملة الصكوك ) بيع صكوكهم؛ فتُمنح الحكومة أولوية شراءها ( على أساس حق الشفعة )، ويلتزم كافة حَملة الصكوك بعرضها على الحكومة لشرائها بسعر السوق، وفي حالة عدم رغبتها في الشراء يمكن عرض الصكوك على جهات أخرى لشرائها، أو بيعها في بورصة دمشق للأوراق المالية إذا كانت مدرجة فيها.

الإجراءات التنفيذية:

- يتم إسناد إنشاء المحطة إلى شركة معروفة بخبراتها ولها سجل في ذلك، وفعلاً يتوافر في البلد شركات مشهود لها بذلك، كما شرعت عدة شركات محلية بإقامة محطات لتوليد الطاقة الشمسية بطاقات إنتاجية صغيرة. ونعتقد أن هذه الشركات تستحق أن يُسند لها أعمال التشييد لقاء حصة أو أجور مقابل إنشائها للمحطات، وتدفع هذه الأموال من محفظة الصكوك.
- يتم إسناد الإشراف على عمليات الإنشاء والمتابعة إلى وزارة الكهرباء لضمان الجودة، وتمتلك الوزارة خبرات وطنية وكفاءات مشهوداً لها، ويكون ذلك لقاء حصة أو أجر محدد يدفعه الصندوق.
- يتم إسناد تحصيل قيمة فواتير الاستهلاك من المستفيدين من الكهرباء الناتجة، إلى مديريات الكهرباء التي تمتلك شبكة واسعة من الموظفين وأجهزة العدادات ومراكز التحصيل ومستلزماتها، مقابل عمولات تحصيل.
- يتم إيداع الأموال المحصلة من قبل مراكز التحصيل في خزانة الصندوق.
- إنه وبسبب الحصار يمكن لبعض "الشركات" تأمين مستلزمات المحطات من الألواح وتجهيزاتها وتوصيلها إلى إحدى المنافذ أو المعابر الحدودية، حيث تتولى شركة الإنشاء نقلها وتركيبها واختبارها.
- يتحمل الصندوق أعباء صيانة وإصلاح المحطات، وقد يشمل ذلك تجديد أو توسيع محطات الطاقة الشمسية.

– يستمر هذا الاستثمار حسب العمر الإنتاجي المحدد في نشرة الاكتتاب، وقد يتم تجديده أو تصفيته ليكون ضمن شكل آخر من أشكال الاستثمار.

إن الحل المقترح يُساعد في تمويل إنشاء المحطات متجاوزاً العقوبات الدولية المسيطرة على قرارات الممولين لأنه تمويل محلي، وقد يعتمد ذلك على تقنيات البلوكشين والعملات المشفرة للوصول إلى تمويلات خارجية، كما يتجاوز الحل المقترح سيطرة الدول المعتدية على وصول المعدات والتجهيزات وما يستتبعه ذلك من لوجستيات ضرورية. ويبقى الأمر المميّز في هذا الحلّ؛ الولاء الكبير من الناس لهذه المحطات، لمساهمتهم في الشراكة معها، ولأهميتها في حل قضية عقّدت أسلوب حياتهم.

وبعد إنجاز بناء محطات الطاقة الشمسية وتأمين الكهرباء للناس وللقطاعات الاقتصادية جميعها، ستبدأ تكاليف الإنتاج بالانخفاض تدريجيًا ليعاود التضخم توقفه، وعلى الأغلب هبوطه لمستويات قابلة للتحكم من قبل المصرف المركزي.

ثم تأتي المرحلة التالية، وهي: "خطة مارشال سورية الموسعة" لتشمل إعادة إعمار سورية دون الحاجة لمتاجرة المؤسسات المالية الدولية بالبلاد والعباد، ودون سيطرة الدول صاحبة القرار العالمي بمقدّرات البلاد والعباد. إلا أن ذلك يستلزم مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي يتعين على الحكومة تنفيذها بسرعة قبل استخدام رأس المال الاجتماعي – الذي سنطرحه كحلّ أيضًا – في إعادة الإعمار بشكل فعال، ومن ذلك:

- إصلاح الهيكل الاقتصادي للأقلية المتحكمة داخل الدولة.
- الحد من انتشار الفساد.
- زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي، وهذا سيكون أحد المخرجات الطبيعية للخطة المقترحة.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيكون نتيجة طبيعية للخطة المقترحة.

لقد نوقش الحلُّ المقترح لإعادة الإعمار (كما ذكرنا) على شكل رسالة ماجستير في المعهد العالي لإدارة الأعمال (هبا)، بعنوان: **دور أموال الزكاة في إعادة إعمار سورية**، وقد ساهمتُ في اقتراح عنوانها والإشراف عليها بشكل ضمني، وتضمنت الرسالة حلا متكاملاً؛ فالزكاة مورد مالي مستمر يمثّل حوالات من الأغنياء إلى الفقراء دون منّة ودون تدخل من أي جهة، فهي ركن من أركان العبادة عند كل مسلم.

إلا أن الرسالة بقيت حبيسة الرفوف والأدراج، رغم محاولتنا مع الباحثة في تقديمه لمتخذي القرار. والملف للنظر أنه بعد نشر البحث، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع أموال الزكاة ومساعدة السوريين بعدما توقفت الموارد الأخرى، وبلغت الأموال المجموعة ٢.٦ مليون دولار، zakat.unhcr.org.

إن الحلول السابقة (الصكوك والزكاة) هي حلول تمويلية إسلامية تعتمد على المجتمع نفسه، أسوة بالمثل الشامي القائل: (من دهنه قلّي له) فلحم الخروف يمكن طبخه من دهنه، ولا حاجة لأي مادة خارجية للقيام بذلك.

إن هذه الحلول ليست بحاجة لمصارف أو لمؤسسات مالية محلية أو دولية، كما تتميز باستقلاليتها، وقابليتها للتوسع والتطوير، ويمكن تحويلها إلى شركات مساهمة قابلة للإدراج بأسواق المال المحلية والعالمية، ومع استخدام أساليب التكنولوجيا المالية Fintec يمكن الوصول إلى مصادر تمويل عالمية باستخدام تقنيات البلوكشن والعملات المشفرة، مما يساعد في تجاوز كل أطر الرقابة المالية الظالمة.

إن نجاح هكذا حلول إنعاشية، سيكون أمثولة لباقي الدول والحكومات المحاصرة، وسيكون أنموذجًا قابلا للتصدير بوصفه دراية معرفية Know–How، حيث يمكن أن تُصدّر البلاد خبراءها شرقًا وغربًا لنشر هذه المعرفة القابلة للبيع؛ فهذا الحل التمويلي ليس مصدره أموال الضرائب الظالمة، كما هو حال مشروع مارشال أوروبا، ولن يُعجز أحداً كما هو حال أوروبا تجاه مشروع مارشال أوكرانيا.

حماة (حماها الله) ١٣ ذي الحجة ١٤٤٣ ه الموافق ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢ م

# المنظمات الاقليمية

**حافظ لصفر**

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في ادارة الموارد البشرية وماجستير في الادارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

تعتبر المنظمات الاقليمية نوعا من أنواع التنظيم الدولي وقد سوغ ميثاق الأمم المتحدة قيامها لتعالج الامور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين مادامت هده المنظمات لا تتجاوز أنشطتها الأهداف والأغراض المنشأة من أجلها وفي الإطار الأممي وأن لا تتعارض مشاريعها مع مصالح الأمن الدولي وما تمليه الأمم المتحدة وتتوزع هذه المنظمات في جل مناطق العالم وكانت نتيجة مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولكثرة النزاعات عبر العالم وما فرضته المنافسة العالمية مؤخرا بما يسمى العولمة، وكذلك ضمور نظام الثنائية القطبية وبروز نظام الأحادية القطبية كلها عوامل ساهمت في انبثاقها وتلعب أدوارا تنموية إقليمية وجيوسياسية واقتصادية وأمنية ومن بين هذه المنظمات الاقليمية هناك الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ومجموعة الكاريبي ومنظمة الدول الامريكية ورابطة دول شرق اسيا والاتحاد لدول أمريكا الجنوبية ومنظمة الألسكو والاتحاد المغاربي والاتحاد الافريقي لكرة القدم.

تعمل هده المنظمات الاقليمية في تعاون مع قرارات الأمم المتحدة فلا تخالفها حتى لا تتعرض للعقوبات المتنوعة؛ كالعقوبات عسكرية مثلا كحالة العراق، أو اقتصادية والتي تناسب الدول العظمى كروسيا أو العقوبتين معا وغيرها من العقوبات التي تلعب بها الأمم المتحدة في مواجهة المنظمات الاقليمية إذا تمادت وخالفت مقاصدها المتجلية في حفظ السلم والأمن العالميين.

فيا ترى ما دلالات ومعاني مفهوم المنظمة الاقليمية والمفاهيم المرتبطة بها ؟ وما أنواعها؟ وما معايير وعناصر قيام المنظمات ؟ وما العوامل المؤثرة فيها؟ وكيف نشأت؟ وما الدوافع والاسباب الكامنة وراء هذه النشأة؟ وما أدوارها؟ كيف تأسس كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الاوروبي كنماذج للدراسة؟ وما الغاية من هذه النشأة؟

ماهية المنظمات الاقليمية ونشأتها والدوافع المؤسسة لها:

**١- مفهوم المنظمة**

هي وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد، حيث يتم تنظيمها وإدارتها من أجل تلبية ومتابعة الاحتياجات المجتمعية بشكل مستمر، وتعتبر من أهم المؤسسات التي تجمع مجموعة من الأفراد والتي من أجلها تم إنشاء المنظمة أو بعبارة تعني مجموعة من الأفراد لهم هدف معين يستخدمون طريقا للوصول إليه[1]، فمثلا هناك منظمات إنسانية، منظمات بيئية، منظمات عمالية ...[2]، داخل المنظمات سواء كانت كبيرة أو صغيرة توجد تفاعلات أفقية وعمودية مثل: المدارس والمصانع والثكنات العسكرية...، وتسعى لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة عالية، وتقلل في الوقت نفسه من التفاعلات العشوائية أو غير المنتجة، وتمتلك بيئة تعمل فيها، وتكون واضحة المعالم نسبيا، أي لها مميزات وخصائص عرضة للتغير عبر الزمن.

**٢- مفهوم الاقليم**

رغم ذيوع الكتابات السياسية إلا أن الآراء تباينت حول تحديد واضح له فمن الناحية اللغوية هو جزء من الأرض تميزه عن[3] غيره حيث تضمن ميزات ديموغرافية واجتماعية وسياسية وثقافية يحتوي على سطح الأرض وما تحتها وما فوقها من أجواء جوية تجعل منه كتلة متجانسة عن غيره من الأقاليم الأخرى وهو مشتق من فعل أقلم وتأقلم وسمي إقليما لأنه مقلوم من الأقاليم الذي يتاخمه أي مقطوع منه[4]، وهناك تصوران لمصطلح النظام الفرعي التابع تفرعا عن النظام الدولي، حيث يتم تفكيك الأخير إلى نظم فرعية، فحسب ادان يونغ هناك أقاليم لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وهناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، بينما التصور الثاني يمكن تسميته بالنظام الاقليمي، وهو تجميع لدول متجاورة أو متقاربة جغرافيا، فالاقليم عملية معقدة لاختلاف الطرق والصفات المحددة لنظرية الاقليم وهو مفهوم الاقليمية ومتعدد الجوانب ومكون من أشياء متعددة[5]، وعرفه هاني إلياس الحديثي: "إنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس

---

1- Gibb ,cecil A,(1970).leadership :seleted readings.Harmondsworth :penguin books

2 -Douuma ,syste ,schreudres ,Hein « Approaches to organisations, (2013).Economic Harlow :5th,pearson Education limited.

3 - احمد الزيات وابراهيم مصطفى "المعجم الوسيط '، الادارة العامة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا طبعة 2003 ص: 101

4 -لويس مألوف "المنجد في اللغة والاعلام"، دار الشروق الطبعة 4 بيروت-لبنان ص: 652

5 -محمد نتاري "تخصص ادارة المنظمات الاقليمية والدولية "، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورغلة الجزائر ص24-25

تعاملها الاقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد[1]، ويسمى أيضا النظام الدولي التابع[2].

### ٣- مفهوم الاقليمية

هي شعور مشترك بالهوية والغاية مقترنان بإنشاء مؤسسات ووضعها حد التطبيق لتعبر عن هوية معينة وتشكل أساس العمل المشترك ضمن منطقة جغرافية معينة وهي واحدة من العناصر الأساسية لنظام التجارة الدولية[3]، واستنادا لميثاق الأمم المتحدة تضمن الفصل الثامن من الميثاق ثلاث مواد تتعلق بالتنظيمات الاقليمية سواء من حيث علاقة هذه المنظمات بالأمم المتحدة أومن حيث علاقتها ببعضها، وهذه المواد هي: ٥٢-٥٣-٥٤ على أن إنشاء مثل هذه المنظمات لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، مادامت تتقيد في أهدافها بأهداف الأمم المتحدة، كما أشار إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في مجال التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن الذي أوجب عليه الميثاق أن يعمل على تشجيع مثل هذه التسوية للمنازعات بوساطة المنظمات الاقليمية[4].

ا- الاقليمية التقليدية: يرتكز هذا المفهوم أساسا على فهم الأسباب التي تؤدي إلى سعي الدول للتكتل والتعاون، وتنقسم إلى قسمين رئيسين ارتبط الأول بظهور السوق الأوروبية المشتركة مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي كان من تداعياتها هدم النظام الأوروبي القديم، وتقسيم العالم إلى ثنائية قطبية، والثاني مرتبط بالجانب النظري بطرح وجهات نظر متقاربة لفهم دوافع وأسباب التعاون الاقليمي، وساهمت في بروز المفهوم التقليدي المدارس الواقعية والوظيفية والليبرالية بتوجهها القديمة والحديثة[5].

ب- مفهوم الاقليمية الجديدة: عرفها فريديريك سودربون بأنها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم إقليميا، وترتبط ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال استراتيجية معينة، لأن الاهتمام المعاصر بالاقليمية الجديدة، يشكل بلا شك إحدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث

---

[1] - هاني الياس الحديثي "سياسة باكستان الاقليمية من1971 إلى 1994 مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1998 ص 24

[2] - جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان طبعة 1986 ص 21

[3] -www.j.Ethier, the International commercial, system, 11

[4] - بوزنادة معمر "المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص: 43

[5] -Political Encyclopedia

تزامن مع إنشاء عدد من المنظمات الاقليمية مثل :اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية التي أنشأت سنة ١٩٩١، وارتبطت بعدد من المتغيرات على الصعيد العالمي نهاية الحرب الباردة زيادة كزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول وإنشاء العديد من المنظمات الاقليمية والعولمة[1]، وعرفها بجورن هيتن بأنها "عملية متعددة الابعاد لتحقيق التكامل الاقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[2].

## ٥- مفهوم المنظمة الاقليمية

تضم عضوية دولية وتشمل كيانات جيو–سياسية تتجاوز من الناحية التشغيلية دولة قومية واحدة وعضويتهم تتميز بحدود وترسيم مميز جغرافيا وفريدٍ من نوعه كالقارات أو الجغرافية السياسية والتكتلات الاقتصادية وذلك لتعزيز التعاون والتكامل والحوار بين الدول والكيانات داخل حدود جغرافية أو جيوسياسية مقيدة، أي تحقق تكاملا إقليميا رسميا، وتميل المنظمات الاقليمية إلى العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات متعددة الأطراف الراسخة كالأمم المتحدة، ويشار إلى منظمة إقليمية ببساطة على أنها منظمة دولية أي النطاق المحدود لعضوية معينة مثل :الجماعة الكاريبية والأوراسي والمنظمة الاستشارية القانونية للتعاون الاقليمي والاتحاد من أجل المتوسط...[3].

تعد المنظمة إقليمية اذا كانت عضويتها ونشاطها ينحصر في دول قارة معينة أو في جزء من هذه القارة، ترتبط فيما بينها برابط معين، وهذا الرابط قد يتمثل في الحوار الجغرافي مثلما هو الحال للاتحاد الافريقي ومنظمة الدول الامريكية، ولا شيء يمنع من إسباغ صفة الاقليمية اذا كانت المنظمة تمارس اختصاصها على حيز جغرافي يمتد بين قارتين مختلفتين مثل :منظمة المؤتمر الإسلامي[4].

هناك اتجاهات مختلفة فيما يتعلق بمعيار الاقليمية نجد اتجاهًا يأخذ بالمعيار الجغرافي، إضافة إلى الجوار هناك روابط مشتركة أخرى تربط الدول الأعضاء كاللغة والثقافة والدين...، واتجاه ثالث أخذ بالمعيار المرن للإقليمية الذي يقضي بأن المنظمة الاقليمية هي كل منظمة ترتبط بالدول الأعضاء فيها بأي رابطة سواء

---

1 - الموسوعة السياسية

2 - الموسوعة السياسية

3 - Regional Organisation , « www.wikiwand.com.Rebrieved 21.07.2019 Edited

4 - محمد عادل عسكر "قانون المنظمات الدولية" قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة المنصورة سنة 2018 -2019 ص 8

كانت جغرافية أو سياسية أو قومية[1]، ولقد اختلف الفقهاء حول تحديد المعايير الخاصة بالاقليمية، وهذا مرتبط من جهة عدم وجود تعريف محدد للمنظمات الدولية الاقليمية، ويمكن إبراز ثلاثة اتجاهات هي كالآتي :

اعتبرها الاتجاه الأول هي التجمعات الدولية التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول، تربط فيما بينها عوامل التجاور الجغرافي والتضامن السياسي، والتي تستهدف تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة، والاتجاه الثاني اعتبرها تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتجاه الثالث حدد نطاق العضوية بها على عدد محدود من الدول يتم تعيينه على أساس اعتبارات وشروط مختلفة خاصة ( جغرافية – ترابط تاريخي – سياسي – حضاري – اقتصادي – ديني ) .

## ٦- عناصر المنظمة الاقليمية

يمكن تحديد عناصر قيام المنظمات الاقليمية كالتالي :

– أن يكون هناك تنظيم يضم مجموعة من الدول، وأن يتخذ هذا التنظيم شكل ومضمون المنظمة الدولية التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وبصفة الاستمرارية .

– توافر مقومات التجاور الجغرافي والتضامن السياسي فيما بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أي انتماء هؤلاء الأعضاء إلى منطقة جغرافية واحدة، وأن يكون الأعضاء دولا متكاملة تجمعها وحدة المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

– أن تتفق أهداف المنظمات الاقليمية ومبادئها على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وأن تعمل في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في إطار نظام الأمن الجماعي[2]، إذاً فمفهوم الاقليمية له أكثر من معيار؛ فهي هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية والدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رابط جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو حضاري وكل هذه المعايير كوسيلة من وسائل التعاون الطوعي بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها

[1] -خلف رمضان محمد بلا الجبوري "دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات" دار الجامعة الجديدة طبعة 2013 ص 9-8

[2] -عاطفي علي الصالحي "مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي "دار النهضة العربية الطبعة الأولى 2009 ص 416-415

فهي عموما كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيها ولها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها[1]، من بين المعايير التي حثت عليها مواثيق الأمم المتحدة ومواثيق هذه المنظمات الاقليمية نشير إلى بعض منها:

– توافر مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين أعضائها.

– صفة الاستمرارية وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية وان تتوافق أهدافها مع أهداف الأمم المتحدة كحفظ السلم والأمن والاستقرار للدول الأعضاء.

– إذا توافر شرطي التجاور الجغرافي والانتماء إلى منطقة واحدة "المنظمات شبه الاقليمية" وقد تضم في عضويتها دولا أخرى من غير المنطقة الجغرافية.

– معيار شروط العضوية يقصرها على شروط عضوية غير مفتوحة فيها لكل الدول كحركة عدم الانحياز

– موقع الدول من المنطقة الجغرافية.

**نشأة المنظمات الاقليمية الاسباب والدوافع وراء تأسيسها**

جاءت في إطار محاولات المجتمع الدولي تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والبحث عن السبل لأشكال وتنظيمات دولية تستطيع أن تضع حدا لمخاطر عدم الاستقرار وقد أحاطت نشأتها مخاوف وشكوك في قدرة المنظمات على تحقيق هدفها الرئيس ودعوته إلى إنشاء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي وليس إقليمياً لتجنب مخاطر ايجاد مجالس إقليمية تقوم على ميزان القوى كالذي كان سائدا قبل قيام الحرب العالمية الثانية وذلك حفاظا على السلم والأمن الدوليين وتبني فكرة الاقليمية حصلت التكتلات الاقليمية على الاعتراف بحق تنظيم اقامة تكتل إقليمي في خريف ١٩٤٤ وكان اعترافا مشروطا وليس مطلقا وجاء ميثاق الأمم المتحدة ليحسم الصراع بين الاتجاهين إذ تضمن تأكيدا على أهمية دور المنظمات الاقليمية في حفظ الأمن والسلم وحل النزاعات بالوسائل السلمية ( الرجوع إلى المواد السابقة ) واحتفظ مجلس الأمن لنفسه بحق النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم بغض النظر عن قيام المنظمة الاقليمية بالنظر في هذا النزاع ام لا[2] كما ان قيام المنظمات الاقليمية الدولية في العصر الحديث

[1] -سعد فهد محمد عمارة "منظمات إقليمية عامة كجامعة الدول العربية وإقليمية متخصصة كمنظمة الأوبك رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط تموز 2011 ص 22

[2] - أيمن عبد الوهاب موسوعة الشباب السياسية http://acpss.ahram.org.eg./ahram/2001/1/1/youn51.htm

انبثقت من دعوة الفلاسفة والمفكرين إلى العمل على تكوين هيئات ومنظمات تهدف لحل المنازعات حلا سلميا دون عنف وحرب وفي إطار التعاون الاقتصادي وهي ظاهرة قديمة منذ قدم الانسان فمثلا في العهد الاغريقي اتحدت المدن الاغريقية لمواجهة الفرس والتي كانت عبارة عن مدن–دويلات مستقلة "اتحاد عسكري" ثم "اتحاد اقتصادي" وفي الاخير اتحاد كلي في إطار الوحدة الاغريقية لمواجهة الحضارات المجاورة كطروادة.

إن النظام الاقليمي كمتغير فرضته الساحة الدولية لتغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لأنه بفضل التكامل الاقليمي تكون الدول أقل ميلا لممارسة القوة السيادية في الصراعات الدامية، وضبطها وإحياء التعددية القطبية، مما يساهم في تحقيق السلم والاستقرار في النظام الدولي [1]، وهذا ما كان يسمى بالاقليمية الكلاسيكية التي تشكلت اثناء الثنائية القطبية، وتأسست بإيعاز من القوى القطبية، وكانت تتميز بالحمائية وموجهة للداخل، وتراوحت أنشطتها بين التوجه الأمني أو الاقتصادي، وتعد الدول أهم الفواعل فيها، ومنذ سنة ١٩٩١ في مقارنة بين الاقليميتين القديمة والجديدة كمواجهة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي تبلورت بدءاً من منتصف الثمانينات في صورة تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى، وكان وراء هذا التغير عدة عوامل منها: حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز، وكذلك صعود قوى اقتصادية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الاوروبي، وبروز منظمات إقليمية في آسيا وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز، وبناء هوية أمنية وثقافية مشتركة كالصين وسنغافورة...، كما أن الأزمات المالية للمؤسسات المالية العالمية زاد من الدفع بتفعيل دور المنظمات الاقليمية، وناشدها كوفي عنان بالقيام بدورها الديبلوماسي لمنع الحروب إضافة إلى تراجع القوى الكبرى عن التدخل في الأقاليم وارتفاع التكلفة الباهظة معبرة عن أبعاد حضارية وقيمية مشتركة الشيء الذي أفرز ما يسمى بالاقليمية الجديدة والتي تتميز بما يلي:

– حاجة الدول الأعضاء للتعاون الاقتصادي ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

– الانسجام مع آليات الاقتصاد العالمي المبني على الاعتماد المتبادل.

– شموليتها وتعددية أبعادها.

[1] -محمد السعيد ادريس "تحليل النظم الاقليمية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر، طبعة 2002 ص 19.

– أهمية ودور الفاعلين غير الدوليين كالمنظمات غير الحكومية.

– الاقليمية الجديدة تدعم السلام العالمي على حد تعبير بروس رسيت عن فكرته "السلام على أجزاء"، وأيدها جوزيف ناي لقدرتها على خلق جزر سلام في النظام الدولي[1].

– الاقليمية في الواقع العملي لم تشهد النور إلا في القرن ١٩، حيث أوجد الوفاق الأوروبي نواتها الأولى، أما في مرحلة ما بين الحربين، فقد كان اتحاد الدول الأمريكية أكثر الصيغ تعبيرا عنها[2]، ولقد خرجت نزعة الاقليمية من رحم تقسيم العالم إلى كتلتين[3]، يقصد هنا الكتلة الشرقية والغربية، وهناك من أعزا انتشارها لمعطيات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أهمها مسائل التحرر القومي والتحرر من ربقة الاستعمار، فهي تعبر عن الهوية القومية، في حين أن الاقليمية الجغرافية تعني التجاور الاقليمي في رقعة جغرافية واحدة أو تعبير عن المصلحة الوطنية ( وكالة الطاقة الدولية الأوبك ).

أصبح النظام الدولي يعتمد في حركته على تعامل واسع النطاق من خلال المنظمات الاقليمية، مما يدل على أهميتها في تشكيل حركة ومعالم النظام العالمي، ويؤطر المنظمات المذكورة المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لضمان فكرة الأمن الجماعي عن طريق هذه الهيئة الأممية فيما يخص الأحلاف العسكرية والتفاوض والنقاش حول القضايا المتعلقة بالدول الأعضاء والتأمين ضد الحدة المتزايدة للمنافسة الدولية اقتصاديا، وهذا ما نصت عليه المادة المذكورة: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ومناسبا، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطاتها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"[4].

**الأدوار والمهام التي تقوم بها المنظمات الاقليمية في علاقتها بالسياسة الدولية**

نصت المادة ٢ / ٧ "إنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تخلو من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن

---

[1] - محمد نتاري "تخصص ادارة المنظمات الاقليمية والدولية "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورغلة الجزائر ص: 33

[2] -مخلد عبيد المبيض "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن الطبعة الأولى 2012 ص:12

[3] -علاوي محمد لحسن "الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي "، مجلة الباحث عدد 7سنة 2009-2010 ص 4

[4] -المادة 52 في الفصل الثأمن 8 من ميثاق الأمم المتحدة.

تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع الذي حدد العلاقة بين الدول الأعضاء بالمنظمات، بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى في عضويتها العالمية وأن توافق أهدافها أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، "إمكانية تأسيس منظمات إقليمية عسكرية ذات طابع دفاعي وكون هذه المنظمات تمثل إحدى وسائل تسوية المنازعات الدوية سلميا، كما توضحها المادة ٣٣ من الميثاق[1] .

فرضت فكرة الاقليمية نفسها على ظاهرة التنظيم الدولي إلى جانب فكرة العالمية عندما تبين أن هناك بعضا من المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية بلغت درجة التعقيد والتناقض على نحو لا يستقيم مواجهتها بحلول عالمية التطبيق، أو جعل مسؤولية القيام بتحقيقها مسؤولية عامة ومشتركة بين دول الجماعة الدولية، واختلف الفقهاء حول جدواها من عدمه حيث أنهاأصبحت حقيقة واقعة في الجماعة الدولية، وتعكس مصالح وروابط مشتركة بين الدول الأعضاء فيها كما حرص واضعوا ميثاق الأمم المتحدة على الإشارة إليها فأفردوا لها فصلا خاصا، حيث نستشف من هذا الفصل بعض الأدوار لمنظمات الاقليمية نسردها كالتالي :

– حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية والاقليمية .

– الأمن الجماعي الدولي هو أساس قيام المنظمات الاقليمية لدعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال .

– التسوية السلمية للنزاعات والوقاية من حدوثها وحسن إدارتها .

– احترام مبدأ منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة الاقليمية المعنية، فالمادة ٨ من ميثاق جامعة الدول العربية، نصت على أنه تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها[2]، وفي المادة ٣ ينص ميثاق منظمة الاتحاد الافريقي على مبدأ احترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[3].

---

[1] -المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

[2] - صلاح عبد البديع شلبي "المنظمات الدولية في الفكر الإسلامي والقانون الدولي "، دار الازهر للطباعة دمنهور-مصر، طبعة 2006 ص:173

[3] -ياسر خضر الحويش "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة الخارجية"، منشورات الحلبي الحقوقية دمشق-سوريا طبعة 2005 ص: 315

– تنظيم وقيادة عمليات حفظ السلام أو المهام الأمنية من أجل وضع حد للأعمال المهددة للسلم أو المخلة به أو أعمال العدوان[1].

– حق التضامن والدفاع المشترك للدول الأعضاء "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدولة فرادى أو جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة[2].

– اذا كان ميثاق الأمم المتحدة أطلق حرية المنظمات الاقتصادية في مجال حل ما ينشأ من نزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية، فإنه قيد من سلطتها في مجال أعمال القمع، ولم يقر لها بممارسته دون إذن أو تفويض من مجلس الأمن وتحت رقابته وإشرافه[3].

– لا يجوز لأي دولة أن تعتدي على دولة أخرى، وتمارس القمع إلا اذا رأى مجلس الأمن الدولي ذلك ملائما باستخدام الحرب بالوكالات والترتيبات الاقليمية في أعمال القمع وتحت إشرافه[4].

– حل المشاكل في الإطار الاقليمي، وذلك لمعرفة المنظمة الاقليمية بنفسية أطراف النزاع والجذور الحقيقية للمشكلات التي تتولد عنها النزاعات لذلك تكون المنظمات الاقليمية أقدر من غيرها على فض النزاعات التي تنشأ داخل الاقليم وفي هذا السياق يكون دور[5] المنظمة الاقليمية مكملا لدور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين[6].

– هناك منظمات سياسية عامة يعتمد دورها على تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسساتي الاقليمي، وتقويم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي إلى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية وحضارية واحدة.

– هناك منظمات ذات اتجاه أمني عسكري، ويقوم دورها على مبدأ الأمن الجماعي بتوفير الحماية لأعضائها كدول حيث يكون هناك تماثل في التوجهات السياسية مثل:منظمة حلف وارسو سابقا، ومنظمة حلف شمال الاطلسي.

---

[1] -محمد بن الصديق "الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة"، دار النهضة العربية القاهرة طبعة 2012 ص: 207

[2] -المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

[3] -احمد أبو الوفاء "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة-مصر طبعة 1 ص: 69

[4] - احمد ابو الوفاء "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة-مصر طبعة 1 ص: 216

[5] - ايمان محمد البشير مفرح "المنظمات الاقليمية الفرعية ودورها في فض النزاعات كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية قسم العلوم السياسية جامعة الخرطوم ص 6

– منظمات وظيفية تركز على أحد محاور التعاون مثل: البعد الاقتصادي، ويشترط في أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الاقتصادية مثل: الجماعة الأوربية في مرحلة ما قبل الاتحاد.

وتتأثر المنظمات الاقليمية بجملة من المؤثرات ملخصها كالآتي:

– البيئة الخارجية/الدولية: تتجلى في التفاعلات الدولية، وطبيعة النظام الدولي دور مهم في تحديد شكل واداء المنظمات "مناخ الحرب الباردة"، حيث عمت الأحادية القطبية، مما زاد الضغط على المنظمات الدولية والاقليمية، وتحولت إلى أداة لإدارة الصراع، ومجرد منتدى للمواجهات السياسية التي تحد من أي دور مستقل أو مؤثر عن لعبة الاستقطاب التي تمارسها القوى الكبرى.

– البيئة الاقليمية تتشابه من حيث درجة التناغم والتوافق مع المصالح العامة والأهداف، وتحجيم النزاعات والخلافات ومساحة الحركة التي تتوفر لقيامها بدور نشيط بين أعضائها وعلى المستوى الدولي حيث تبرز عوامل مساعدة مثل: تشابه النظم الاقتصادية والسياسية، وقضايا جوهرية كالتحرر الوطني في الخمسينات والستينات ومناهضة التمييز العنصري وقدسية الحدود والصراع العربي الإسرائيلي من العوامل التي ساهمت في بلورة نشأة جامعة الدول العربية.

–درجة المؤسسية حيث تتفاوت المنظمات الاقتصادية في إطار الحركة الخاصة بها وفق مبادئ المنظمة، وتقوم بدور تنظيمي إداري من أجل تحقيق الاستقلالية الجغرافية والسياسية والاقتصادية[1].

**نماذج من المنظمات الاقليمية التأسيس والأدوار الاقليمية والدولية**

هناك منظمات إقليمية متعددة ومختلفة اقتصاديا وثقافيا وجيواستراتيجية، وسردنا بعضها آنفا، وسأركز دراستي على ثلاث منظمات، وهي كالآتي:

**١– جامعة الدول العربية**

تبلورت فكرة الوحدة العربية بشكل عملي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت دول كثيرة بأفكارها للاستقلال، وترحيبا بأي عمل في اتجاه الوحدة العربية اذ بدأت الزيارات بين وفود الدول العربية، حيث دعا مصطفى النحاس بمصر رئيس الكتلة الوطنية في لبنان لزيارة مصر بغية استطلاع الرأي حول الشؤون العربية، وكذلك جميل مردم رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان من أجل إقامة جامعة عربية والتدشين لها بعقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع، ولكن بريطانيا رفضته خوفا من

[1] - ايمن عبد الوهاب "موسوعة الشباب السياسية"

شن حرب على إسرائيل، ثم قادت مصر مشاورات ثنائية وجماعية منذ يوليو ١٩٤٣ في اتجاه تأسيس للوحدة العربية، فكان هناك اتجاه الوحدة الفيدرالية بين الاقطار العربية، والثاني دعا إلى شكل تعاوني وثيق بينها، ويحافظ على استقلاليتها ووحدتها وسيادتها ماعدا مصر ذهبت أبعد من ذلك، ودعت إلى لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام بالإسكندرية في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤، وانتهى في ٨ اكتوبر من نفس السنة سمي بروتوكول الاسكندرية كأساس لميثاق الجامعة العربية، نشأت الأخيرة نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي، اذ كان التيار القومي متصاعدا ودافعا نحو قيام وحدة عربية ترضي أجيال متعاقبة في الوطن العربي وميثاقها الذي أكد على السيادة القطرية، ولم يأخذ بالغالبية في التصويت، وتعتبر أكثر المنظمات الاقليمية تعرضا لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي إليه، ولأسباب تتعلق بإمكانات هذا النظام الجغرافية وموارده الطبيعية وتفاعلاته الحادة ومحدداته القومية على سلوك أعضائه [1]، لقد كانت الدعوة لإنشائها هدفا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية في فترة كان فيها التيار القومي تيارا نشيطا، ولم يترسخ مفهوم الدولة بعد "مفهوم "الدولة الواحدة"، شجعت هذه الفكرة بريطانيا بنقل المبادرة من الشارع العربي إلى الحكومات العربية بتأسيس جامعة دول وحكومات تحرص على سيادة كل عضو فيها وليس الجامعة التي دعا لتحقيقها التيار القومي العربي[2].

تعتبر جامعة الدول العربية منبرا قوميا حيث ترجح السيادة القطرية ومصلحتها على المصلحة القومية وكموازن في التحالفات العربية، ويلعب رئيسها دورا في التخفيف من الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الاقليمي العربي، وكطرف متشدد في علاقات الدول العربية بالعالم، كما أن الجامعة تقوم بدور امتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات، وتحبط التطلعات الاقليمية، وتتوارى الحكومات خلفها لتلقي عليها مسؤوليات ضياع فلسطين والخلافات العربية والتجزئة العربية [3]، فأدوار الجامعة العربية تكاد تكون منعدمة لتشرذم السياسات الداخلية لقادة البلاد العربية، و غياب رؤية توحدهم، وتحتم عليهم حل خلافاتهم السياسية والجغرافية والعمل سوية لخير المواطن العربي المقهور على حد تعبير

[1] - جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية دار المستقبل العربي القاهرة مصر الطبعة الرابعة 1983 ص 16-17 ثم 140

[2] - نفس المرجع السابق ص 175

[3] - نفس المرجع السابق ص 178-179

مصطفى حجازي في كتابه "الانسان العربي المقهور" . فمتى ستعمل جامعة الدول العربية على حل خلافات الدول العربية بعقلانية، وبعيدا عن الديماغوجية والعمل كأداة بيد الأمم المتحدة توجهها وفق أغراض ومصالح الدول الكبرى؟

## ٢- الاتحاد الافريقي

نشأ الاتحاد الافريقي في يوليوز ٢٠٠٢، بعدما كانت تسميته منظمة الوحدة الأفريقية التي أسست سنة ١٩٦٣، حيث تم إصلاحها وتطويرها وتحديد التسمية وفيه استجابة للتحديات التي تواجه الدول الافريقية، وأبرزها العولمة والأمن والتحولات الديموقراطية بالعالم وارتبطت الوحدة الافريقية بالنضال ضد المستعمر الأجنبي والرغبة في دحره ونيل الاستقلال، ولما تعرضت له القارة من استعباد واسترقاق لأبنائها، وتصور نكروما ان المشروع الوحدوي لافريقيا له ثلاثة مقاصد عليا، أولها اقتصادي حيث تم تبني خطة اقتصادية شاملة لزيادة قدرة الاقتصاد الافريقي، وزيادة تعظيم استغلال الموارد الافريقية لمصلحة الأفارقة، ثم تبني استراتيجية دفاعية عسكرية موحدة لحماية سيادتها واستقلالها في مواجهة الأطماع الاستعمارية، وانتهاج سياسة خارجية ودبلوماسية واحدة بهدف الدفاع

عن استقلال افريقيا سياسيا واقتصاديا [1]، وللاتحاد الافريقي مجلس تنفيذي، يطلب من المفوضية أن تفحص مقترحات الخبراء المتعلق بما يلي :

– تعزز العلاقات مع الشركاء في التنمية "الشراكة مع القطاع الخاص" و"الشراكة مع المؤسسات الخاصة" و"اصدار سندات للاتحاد الافريقي"، و"فرض الضريبة على الرحلات الجوية من الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وإليها[2]، حيث يعمل الاتحاد وفق المبادئ التالية :

– مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

– احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

– وضع سياسة دفاعية للقارة الأفريقية .

– تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها الاتحاد .

– عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

---

[1] -حمدي عبد الرحمان حسن "الاتحاد الافريقي والنظام الأمني الجديد في افريقيا"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد162 ص:13

[2] المجلس التنفيذي الدورة العادية والخامسة اديس بابا اثيوبيا من 15 يونيو 2004 إلى 3 يوليوز 2004

– تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة[1].

تأسس الاتحاد الافريقي بالضبط في مايو ٢٠٠١، ويقع مقره بأديس أبابا بإثيوبيا ويضم ٥٥ دولة عضو فيه، تعمل معا لمعالجة الأمور السياسة والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، وجاء التأسيس لسببين هما:

– التحدي الخارجي اذ أدى انهيار نظام القطبية الثنائية للسياسة الدولية سنة ١٩٥٤–١٩٨٩ إلى تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

– ضعف المساعدات الخارجية للدول الافريقية بسبب الدعوة للقطب الواحد لها إلى تبني قيم الرأسمالية والليبرالية كشرط للمساعدة.

– السبب الداخلي يكمن في الميل إلى تكتل اقتصادي وسياسي، وشهد العالم ميلا نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي[2].

تواجه الاتحاد الافريقي رهانات وتحديات كبرى من أهمها:

– رهانات سياسية: تكمن في التفاوت في الأنظمة السياسية، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، وتباين العلاقات السياسية مع الخارج[3].

– رهانات أمنية: يشهد العديد من الدول الافريقية تطاحنا عسكريا بسبب الحروب الأهلية والصراع على السلطة أكبر خطر يهدد الأمن القومي الافريقي من نزعات قبلية وتمرد وانقلابات وثورات.

افريقيا تزخر بخيرات طبيعية ضخمة، ورغم إنشاء الاتحاد الافريقي، فإنه عاجز عن حل الأزمات الداخلية البنيوية التي تنخر الجسد الافريقي بنزاعات قبلية وعرقية وإثنية وانقلابات عسكرية وحروب أهلية ليتدخل الأجنبي لحل هذه النزاعات وابرام اتفاقيات تستغل وتسرق الثروات، وترهن مصير الأجيال المقبلة لاستعمار غير مباشر للبلاد الافريقية، مما تسبب في إحداث نزيف وهجرة كبيرة للإنسان الافريقي بحثا عن الأمن والسلام ولقمة العيش. فمتى سيستفيق الافريقي من غيبوبته، ويعي الإمبريالية وأخطبوطها الهالك لثرواته؟

## ٣– الاتحاد الاوروبي

[1] المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي ص 10
[2] خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة-التحديات" مركز الدراسات الدولية- وكالة جامعة بغداد ص53
[3] خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة-التحديات" مركز الدراسات الدولية- وكالة جامعة بغداد ص54-53

انطلقت عملية بناء الاتحاد الاوروبي الحالي منذ أكثر من نصف قرن من الزمان بإنشاء الجماعة الاوروبية للفحم والصلب كشريان الحياة الصناعية للقوة العسكرية، وان الحروب التي سادت أوروبا دعت إلى نشدان سلام دائم كأولوية سياسية أولى، حيث أصبح عدد الدول ١٢ دولة لعضوية الاتحاد عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ثم بدأت مرحلة الإنشاء لكيان فيدرالي بغية ضمان الاستقرار المستقبلي، وسن عملة موحدة، وتم دمج ألمانيا، وصاحب ذلك تأسيس سوق مشتركة حقق نجاحا اقتصاديا شمل كل تجارة أوروبا المتبادلة في السلع بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة ١٩٥٨، وسن تعريفة جمركية خارجية موحدة، وكطرف فاعل في النظام الدولي لها أداة مشتركة لتنفيذ سياساتها الخارجية، وانضمت بريطانية سنة ١٩٧٣، إضافة إلى ايرلندا والدنمارك سنة ١٩٨١، وانضمت اليونان والبرتغال واسبانيا سنة ١٩٨٦، والتحقت دول اوروبا الشرقية بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي سنة ٢٠٠٤، ومثلت معاهدة لشبونة لكثيرين نهاية لعهد الدسترة في شؤون الاتحاد، لكن التدهور السريع الذي شهده الاقتصاد العالمي بداية ٢٠٠٧، والذي أخذ يستحوذ على كثير من اهتمام السياسة في اوروبا في السنوات اللاحقة، سلط الضوء على الحاجة إلى نقاش متواصل، فقد أثرت الأزمة المالية الدولية التي فجرها الانهيار في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية على الاقتصاديات الأوروبية بشدة لتوقف فترة نمو طويلة[1]، وتضم البنية المؤسسية للاتحاد الاوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات الرئيسة لصنع القرار، وتحتوي المجلس والمفوضية والبرلمان والمؤسسات والهيآت الرقابية التي تضم محكمة العدل الأوروبية وجهاز المحاسبات والأجهزة، والفروع الأخرى التي بدورها تنقسم إلى قسمين هما المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة وتشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم والمؤسسات المستقلة ذات الطابع الفني، وتشمل البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرها[2].

خرجت بريطانيا مؤخرا من الاتحاد الاوروبي وذلك للأسباب التالية

– التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين.

– الخوف من الارهاب والخروج من شأنه الردع من الهجمات المحتملة.

---

-جون يندروسايمون اشروود "مقدمة قصيرة جدا "الاتحاد الاوروبي" ترجمة خالد غريب علي مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة مدينة نصر-مصر طبعة اولى لسنة 2005 ص 39[1]

-مخلد عبيد المبيضين "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" الاكاديميون للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الأولى 2012 ص 32[2]

– التوفير المالي للصحة والتعليم.

– إقامة علاقات مع الاتحاد الاوروبي دون خضوعها لقوانينه.

– الاستجابة لنداء المواطن البريطاني.

يعيش المواطن الأوربي في بحبوحة من العيش الكريم بفضل السياسيات الرشيدة في تنمية الاقتصاد الأوروبي الشيء الذي جعله بوابة للهجرة من جميع أقطار العالم، كما أن هرمية ساكنته التي يغلب عليها الشيخوخة، وقلة اليد العاملة تجعلها محط أنظار المهاجرين الباحثين عن الملاذ والكرامة التي افتقدوها في بلادهم، كالأفارقة والعرب وغيرهم. كما أن الاتحاد قوة اقتصادية وعسكرية وجيواستراتيجية عالمية، يمنح لها نفوذا في صناعة القرار بمجلس الأمن الدولي.

**خاتمة**

تعد المنظمات الاقليمية أقدم ظهورا من المنظمات الدولية، وتتعدد معايير إقامتها بين نطاق العضوية، ونطاق الجغرافية والانتماء الهوياتي والثقافي والديني والعرقي والنطاق الاقتصادي والسياسي، وتؤثر وتتأثر بعوامل البيئة الدولية الخارجية والبيئة الاقليمية من قرب جغرافي وانسجام ثقافي ومصالح أمنية واقتصادية، وتتفاوت من حيث درجة المؤسسية على المستوى الاقتصادي والسياسي لكل منظمة، ومدى تأثيرها في القرار والسياسة الدولية، وتلعب أدوارا مكملة لعمل منظمة الأمم المتحدة، وخاصة على مستوى حفظ السلم والأمن العالميين، فهي بمثابة أداة بيدها تستعملها أحيانا في حربها بالوكالة في مناطق كثيرة من العالم، ولا يمكن لهذه المنظمات تجاوز والخروج عن دائرة ما ترسمه الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأي خروج عن الإطار الأممي، تتعرض لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية في حالة مواجهة القوى الكبرى كالصين وروسيا، وعقوبات عسكرية مع الدول النامية، وقد تجمع العقوبات كلها مع هذه الأخيرة

**المراجع:**


١. أحمد الزيات وابراهيم مصطفى "المعجم الوسيط الادارة العامة الإسلامية للطباعة والنشر تركيا طبعة 2000

٢. جميل مطر وعلي الدين هلال "النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية دار المستقبل العربي القاهرة مصر الطبعة الرابعة 1983

٣. لويس مألوف "المنجد في اللغة والاعلام" دار الشروق الطبعة 4 بيروت–لبنان

٤. محمد عادل عسكر "قانون المنظمات الدولية" قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة المنصورة سنة 2018 –2019

٥. خيري عبد الرزاق جاسم" الاتحاد الافريقي –الهيكلة–التحديات" مركز الدراسات الدولية– وكالة جامعة بغداد

٦. جون يبندروسايمون اشروود "مقدمة قصيرة جدا "الاتحاد الاوروبي" ترجمة خالد غريب علي مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة مدينة نصر – مصر طبعة اولى لسنة 2005

٧. مخلد عبيد المبيضين "الاتحاد الاوروبي كظاهرة إقليمية متميزة" الاكاديميون للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الأولى 2012.

8. Gibb ,cecil A,(1970).leadership :seleted readings.Harmondsworth :penguin books.
9. Douuma ,syste ,schreudres ,Hein « Approaches to organisations, (2013).Economic Harlow :5th,pearson Education limited.
10. Regional organisation , « www.wikiwand.com.Rebrieved 21.07.2019 Edited
11. www.j.Ethier, the International commercial, system, 11.

.

# كيف يفكر المستهلكون في التضخم؟

## عندما لا تتطابق حسابات الحقل وحسابات البيدر

**ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي (بتصرف)**

عادة ما نسمع الفلاحين يعبرون عن تباين حساباتهم لكمية المحصول في الحقل وقيمته السوقية في البيدر بالقول: حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر، وهذا سببه سوء التقدير في حسابات الحقل الإجمالية، أو عدم معرفة طبيعة الظروف المحيطة.
يمكن إسقاط هذا المثل الشعبي على مفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، فالتنفيذ قد يأتي بما يغاير خطط الفنيين والخبراء. وفعلاً توقف كثيرون عند قياسات **الاقتصاد الكلي السلوكي** بغرض سبر الظواهر التي يمثلها سلوك المستهلكين؛ فمجموع تلك القياسات ترسم وتحدد الاقتصاد الكلي، الذي يعتقد الخبراء أنهم صانعو حركته.
**فأين يكمن المنظار الصحيح؟ في فهم الناس العاديين للتضخم، أو في نظر الفنيين والخبراء؟**

وبناء عليه فلا غرابة أن نقرأ في مدونة صندوق النقد الدولي مقالاً يبحث عن: **الفهم الأعمق لكيفية تفكير المستهلكين في الاقتصاد**، لعل ذلك يساعد صانعي السياسة على التحكم في التضخم، الذي بات مصطلحًا يشغل بال الناس والمؤسسات والشركات والحكومات على السواء. ويبدو أن الركون لاجتهادات الفنيين أمرًا ليس مُسلمًا به، لأن الاجتهاد قد يصيب وقد يخيب.

### موقف المستهلكين:

إنه مع ارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، شرعت الأسر في جميع أنحاء العالم تتساءل عن مقدار المبلغ الذي يمكنها توقعه لدفع ثمن الأشياء الضرورية – كالبنزين ومحلات البقالة مثلا –. وتساعد إجاباتهم في اتخاذ قرارات مالية شخصية مهمة:

- كشراء أصول معمرة – ثلاجة جديدة مثلا – بدل الانتظار لوقت لاحق والمخاطرة برؤية السعر يرتفع،.
- أن يطلبوا من رئيسهم زيادة علاوة لتعويض فقدان القوة الشرائية.

لذلك تعتبر توجهات الأسر مؤثرة على الاقتصاد كله؛ فإذا اعتقد المستهلكون أن الأسعار سترتفع بوتيرة أسرع، فقد يتصرفون بطرق من شأنها أن تغذي المزيد من التضخم. فبذل المزيد من الأموال لمطاردة عدد

[1] CARLO PIZZINELLI, HOW CONSUMERS THINK ABOUT INFLATION, "SNEAK PEEK" SEPTEMBER ISSUE, July 19, 2022, FD Finance & Development, IMF, Link

ثابت من الثلاجات سيؤدي إلى رفع أسعارها، وستؤدي مطالبة المزيد من الأشخاص زيادة أجورهم إلى رفع أسعار السلع والخدمات التي يبيعونها لتعويض ارتفاع تكاليف العمالة.

**موقف صانعي السياسة:**

أعرب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، عن قلقه عندما أعلن عن زيادة نصف نقطة في سعر الفائدة قائلاً: لا يمكننا السماح بحدوث دوامة سعرية للأجور، ولا يمكننا السماح لتوقعات التضخم بأن تصبح غير مثبتة.

يوضح بيان باول سبب قيام صانعي السياسات بمراقبة توقعات التضخم للأسر والشركات بعناية، والتي يتم قياسها من خلال الاستطلاعات المنتظمة، وفي أزمنة مختلفة. وتشير التوقعات المتزايدة للتضخم في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، أن التوقعات أصبحت غير مقيدة، بل قد يكون هناك حاجة إلى زيادة أسعار الفائدة لإبقاء التضخم تحت السيطرة.

**توصيل صانعي السياسة تفسيراتهم للجمهور لرأب الصدع للتأثير على سلوكهم:**

يفسر سبب محاولة البنوك المركزية تشكيل توقعات الجمهور للتحكم بالتطورات المستقبلية من خلال شرح سياساتها الحالية والمستقبلية. ويعتمد نجاح إجراءات صانعي السياسات على قدرتهم على نقل التأثير المقصود إلى الأسر وتوجيه توقعاتهم وفقًا لذلك.

**فما مدى فهمنا لتوقعات الأسر؟**

يثير ما سبق، سؤالاً مهمًا للأكاديميين وصانعي السياسات على حد سواء: ما هو مدى فهمنا لتوقعات الأسر؟

لقد قامت خلال العقد الماضي، مجموعة كبيرة من أبحاث الاقتصاد السلوكي بالتعمق في هكذا سؤال، وتركزت النتائج، على أن الأسر:

- لديها وجهات نظر متباينة للغاية حول التضخم وتميل إلى إدراكه على أنه أعلى وأكثر ثباتًا مما هو عليه عادة.
- يميل المستهلكون إلى الاختلاف حول توقعات التضخم أكثر من الخبراء، فهم يغيرون وجهة نظرهم بشكل أقل، ويعتمدون غالبًا على عدد قليل من المنتجات الرئيسة التي يستهلكونها بانتظام – كالقهوة والبنزين – لاستقراء التغييرات في التكلفة الإجمالية للمعيشة.

- ترتبط التوقعات الفردية ارتباطًا وثيقًا بالخصائص الديموغرافية بما في ذلك الجنس والعمر والتعليم والتوجه السياسي، وعلى سبيل المثال: تميل النساء والأشخاص الأقل تعليماً أو ذوي الدخل المنخفض إلى توقع تضخم أعلى.
- يمكن للتجارب السابقة، كالعيش في فترة الكساد الكبير أو الحظر النفطي الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في السبعينيات، أن تؤدي لارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد، أن تشكل بقوة تصورات الناس للتضخم لبقية حياتهم.

ومع أن هذه النتائج توضح توقعات الأسر وتنوعها، إلا أنها لا تفصل تمامًا كيفية تكوين هذه التوقعات. وبناء على ذلك، عندما يقرأ غير الخبراء الأخبار المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية أو الأحداث الاقتصادية:

- كيف يأخذون هذه المعلومات في الاعتبار في توقعاتهم للتضخم والمؤشرات الأخرى؟
- هل من الآمن افتراض أن الأشخاص العاديين يشكلون التوقعات بطريقة الخبراء نفسها، من أجل صنع السياسات الفعالة والنماذج النظرية؟

يبدو أن معرفة الإجابات عن هذه الأسئلة من شأنه أن يساعد صانعي السياسات على توجيه توقعات المستهلكين بشكل أفضل فيما يتعلق بتأثيرات أفعالهم.

وقد استقصينا في بحث آخر، – أنا والمؤلفين المشاركين – عن إجابات من خلال إجراء استبيانات لقياس آراء الناس حول آثار الصدمات الاقتصادية على البطالة والتضخم، بين عامي ٢٠١٩–٢٠٢١، حيث جمعنا إجابات من عينات من ٦٥٠٠ أسرة أمريكية تمثل السكان على نطاق واسع، بشكل منفصل، وخلال الفترة ذاتها، واستطلعنا آراء ١٥٠٠ خبير، بما فيهم موظفي البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، والأساتذة وطلاب الدكتوراه، وخبراء الاقتصاد في القطاع المالي. وتم تعديل عينات المسح المجموعة خلال جائحة كوفيد ١٩، للتأكد من أن توقعات المستجيبين تشير إلى كيفية عمل الاقتصاد في "الأوقات العادية" بدلاً من الظروف الاستثنائية للوباء.

**فرضية الصدمات التكتيكية**

استخدمنا الاستطلاع لإلقاء الضوء على كيفية تفكير الناس في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد – أو بلغة الاقتصاديين، "نماذجهم الذاتية"، وقد طلبنا من المشاركين النظر في أربع صدمات افتراضية للاقتصاد الأمريكي:

١. زيادة حادة في أسعار النفط الخام نتيجة لانخفاض العرض العالمي.

٢. زيادة ضرائب الدخل.

٣. زيادة الإنفاق الحكومي الفيدرالي.

٤. ارتفاع سعر الفائدة المستهدف من مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وتمت دراسة هذه الصدمات على نطاق واسع للتأكد من أن جميع المستجيبين استندوا في إجاباتهم على المعلومات ذاتها، قدمنا الأرقام الحالية لمعدلات التضخم والبطالة وطلبنا منهم تقديم توقعاتهم للمتغيرين خلال العام التالي. ثم قدمنا أخباراً عن إحدى الصدمات الافتراضية الأربع وطلبنا منهم وضع توقعات جديدة للتضخم والبطالة.

لقد أظهرت ردودهم حول تأثيرات الصدمات الاقتصادية تشتتاً على نطاق واسع، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة داخل عيناتنا من الأسر والخبراء وبين المجموعتين؛ ففي بعض الحالات، اختلفت الأسر والخبراء حول ما إذا كان لصدمة معينة تأثير إيجابي أو سلبي على التضخم والبطالة. والأمر الأكثر لفتاً للنظر هو أن الأسر في المتوسط اعتقدت أن ارتفاع سعر الفائدة في سياسة البنك المركزي وزيادة ضرائب الدخل من شأنه زيادة التضخم، وذلك عكس توقعات الخبراء وما تحويه المناهج المدرسية (الرسم البياني ١).

Chart 1

**Divergent views**

Households' predictions for the economy often differ from those of experts.

(average forecasts for the impact of macroeconomic shocks on inflation and the unemployment rate)

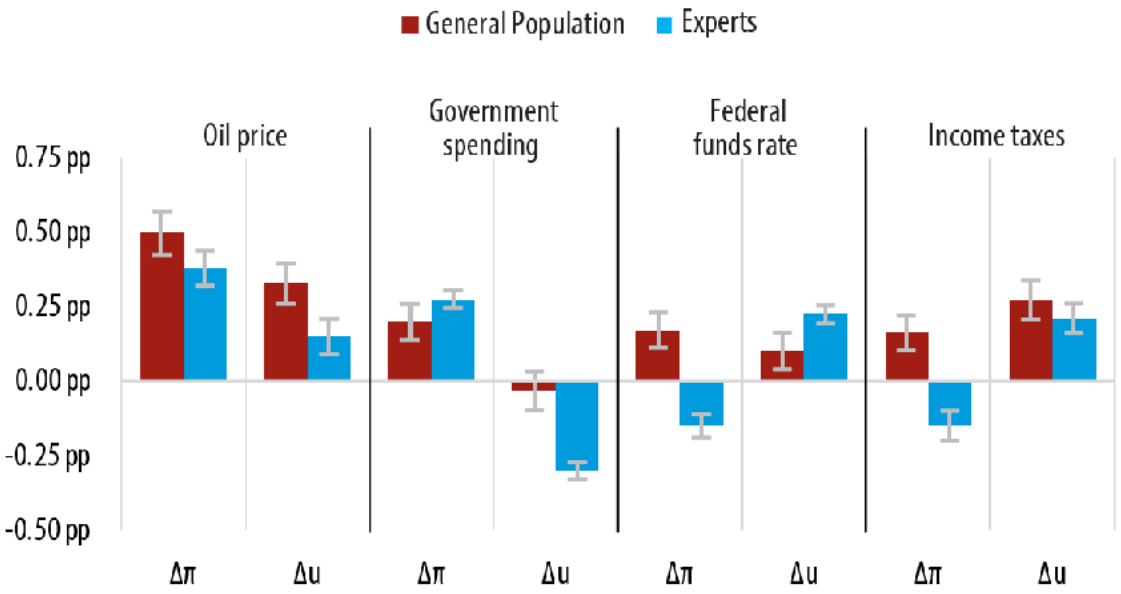


**Source:** Andre and others (2022).

**Notes:** The figure displays the average forecasts of the effects of macroeconomic shocks on the inflation rate (π) and the unemployment rate (u). Error bars present 95 percent confidence intervals, using robust standard errors.

تنبوءات بحدوث انخفاض من قبل الخبراء والعديد من نماذج الكتب المدرسية ( الرسم البياني ١ ).

أما في الجزء الثاني من المسح، فقمنا بالتحقيق في أسباب الخلاف بين الخبراء والأسر وداخل المجموعتين. ويبدو أن جزءاً من الخلاف ينشأ لكون المستجيبين يعتقدون أن الصدمات تعمل من خلال قنوات نقل مختلفة – على وجه الخصوص، آليات جانب الطلب مقابل العرض.

وباستخدام مجموعة من أسئلة الاختيار – من متعدد ومربعات نصية مفتوحة –، طلبنا من المستجيبين وصف ما كانوا يفكرون فيه عندما وضعوا توقعاتهم. ووجدنا أن هذه الارتباطات أوضحت جزءاً كبيراً من الاختلافات في التنبوءات. **ومما لا يثير الدهشة: اعتماد الخبراء على معرفتهم التقنية، باستخدام أطر عمل مأخوذة من مجموعات أدواتهم اليومية وغالبًا ما يشيرون بشكل مباشر إلى النماذج النظرية**

**والدراسات التجريبية. وعلى النقيض من ذلك، اعتمدت الأسر على مجموعة واسعة من الأساليب في وضع توقعاتهم. فكانوا أكثر اعتماداً على التجارب الشخصية، والتأثر بالآراء السياسية، أو ببساطة تخمين كيف يمكن أن تؤثر صدمة معينة على الاقتصاد.**

علاوة على ذلك، عندما تفكر الأسر في آليات معينة لانتشار الصدمات، فإنها غالبًا ما تبتكر قنوات مختلفة تمامًا عن الخبراء. وهذا يفسر جزئيًا سبب اختلاف تنبوءاتهم لبعض الصدمات بشكل ملحوظ عن توقعات الخبراء. وعلى سبيل المثال، غالبًا ما فكرت الأسر في تأثير أسعار الفائدة المرتفعة على تكاليف الشركات لاقتراض رأس المال، والتي تنتقل إلى المستهلكين من خلال الأسعار المرتفعة. من ناحية أخرى، **توقع الخبراء انخفاض التضخم استجابة لارتفاع أسعار الفائدة، لأن المستهلكين ينفقون أقل ويوفرون أكثر** ( الرسم البياني ٢ ).

Chart 2

## Changing channels

Households and experts see shocks working in different ways.

(thoughts about the channels through which a Federal Reserve rate increase affects the economy)

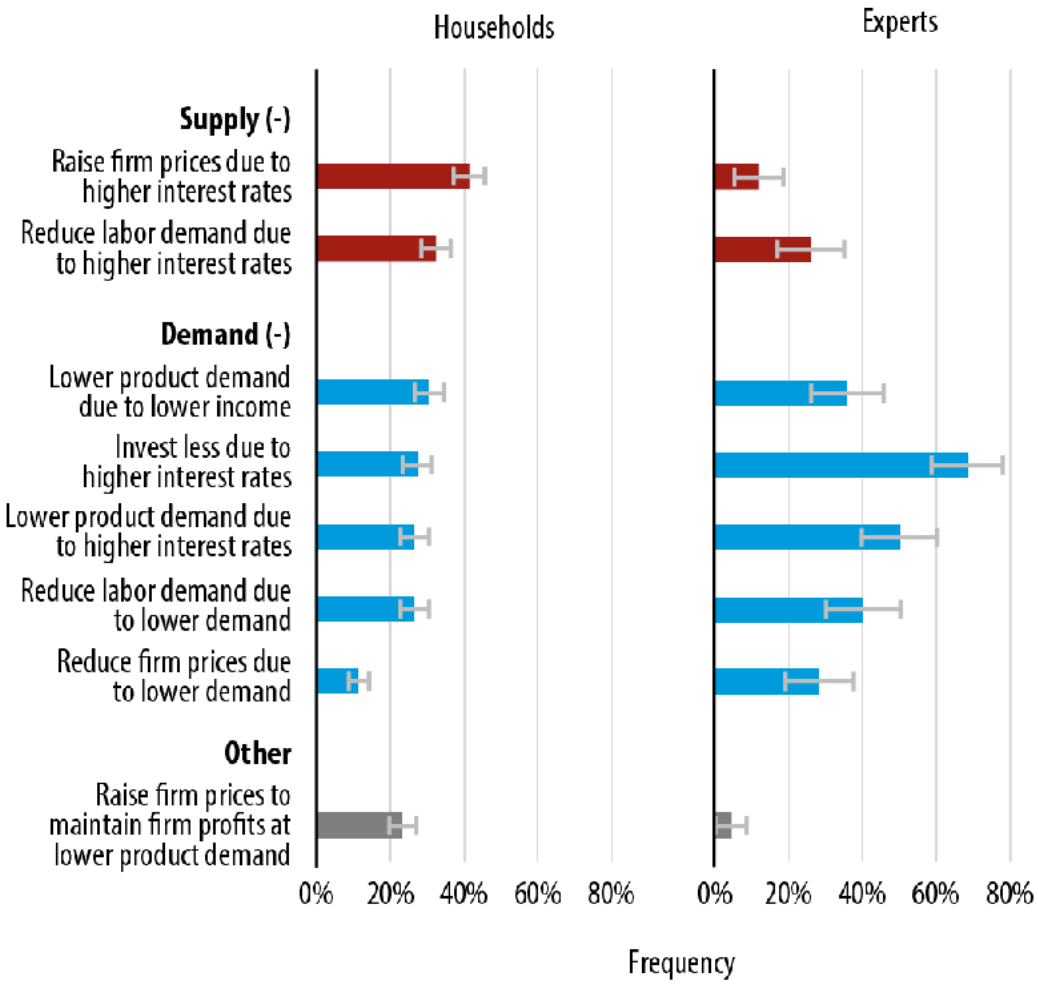


**Source:** Andre and others (2022).

**Notes:** This figure shows which propagation channels are on respondents' minds when they make their predictions. Respondents can select the channels from a list. Error bars display 95 percent confidence intervals.

يتنبأ بانخفاض التضخم استجابة لارتفاع أسعار الفائدة حيث أن المستهلكين ينفقون أقل ويدخرون أكثر ( الرسم البياني ٢ ) .

**فهل تعدُّ هذه النتائج أخباراً سيئة لمحافظي البنوك المركزية؟**

إذا فسر عامة الناس رفع أسعار الفائدة على أنه نذير بارتفاع التضخم، فستجد البنوك المركزية صعوبة أكبر في النجاح في إبقاء التضخم بعيداً.

وكنتيجة نهائية واحدة من نقاط تمريننا للتواصل الفعال لإجراءات السياسة كحل: يمكن للإشارات السياقية أن تحدد قنوات الانتشار التي يفكر فيها الأفراد وبالتالي معرفة التنبوءات التي يقومون بها؛ فالأسر التي تم حثها على التفكير في قنوات جانب الطلب قبل إجراء توقعاتها كانت أكثر عرضة للتنبؤ بتأثير صدمات السياسة النقدية بما يتماشى مع تأثير الخبراء.

ومن المشجع أنه بينما كان محافظو البنوك المركزية يدركون منذ فترة طويلة قوة بياناتهم المصممة بعناية لتوجيه توقعات السوق، يبدو أنهم يركزون الآن أكثر على جعل اتصالاتهم في متناول جمهور أوسع.

وعلى سبيل المثال، يوضح جاردت وآخرون ( ٢٠٢١ ) أنه كجزء من استراتيجية أوسع لتوسيع نطاق وصول رسالتهم، بنى البنك المركزي الأوروبي في السنوات الأخيرة وجوداً عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي واستخدم لغة أبسط في خطاباته.

تقدم نتائج دراستنا أيضًا بعض الإرشادات التجريبية في اتجاه مختلف ولكن ذي صلة. إن نماذج الاقتصاد الكلي المتعارف عليها تعتمد وبشكل حاسم على افتراض "التوقعات العقلانية"، وفقًا لأي أسر تبني قراراتها الفردية – على مقدار التوفير والاستهلاك والعمل – على التوقعات بشأن الحالة المستقبلية غير المؤكدة للاقتصاد. وتتوافق هذه التوقعات بدورها مع الطريقة التي يتطور بها الاقتصاد في نهاية المطاف.

ولا يعني الافتراض أن الأسر لديها المعرفة الكاملة للمستقبل. لكنه يعني أنه إذا رأت الأسر أن البنك المركزي يرفع أسعار الفائدة بشكل غير متوقع، ويعتقدون أن هذا سيؤدي إلى خفض التضخم، فإن أفعالهم اللاحقة ستؤدي في النهاية إلى انخفاض التضخم. في حين أن هذا النهج لتوقعات النمذجة غالبًا ما يتم انتقاده باعتباره غير واقعي، وإن تحديد الطريقة المناسبة للابتعاد عنه ليس بالأمر السهل. ولتكون ذات مغزى، يجب أن يعكس أي خروج عن هذا العمود من ركائز الاقتصاد الكلي الحديث بشكل واقعي كيفية تشكيل الأسر لتوقعاتها بالفعل، ودراستنا بالتالي تقدم اتجاهًا أوليًا لنماذج الاقتصاد الكلي لدمج الجوانب السلوكية لتوقعات الأسر التي تستند إلى أدلة تجريبية.

وتهدف الجهود البحثية المتزايد التي يجريها أكاديميون بارزون، إلى استخدام رؤى مستنبطة من الاقتصاد السلوكي لتضمين السمات السلوكية للطريقة التي تشكل بها الأسر توقعاتها في نماذج الاقتصاد الكلي والابتعاد عن افتراضات التوقعات العقلانية الكلاسيكية.

وهذا مجال عُرف بالاقتصاد الكلي السلوكي، وهو مجال يتوسع بسرعة إلا أنه يواجه بعض التحديات الكبيرة. من ذلك العمليات الحسابية المكثفة، مما سيحد من استخدامه الفوري في أعمال السياسة اليومية. علاوة على ذلك، فهو يعتمد بشكل حاسم على الأدلة التجريبية لكيفية تفكير الأسر حول الاقتصاد الكلي وآليات تشكيل توقعاتها، والتي لا يستطيع الاقتصاديون السلوكيون بناءها بقوة إلا من خلال دراسات عديدة ودقيقة. ومع ذلك، لديها القدرة على تشكيل كل من الاقتصاد الكلي النظري وصنع السياسات في العالم الحقيقي بشكل أساسي في السنوات القادمة، ومن المرجح أن تجد دوراً رئيسًا للتواصل في التأثير على التوقعات.

References:


12. Andre, P., C. Pizzinelli, C. Roth, and J. Wohlfart. 2022. "Subjective Models of the Macroeconomy: Evidence from Experts and Representative Samples." Review of Economic Studies, February 9.
13. D'Acunto, F., U. Malmendier, and M. Weber. Forthcoming. "What Do the Data Tell Us about Inflation Expectations?" Handbook of Subjective Expectations.
14. Gardt, M., S. Angino, S. Mee, and G. Glöckler. 2021. "ECB Communication with the Wider Public." ECB Economic Bulletin 8:122–42.
15. Malmendier, U., and S. Nagel. 2016. "Learning from Inflation Experiences." Quarterly Journal of Economics 131 (1): 53–87.
16. Weber, M., F. D'Acunto, Y. Gorodnichenko, and O. Coibion. Forthcoming. "The Subjective Inflation Expectations of Households and Firms: Measurement, Determinants, and Implications." Journal of Economic Perspectives.

# قواعد أوروبية جديدة لتتبع عمليات تحويل العملات المشفرة

يورو نيوز[1]

وافق الاتحاد الأوروبي على اعتماد قواعد جديدة تُخضعُ تحويلات العملات المشفّرة للإجراءات ذاتها المتّبعة في مكافحة غسيل الأموال، وكما هو الحال بالنسبة للتحويلات المصرفية التقليدية

ووقّع مفاوضو الاتحاد الأوروبي اتفاقًا مبدئيًا، مساء أمس الأربعاء، على القواعد الجديدة بشأن عمليات نقل الأصول المشفّرة، مثل البتكوين، والتي تهدف إلى ضمان إمكانية تتبع عمليات تحويل العملات المشفرة، وحظر المعاملات المشبوهة.

وحين يتم تغيير أحد الأصول المشفرة، بات لزامًا تخزين المعلومات الخاصة بكل من المصدر والمستفيد على جانبي التحويل، وفقًا للقواعد الجديدة، كما يتعين على شركات التشفير تسليم هذه العمليات إلى السلطات التي تحقق في النشاطات المالية المشبوهة، مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي بيان أصدرته عضو البرلمان الأوروبي، أسيتا كانكو، والتي كانت أحد المفاوضين، قالت: "منذ مدّة طويلة جدًا، والأصول المشفّرة تحت مراقبة سلطات إنفاذ القانون لدينا"، مضيفة أنه من خلال إلزام مزودي التشفير على تقديم معلومات تعريفية لجميع معاملات الأصول الرقمية "سيكون صعبًا للغاية إساءة استخدام الأصول المشفرة وسيتم حماية التجّار والمستثمرين الأبرياء، بشكل أفضل".

وتعمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي حاليًا على وضع التفاصيل الفنية للقواعد الجديدة قبل حصولها على الموافقة النهائية.

[1] https://arabic.euronews.com/2022/06/30/european-union-inks-deal-on-crypto-transfer-tracing-rules?utm_source=newsletter&utm_medium=ar&utm_content=european-union-inks-deal-on-crypto-transfer-tracing-rules&_ope=eyJndWlkIjoiNGRkOWM3NGVlNmFlYWZjNGRkZjU3NWExZmJmNmY2NzAifQ==

# نووية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة

**عثمان المودن**

أستاذ اللغة العربية - باحث بمركز دراسات الدكتوراه - جامعة محمد الخامس - المغرب

ماجستير اقتصاد إسلامي وماجستير علوم شرعية وشهادة دولية في الصيرفة الإسلامية

الحلقة ( ٢ من ٢ )

لا يمكن الحديث عن الاقتصاد الإسلامي بمعزل عن العقيدة الإسلامية، لأن الاقتصاد في الإسلام كالسياسة والاجتماع وكل تفاصيل الأمور العادية والعبادية على السواء، إنما هي جزء من عقيدة شاملة لحياة الإنسان بكل أبعادها ومجالاتها فردا وجماعة؛ فهي عقيدة لا تنفصم ولا تقبل التجزئة، وهي بمثابة المقدمة الضرورية والمدد الروحي والمورد الأساس الذي ينبثق عنه الجانب العملي التطبيقي ويجليه السلوك والسيرة؛ ولا يمكن الحديث عن العقيدة الإسلامية دون الاعتراف بقوة القيم ومركزية الأخلاق فيها، ولا يمكن الحديث عن ذلك كله دون استحضار ربانية المصدر وشرف الهدف والغاية، وشرعية الوسيلة.

**قضية: الثلاثية المشؤومة المدمرة في الفكر الاقتصادي الأرضي، ومصفاة الأخلاق الإسلامية، وفيها ثلاث مسائل**

**– المسألة الأولى: الندرة الموردية، مشكلة العلاقة الاختلالية بين الموارد والحاجات**

لقد اختارت النظم الاقتصادية الوضعية وجهة أخرى مغايرة لطبيعة الأشياء، وانصرفت إليها مخطئة نقطة الانطلاق، فتاهت في الطريق وضيعت الوصول؛ فقد اعتبر الاقتصاد الغربي، فكرة الندرة هي المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وعليها بنى نظرياته وسياساته وبرامج عمله واقتراحات حلوله، وتتلخص هذه الفكرة في النظرية المالتوسية[1] المعروفة بالمتوالية الهندسية في تزايد السكان مقابل المتوالية الحسابية في تزايد الغذاء، ومفادها أن هناك علاقة عكسية بين التغير في أعداد السكان والتغير في حجم الموارد الغذائية، ويفسر هذا قدرة الإنسان على التكاثر في مقابل بخل الطبيعة وعجز الأرض عن إنتاج ما يلزم

[1] - نسبة إلى صاحبها: الاقتصادي الكاهن الإنجليزي ( توماس روبرت مالتوس المتوفى سنة 1834م) المشهور بنظرياته في التكاثر السكاني

عدد السكان المتزايد من الغذاء؛ وقد رافقت هذه الفكرة وزامَنَتْها فكرة أخرى تُدعى: فكرة الصراع الداروينية[1]، تدعو إلى الصراع والهيمنة والغلبة من أجل البقاء، الذي لا يتحقق إلا للقوي على حساب الضعيف؛ والحقيقة أن هذه الفكرة هي وليدة التي سبقتها ونتيجتها المباشرة؛ لأنها ظهرت ونشأت وتبلورت في ظل وضع قاتم مأزوم، وضع ملامحه الأولى توماس مالتوس وغيره من الماديين الذين يرون أن الصراع من أجل البقاء هو الأصل في حياة الكائنات الحية، وهذا ما سوغ لمالتوس الدعوة لفرض قيود على طبقة الفقراء عن طريق منع الزواج المبكر، ومنع الزيادة في النسل ومنع تقديم المساعدات لهم، ورفض إنفاق الدولة على العاطلين، والزيادة في أجور العمال.. بل إنه في موقف أكثر شططا وتطرفا، اعتبر كل الكوارث الطبيعية من زلازل وأعاصير وفيضانات وبراكين وقحط.. أحداثا إيجابية؛ وأن كل الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان مطلوبة، كالحروب والأمراض والمجاعات وغيرها، لأنها تساهم في علاج العلاقة المختلة بين الموارد وعناصر الإنتاج من جهة، والحاجات والرغبات من جهة ثانية، والتي لا سبيل لعلاجها سوى بتقليص أعداد البشر، بدرجة تقل عما توفره سلة الغذاء.

وليس غريبا ولا مستحيلا عقلا، أن تكون الافتراضات أو الاتهامات أو المؤامرات – أيا كان المسمى – سواء التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي فكاهة أو نكاية، أو التي نشرتها وأعلنتها كثير من التقارير والبحوث الصادرة عن اللجان العلمية في السنتين الأخيرتين، عن أخطر كوارث وجوائح القرن الواحد والعشرين: ( جائحة كورونا ) بكون فيروس ( كوفيد ١٩ ) سلاحا بيولوجيا من صنع الإنسان، جزء من الفكرة المالتوسية التي لا شك، لها اليوم كالبارحة، دعاة ومناصرين متحمسين، ممن ينحازون ويتشوقون للحلول التي اقترحها مالتوس في زمانه.

إن ما سبق، ما هو سوى نماذج مصغرة لممارسات عملية وإجراءات فعلية، لما تدعو المذهبية المادية إلى تطبيقه وتتبنى الدعوة إليه، علما أن كل هذه الممارسات ومثيلاتها تستمد حجية صحتها ومبررات تصريفها، من ثلاثة عناصر مشؤومة مدمرة هي: الندرة، الاكتظاظ السكاني، والحرية بصورها المعلنة المعروفة: حرية الملكية الفردية، حرية الاستغلال والإنتاج كما وكيفا ونوعا، وحرية الاستهلاك[2]؛ ويظهر منذ البداية، أن هذا النظام الاقتصادي السائد اليوم، يؤمن بالمصالح الفردية ويطلق العنان للأنانية والحرية

[1] - نسبة إلى صاحبها:عالم الأحياء ( تشارلز روبرت داروين المتوفى سنة 1882م) مؤسس نظرية التطور

[2] - (ينظر): اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، ط: 2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص: 260 وما بعدها

وقهر الضعفاء، ويعتبر الرغبة والشهوة محددين رئيسين كافيين لمعنى الحاجة في المجال الاقتصادي، بل إن الشهوة والرغبة هما الحاجة نفسها، وبالتالي فالحاجة في مذهب النظام الاقتصادي المعاصر واجبة الإشباع، لأنها رغبة لا ضابط ولا كابح لها، ولا ضمان لتحصيلها في ظل محدودية الموارد وتزايد الحاجات وازدحام الناس؛ الأمر الذي يقتضي السعي إلى إحرازها بكل وسيلة وفي كل زمان وعلى حساب الآخرين، بغض النظر عن آثارها وعواقبها السلبية ومفاسدها في الدين والدنيا؛ فالربا والخمر والبغاء والميسر والرشوة والاحتكار والغش والاتجار في الممنوعات وغيرها، تظهر كلها نافعة وذات قيمة اقتصادية، لأن الرغبة مسكونة فيها ومهيمنة عليها، ولأن فيها منافع من جهة كسب المال وتلبية الحاجات، وتعظيم الثروة و( تأمين البقاء)، وهذا يكفي – في نظرهم– لجعلها مشروعة اقتصاديا.

وإذا كان هذا حال منتسبي الاقتصادات الوضعية، بحيث أن عقيدتهم يواطئ فيها فعلهم وسلوكهم قلبهم وقولهم، فإن ما يَخزُ الضمير ويُبَكِّتُه، وما يؤسف له ويتحسر عليه في الجانب الآخر، هو أن المسلم الذي نزل عليه الكتاب: **تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين** ( النحل: ٨٩ ) وجاءه الرسول **صلى الله عليه وسلم** بالهدى والدين الحق، بعدما كان في ضلالة وجهالة: **لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين** (آل عمران: ١٦٤)؛ سمح لغيره من المتولين المعرضين المدبرين عن شريعة الله، المنكرين لهدي رسوله، ومن مرضى القلوب ومنحرفي السلوك، ومن ناكري الدين والأخلاق في الاقتصاد، ومن التابعين اللاهثين وراء أهل الأهواء والبدع الخرقاء، في الاقتصاد والسياسة والإدارة والإعلام والسلوك.. تصديقا لنبوءة رسول الرحمة **صلى الله عليه وسلم: حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**[1]؛ بأن يغزوا عقله ويتملكوا فكره، ويجروه جرا إلى ساحة جدل يكون كما قال مؤسس علم الاجتماع: " المغلوب فيها مولع أبدا بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"[2]؛ وللأسف أيضا، أن الاقتصادي المسلم اليوم، قبل بقواعد ما يسمى عندهم: ( الفرد الاقتصادي)؛ وهي قواعد بشرية وضعية أساسها تعظيم الثروة؛ تخدم على مستوى الفرد، تحقيق أقصى فائدة ومنفعة مادية خاصة

[1] - حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الشيخان في صحيحيهما
[2] - ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط:1، دار يعرب، دمشق، 2004م، ج:1، ص: 283

به، بصرف النظر عن مضمون وجوهر وقيمة هذه المنفعة، وعن وسائل وأساليب تحصيلها، وعن توابعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها؛ وتخدم على مستوى الدولة، مبدأ النمو في إجمالي الناتج المحلي أو ما يعرف عندهم خطأ وعماية ب: ( الرشد الاقتصادي )، والرشد في الحقيقة، من هذا الاقتصاد براء؛ وذلك رغم تغاير الأشياء وتمايزها في شريعة ضميره[1]، ورغم إدراكه بأن تمايز الأشياء في الأذهان والعقول، يستوجب تمايزها في الأعيان؛ وبالتالي لا يمكن للشيء الواحد أن تكون له من جهة واحدة أكثر من حقيقة واحدة؛ ورغم تحققه من أن شريعة دينه زادت من إدراكه وفهمه وفقهه للجوانب الاقتصادية في العمل والإنتاج والمال والتنمية، والتوازن والتوزيع وغير ذلك، بعد أن أوضحت صالحها وفاسدها، وميزت خيرها عن شرها، والمقبول عن المردود، مما يفرض العيش بالإسلام معرفة وممارسة، وبالتالي لا يمكن ادعاء الإسلام والدعوة إليه بالقول، مع رفضه وإبطاله بالفعل.

وفي غمرة هذا التردد والضعف والاضطراب والتردي الفكري والتغرير الاقتصادي، جاءت النتيجة طبقا لمنطق ورغبة المُغَرِّر المُهَيْمِن الغالب، وكانت النتيجة كذلك، أن ذاق المسلم ويلات النموذج الغربي في الاقتصاد.. نموذجًا يفهم الرشد ويروج له على أنه:" نجاح الشخص بتحقيق الحصول على أعلى مستوى من الحيازة المادية، لبلوغ أقصى إشباع لحاجاته وشهواته في بعد زمني محدد، وهي الحياة الدنيا"[2].

تلكم الأسباب جميعها ونظائرها، وما ينتج عنها من ظلم وفقر وأكل أموال الناس بالباطل، وبطالة واضطراب في سوق المال والاستثمار وغيرها من موبقات ( الرشد الاقتصادي الغربي ) مردها إلى غياب أو تغييب المقاصد العقيدية في النظم الاقتصادية، وحتما مردها أيضا إلى غياب أو تغييب القيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية.

ومرة أخرى يجدر التذكير والتأكيد، على أن الإسلام بدأ عمله في الإنسان من داخله، على اعتبار أن الأخلاق داخلة في تحديد ماهيته وهويته ومقامه عند ربه؛ فصاغه صياغة موسومة بتربية خلقية سامية، تصفي باطنه وتروض قلبه، وتفرض عليه أن يلبس كل تخطيطاته ونشاطاته وتصرفاته الاقتصادية على الأرض، لباس السماء؛ فيتعامل مع محيطه المادي ومن فيه وفق ميزان الحرية في التملك والاستغلال والاستهلاك المطبوع بالحق والعدالة، ومن منطلق أن ذلك مطلب عقدي أخلاقي شرعي، مكونا في النهاية

[1] - تعبير استعمله عبد الله دراز في المرجع السابق في سياق بيان قيمة القوة الباطنة ( العقل)، وبيان أسبقيتها في الوجود على شريعة الدين

[2] - خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، 1411هجرية، ص: 340

مجتمعا مجتثا دوافع الحقد والظلم.. ولذلك فإن تطبيق الاقتصاد الإسلامي يبدأ بتهيئة الأرضية الموصلة إليه، ويبدأ بعمران الإنسان ليعمر هو بدوره الأرض، عمرانا يحقق مقتضى إرادة الله، وهي خلافة الإنسان ربه في الأرض باعتباره أقدر كفاءة، وأجدر أن يُسَخَّرَ له الكون، ويحمل مسؤولية التسخير وأمانة الاستخلاف؛ ولا يحتاج إلى كثير جهد لمعرفة أن المقصود من عمران الانسان هو: إشباعه وتحصينه بأخلاقيات الاقتصاد ومبادئه الفاضلة، كما لا يحتاج إلى عناء فكر، لمعرفة أن علاقة عمران الإنسان بعمران البنيان، هي علاقة طردية وشرطية بين مستوى تمسك المسلم بالدين والأخلاق وبين وفرة الخيارات ورخاء الأرض..

ولا يعزب عن عاقل في هذا السياق، أن هذه العلاقة تحتم على الإنسان، أن ينظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة مغايرة، توافق يقينيات العقل السليم، المسندة بالنصوص الشرعية الواضحة؛ إذ ليست الندرة ولا زيادة السكان، ولا وجود الحاجات (الرغبات والشهوات) غير المحدودة، هي المسؤولة المباشرة عن المشكلات الاقتصادية، بل المسؤولية كلها يتحملها الإنسان في غفلته عن وحي ربه، وفي تبرمه من هدي المبعوث رحمة إليه أولا، وفي فهمه لهذه الثلاثية وتقديره لتعامله معها ثانيا، من حيث أنها تستخبره عن دينه، وتسأله عن أخلاقه.

فالاقتصاد الإسلامي لا يقر بمسألة **الندرة** على هيئة ما يراها غيره، لأن الموارد دائما موجودة كما أنها ليست محدودة بل هي سابغة لا تنقطع، تؤكد كفاية الرزق وكفافه: **أليس الله بكاف عبده** (الزمر: ٣٦)، أليس يقول رب العزة: **ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير** (لقمان: ٢٠)؛ ويقول جل وعلا: **وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار** (إبراهيم: ٣٤)؛ لكنها موارد منظومة، موزونة، مقدرة ومختارة، وفق إرادة الله وحكمته، انسجاما كما وكيفا ونفعا وصلاحا، مع أعداد الحاجات وأعداد الناس، في كل زمان ومكان[1]؛ قال تعالى: **والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وإن من شيء**

[1] - (ينظر): اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، العوران أحمد فراس، ط: 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م، ص:183

**إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم** ( الحجر: ١٩–٢١ )؛ قال ابن كثير في شرح هذه الآيات: " يخبر تعالى أنه مالك كل شيء وأن كل شيء سهل عليه يسير لديه وأن عنده خزائن الأشياء من جميع الصنوف"[1]؛ وقال النسفي في الآية نفسها: " ذكر الخزائن تمثيل والمعنى، وما من شيء ينتفع به العباد إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه والإنعام به وما نعطيه إلا بمقدار معلوم"[2].

إن الموارد والأرزاق وكل النعم، خزائن الله سبحانه وتعالى ومقدوراته، لأنها كلها مجموعة في خزائن قدرته وغناه جل وعلا؛ ينزلها لجميع عباده بتقدير محدد كما ونوعا، وفي وقت معلوم، فيعطي ويمنع، ويفقر ويغني، ويخفض ويرفع، ويضر وينفع ويزيد وينزع، كما يشاء لمن يشاء، ووفق ما له في ذلك من الحكمة.

ولأن الله عليم خبير، فهو سبحانه محيط بخفايا وأحوال الإنسان، وخبير بأمراض النفس، وقوة إهاجة الرغبة والشهوة لها، وما ينجر عن ذلك من أخلاق سافلة وسلوك سفيه، فقد اقتضت حكمته سبحانه، ألا يقع البغي والطغيان ابتداء، ولذلك قال: **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير** ( الشورى: ٢٧ )؛ وقد جاء في التفسير الميسر في بيان هذه الآية: "ولو بسط الله الرزق لعباده فوسعه عليهم لبغوا في الأرض أَشَرًا وبَطَرًا – الأَشَرُ والبَطَرُ معناهما: الغلو في المرح والزهو والاستخفاف لدرجة كفران النعمة وغمطها– ولطغى بعضهم على بعض؛ ولكن الله ينزل أرزاقهم بقدر ما يشاء لكفايتهم، إنه بعباده خبير بما يصلحهم، بصير بتدبيرهم وتصريف أحوالهم"[3]؛ وأما إن وقع العصيان والكفران بنعم الله، والظلم والبغي على خلق الله، واستسلم الإنسان لغواية الشيطان ولحديث النفس الأمارة بالفواحش، المزينة للشهوات الموقعة في المهلكات، على غرار فرعون الذي حكى عنه القرآن يقول مستعليا متجبرا: **أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون** ( الزخرف: ٥١ )؛ وعلى غرار قارون الذي أَشِرَ واغْتَر بما آتاه الله من المال والثروة، فاستكبر ورَدَّ معبرا عن الفساد والظلم بشتى

---

[1] - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة،ط:2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج:4، ص: 529- 530

[2] - أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: سيد زكريا، د.ط.ت، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ص: 567

[3] - نخبة من العلماء بإشراف صالح آل الشيخ، التفسير الميسر، ط:2، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 2009م، ص:486

معانيهما: **إنما أوتيته على علم عندي**،( القصص: ٧٨)، وعلى غرار ذي الجنتين الذي ازدرى الفقير إذ قال وهو يحاوره: **أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا** ( الكهف: ٣٤)، وجحد آلاء ربه، مطمئنا إلى متاع الغرور الزائل، فقال تعالى حاكيا عنه: **ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربي لأجدن خيرا منها منقلبا** ( الكهف: ٣٥-٣٦)؛ وغيرهم كثير من الأمم والأفراد، ممن أخبر القرآن الكريم والحديث الشريف عن سوء أخلاقهم وعاقبة أمرهم، كقوم شعيب وقوم لوط وقوم عاد.. وكل من كَنَد نعم ربه، وفسق وعتا، وثبت على الكفر واشتغل بالظلم والفساد، وساءت أخلاقه وخبث سلوكه في الاقتصاد والتجارة وسائر المعاملات بالغش والمكر والخداع والتدليس والفحش.. فالحساب لاريب موجود، والعقاب حتما غير مردود؛ فلقد أخذ الله سبحانه قوم نوح بالغرق والطوفان، وقوم شعيب بالنار المحرقة والصيحة والرجفة، وقوم لوط بمطر السوء والحاصب، وقوم هود بالصاعقة والريح العاتية، وقوم ثمود بالعذاب الهون، وقوم فرعون بالطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم، وقوم سبأ وأصحاب الرس بضيق الأرزاق والخوف، وأخذ سبحانه قارون بالخسف، وفرعون وهامان بالغرق، والنمرود ملك بابل بالبعوضة كما ورد في كتب التفاسير.. كل هؤلاء طغاة، عرفوا نعمة الله وتَنَعَّموها وتَرَفَّهوها ثم أنكروها، وكتموا الحق ونكروه وهم على علم به؛ وهُمْ وإن تفاوتت أزمنتهم، وتعددت وتباينت صور طغيانهم، لكن يجمعهم انتكاس العقل، وخبث النفس، ورين القلب، وكل ذلك جلاه انحراف الأخلاق، ولذلك أمعنوا في الظلم بشتى أنواعه، وأفرطوا في الزهو والعناد والطغوى؛ بدليل قوله سبحانه: **إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى** ( العلق: ٦-٧).

وإنصافا للعقل السليم أيا كان، فإن كثيرا ممن يمتلكونه من أهل حضارة الغرب، قد أدركوا بإعماله، أن مسألة الندرة لا صلة لها بالمشكلة الاقتصادية؛ حين نظروا بعلم ووعي وتبصر ونقد وتجرد للاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة، فوجدوها اهتمت بدعم زيادة الإنتاج وتعظيم الثروة وتركيزها في يد قلة من أصحاب النفوذ والسيطرة، بدل توفير الغذاء ودعم إنهاء الجوع في المجتمع البشري، وبالتالي اقتنعوا وانتهوا إلى أن هذه الاستراتيجيات هي في الواقع، صانعة الندرة وصانعة الجوع وصانعة الخلل الناتج عن سيطرة غير عادلة؛ وهذا معناه أن الأزمة والمشكلة الرئيسة في الاقتصاد ليست في "بشر أكثر مما يجب وأرض أقل مما

يجب"[1]، اي في التفاوت الكبير المزعوم بين الموارد والحاجات، وليست في زيادة إنتاج الغذاء؛ ولكنها في غياب الأخلاق والقيم وعلى رأسها العدالة؛ وهذا ما يفهم من كلام صاحبي أبرز كتاب في هذا الباب في التاريخ المعاصر القريب بدءاً من عنوانه: صناعة الجوع.. خرافة الندرة، وانتهاء بما قالا:" إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر"[2]، ويزيدا الأمر توضيحا فيجزمان في مكان آخر من نفس الكتاب بأن" الندرة ليست سبب الجوع، وزيادة الإنتاج مهما كبرت لا يمكنها أبدا بذاتها أن تحل المشكلة"[3]؛ وفي هذا دليل على خرافية الندرة، وعلى حقيقة المشكلة الاقتصادية التي تكمن في الخضوع للواقع المادي والهبوط من السماء إلى الأرض بالإعراض عن شريعة السماء والتشبث بمتاع الدنيا ولذاتها دون قيد خلقي ولا شرط فضائلي.

**المسألة الثانية: التضخم السكاني، مشكلة الصراع من أجل البقاء**

من حيث المبدأ، يعلن الاقتصاد الإسلامي منذ البداية بأنه لا يرى الزيادة في السكان واكتظاظ الأرض بهم سبب المشكلات الاقتصادية، وبالتالي فإن مسألة البقاء ليست محكومة ومشروطة بصراع الأعداد السكانية، كما في النظرية المالتوسية وحليفاتها المادية، التي جعلت صراع الإنسان لأخيه الإنسان أقسى وأسوأ أنواع صراعات الكائنات الحية؛ علما أن جملة: الصراع من أجل البقاء، إنما هي عنوان أطلق في الأصل لوصف الحياة في الغابات والبراري حيث السباع والضباع والقوي يلتهم الضعيف، لكن هذا الصراع أصبح ظاهرا بين بني البشر أكثر من غيرهم؛ ولعل الواقع أوضح حتى من أن يشار إليه: غزو وقتل وتهجير واتجار في البشر واغتصاب للموارد وقهر واستعباد للأفراد والشعوب.. هذا بالرغم من التشريعات والقوانين والأنظمة، وبالرغم من الدساتير والعهود والمواثيق، التي تجعل احترام حق الإنسان في الحياة أولى أولوياتها وعلى رأس قائمة نداءاتها ومطالبها.

إن العنصر البشري في نظر الإسلام عنصر إضافة وقوة، وهو مورد وليس عقبة كما أوضح صاحبا كتاب: (صناعة الجوع) في فصله الثاني، وإن وجود الواحد وبقائه مرتبط بوجود وبقاء الآخرين، وهذا يفترض التعايش والتعاون من أجل التكامل الضامن للبقاء، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول فكرة

[1] - عبارة مقتبسة من كتاب: صناعة الجوع.. خرافة الندرة، لفرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، تدل على زيادة البشر والحاجات وقلة الموارد

[2] - فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، تر: أحمد حسان، عالم المعرفة، 1983م، ص: 17

[3] - نفس المرجع، ص: 109- 110

حصول البقاء في ظل الصراع وإراقة الدماء وإفناء الآخر؛ ولو صح ذلك ما حذر الإسلام من اعتداء الإنسان على غيره تحذيرا شديدا، وما نهى الله سبحانه وتعالى نهي تحريم في أكثر من موضع عن قتل النفس فقال: **ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق** (الإسراء: ٣٣)؛ وعن قتل الأولاد خشية فقر متوقع، فقال جل وعلا: **ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكُم** (الإسراء: ٣١)، أو خشية فقر محقق، فقال سبحانه: **ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم** (الأنعام: ١٥١)؛ ولو صح ذلك أيضا، ما رغب النبي **صلى الله عليه وسلم** في الزواج من المرأة الولود (التي تكثر ولادتها) لتكثير سواد الأمة إذ قال: "**تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم**"[1]؛ ولو صح ذلك، ما نعت النبي **صلى الله عليه وسلم** العزل (عزل الرجل ماءه عن زوجته، وهو طريقة لمنع الحمل ولتحديد النسل) بالوأد الخفي لمشابهته في الأثر والنتيجة للوأد الظاهر الذي كان في الجاهلية، فقال **صلى الله عليه وسلم** لما سئل عنه: "**ذلك الوأد الخفي**، وقرأ: **وإذا الموءودة سئلت**"[2]؛ بل لو صح ذلك، لاتهمت صفات الله وأسماءه بالتناقض والمخالفة، ولأدينت كرامة الإنسان عند ربه؛ فلا يعقل ولا يستساغ الجمع بين الخالق المحصي العليم الخبير من جهة، والرازق الوهاب القادر الواجد الغني الكريم من جهة أخرى؛ إذا كان الله سبحانه وتعالى قد كرم بني آدم وأحصى كل شيء وسبق في علمه ما كان وما سيكون من الأحوال والأعداد إلى يوم القيامة.. ولم يُقَدِّر لهم أرزاقهم، ولم يتكفل بأقواتهم، ولم يضمنها للأعداد المتزايدة والأجيال القادمة من خلقه، وهو يملك كل شيء وبيده خزائن كل شيء، ولفظ الرازق والرزاق لا تقال إلا له جل وعلا..

إن العنصر البشري في شريعة الله ودينه هو الأولى بالاهتمام زيادة ورعاية، لأنه هو حامل الأمانة، وهو المخصوص بالمميزات التي يَفْضُلُ بها سائر الكائنات، وهو المأمور بالبناء والتعمير في إطار مبدأ مذهبي متفرد هو: الاستخلاف بحمولته العقيدية والعبادية والأخلاقية؛ وهذا الأصل لا يلتفت إلى الزيادة العددية للسكان، ولا يقيم لها وزنا، فالرزق مقضي وموفور ومقسوم ومكتوب، وإنما يركز على الدور الذي يجب أن يمارسه كل إنسان في عمارة الأرض، وفي نفع الخلق، لأنه مبدأ يختص بكل فرد يستجيب لمقتضيات نداءات الإيمان الواردة في القرآن الكريم، والتي تصب كلها في اتجاه تحقيق الهدف الأمثل

---

[1] - حديث معقل بن يسار، أخرجه أبو داود والنسائي في سننيهما
[2] - حديث جدامة بنت وهب الأسدية، أخرجه مسلم في صحيحه

والمقصد الأساس للشريعة الإسلامية، ف"المعلوم من الشريعة أنها شرعت لمصالح العباد، فالتكليف كله إما لدرء مفسدة وإما لجلب مصلحة أو لهما معا"[1]، و"الشريعة كلها مصالح، إما تدرأ فاسداً أو تجلب مصالحًا"[2]؛ وهكذا فإن كل إنسان ليس رقما إضافيا يرفع العدد فقط، وليس وحدة **(بشرية)** في( متواليتهم الهندسية )، تنتج وتستهلك وتتكاثر، وتنهك الموارد وتستنزفها، وتتصارع وتتقاتل من أجل البقاء؛ وإنما هو وحدة **(إنسانية)** مستخلفة مكلفة من بارئها، تختزن كما هائلا من الزاد الروحي والأخلاقي، الذي يفترض أن يعطيه الفرصة ويهيئ له الوسائل، للبناء والاستثمار والتنمية، ما أتمر بأوامر الله فأدى الطاعات، وانتهى عن نواهيه فاعتزل المعاصي والسيئات .

إن ما سبق، ينبهنا إلى أمر مهم جدا هو : الفرق الواضح بين نظرية البقاء ومبدأ الاستخلاف؛ فالأولى أساسها آني مادي أناني صرف، الإنسان فيها فرد اقتصادي ذاتي الاهتمام، شغله الشاغل هو إشباع شهواته ورغباته على حساب الآخرين؛ وأما الثاني فإنساني آني ومآلي، يجمع بين الروح والمادة، الفرد فيه إنسان اجتماعي اقتصادي، يزاوج بين ابتغاء الآخرة دون أن يفرط في حظه من الدنيا، يبحث عن سعادته دون إشقاء الآخرين، وعلى أمنه دون فتنة الآخرين، وعلى تلبية حاجاته دون حرمان الآخرين.. يعترف بالنعم ويشكر المنعم؛ وهذا الفرق أوضح حين تنزيله على الواقع الاقتصادي؛ ففي الاقتصادات الوضعية سواء المعاصرة أو التي مضت، الحياة تقوم على المواجهة والمغالبة والتقاتل والصراع، مما يعني غياب القيم وتواري الأخلاق، وكفى بهذا سببا في حصول الفتن والأزمات، وفشل التعامل مع القضايا الاقتصادية الحقيقية العالقة؛ وفي هذا السياق يقول بعض العارفين، عن بطل الاقتصاد الوضعي الرأسمالي المعاصر وحارسه الأمين، أمريكا : "الانهيار التدريجي الكامل للسلوك الأخلاقي في مختلف الصناعات المالية حَوَّلَ السوق المالية بل العقارية الأمريكية إلى أكبر ملهى عرفته البشرية"[3]؛ وفي نفس السياق، أكد رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، بعد أن استعرض أسباب الاختلالات الاقتصادية وأوضح نتائجها المدمرة، التي جاءت معاكسة لكل الوعود والالتزامات التي وعد بها أرباب الاقتصاد الوضعي، على

---

[1] - الشاطبي، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط:1، دار ابن عفان، 1997م، ج:1، ص: 318

[2] - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: 1991م، مكتبة الكليات الأزهرية، ج:1، ص:11

[3] - العوران أحمد فراس، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، ط:1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م، ص: 79

مستوى الغذاء والصحة والبيئة والأمن الاجتماعي والتنمية.. بأنه: فساد العالم، فساد حكامه ومن في حكمهم، فروسيا تخوف العالم بحرب عالمية لقناعة رئيسها بأن الحرب قد تكون وسيلة لإصلاح أحوال العالم وحلا لأزماته، والصين تجوع العالم باحتكار غذائه، وأمريكا منهمكة في زعزعة استقرار العالم وإفساد نقوده وإخضاعه بالديون[1]؛ وهكذا تتضافر جهود الأخلاق التوحشية على إخضاع شعوب العالم عبر استنزاف الموارد وصناعة الجوع.

إن مبدأ الاستخلاف مبدأ حاسم، في توجيه بوصلة الفكر الاقتصادي إلى الوجهة السليمة، الضابطة للنظام الاقتصادي التطبيقي، وفي كشف وتحديد المشكلات الاقتصادية الحقيقية، لأنه مبدأ يبني ممارسات الاقتصاد والسوق والمال على أسس ومبادئ ومحددات عملية، أولها: تكريم الإنسان وتكليفه، ثم الحرية والاعتدال والعدالة، والتكامل والمسؤولية وإعادة التوزيع، والإحسان والرقابة والكفاءة، والحوكمة والاستدامة.. ويرفق كل هذه المبادئ بمَعين أخلاقي نَضَّاح بالخير والنفع لكل الناس، يمتح منه المسلم، ما يبعده عن إهدار الجانب الوضيء فيه، وما ينجيه من مهلكات حب الدنيا ومتاعها، التي يمتلئ تاريخ الظلم بنماذج أقوام وأفراد انتقم الله منهم بسببها.

**المسألة الثالثة: الحرية النفعية على إطلاقها، مشكلة حدود السباق نحو" كل محاولة جدية لإشباع حاجة مادية"[2].** أما الحرية، فشأنها في الاقتصاد عظيم وخطير؛ لكن قبل ذلك يلزم التأكيد على أمر مهم، وهو أن الحرية وحدة لا تتجزأ، وبالتالي فهي مطلوبة أو مضمونة، في الاعتقاد والسياسة والاجتماع والاقتصاد، وفي كل جوانب حياة الإنسان وفكره؛ لذلك فهي منحة لم يعطها غيره من الخلق، وهي وسام شرف لم يَتَوَسَّمْه أحد سواه؛ والحرية قوة تجعل صاحبها قادرا على الاختيار بين الفعل ونقيضه، بل بين الفعل وعدمه؛ إذ بإمكانه أن يكون غاشا أو نزيها، أمينا أو خائنا، سارقا أو عفيفا، مرابيا أو محسنا، مطففا أو سمحا، كريما أو بخيلا، مبذرا أو معتدلا.. بل كافرا أو مؤمنا؛ كما يمكنه أن يقبل على فعل أو يعرض عنه، وفق ما يقدر عليه أو ما يدفعه إليه أو ما يهدف إليه منه؛ ووفق تعاليم الإسلام التي هي بين جبر وزجر وتَخَيُّر، وهذا يعني أن الإنسان ليس محكوما ببعضه الغريزي، أو ما يسمى في أدبيات النزعة العلمية الوضعية ب: الحتميات البيولوجية في الإنسان، التي تهمل الدين والعقل والإرادة وتقهر الحرية؛

---

[1] - (ينظر): مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سامر مظهر قنطقجي، كيف: أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، عدد:117، فبراير 2022م، ص: 9 وما بعدها

[2] - عبارة تتردد كثيرا في حقل الممارسات الاقتصادية المبنية على أسس الفلسفة البراغماتية النفعية

وتشرع الطريق أمام الدوافع والمنبهات الغريزية للتحكم في سلوك الإنسان فلا ينقاد إلا لها؛ بل إن أمامه كما كبيرا من الإمكانات والفرص والامتيازات، وإن أمامه عُدَّةً شرعية وعقلية تتيح له التَّخَيُّرَ بين البدائل والأعواض، بعد سبرها وفحصها بنية حرة وقدرة على التمييز، ومعرفة ما صفا منها وما كدر، وهل هي على طاعة أم على معصية، وبالتالي يكون مسؤولا عن قراراته فيتقدم أو يتأخر، ومتحملا للواحق وتبعات اختياراته، وإقباله وإدباره.

إن الإنسان على النحو الذي سبق، إذ يمتلك الحرية ومعها المسؤولية، لدليل على أنه كائن أخلاقي، بل إنه الكائن الوحيد الذي ينفرد بهذه الصفة ضرورة؛ لأنها التجلي الأقوى لجوهر الإنسان وصفائه الكامن في علاقته الإيمانية التعبدية بالله سبحانه، وبدونها لا يمكن أن يكون الإنسان إنسانا، ثم لا يمكن أن يكون جديرا بمهمة الخلافة في الأرض؛ وبمعنى عكسي فإن فقد الحرية وانتفاءها، فقد وانتفاء للمسؤولية؛ وحين تزول المسؤولية ترتفع الأخلاق، وحين ترتفع الأخلاق، تنقلب صفوة الإنسان إلى كدرة تنخرم بها علاقته بربه وعلاقته بمثله، ويصبح مُحَقَّرا بين الناس.

أما كون شأن الحرية عظيم وخطير كما جاء في أول هذه الفقرة، فلأسباب ودواعٍ وملابسات، تُرَحِّلُ الحرية من موقعها الأصلي الابتدائي وتحيلها على حالتين: إما على حالة سمو وشموخ، فتكون وسام شرف ومكانة على صاحبها، أو على حالة وضاعة وصَغار فتكون وصمة عار ومهانة عليه؛ ويبدو منذ الوهلة الأولى أن الحالتين متناقضين رغم اتصالهما بنفس المسألة؛ ولعل هذا يثير سؤالا يمكن أن يَحُلَّ الجوابُ عنه غموض هذا التناقض؛ يقول السؤال: كيف يمكن أن تكون في الحرية، الدناءة والنبالة الخُلُقية؟ أو متى تكون الحرية محمودة مفروضة، ومتى تكون مذمومة مرفوضة؟

لقد مر جزء مهم من الإجابة عن السؤالين – وإن بشكل عرضي – في كلام سابق، لكن لجاذبية الحرية في حياة الناس، وحجم قيمتها في تفكيرهم، وقوة وطأتها على شعورهم؛ ولاحتمالها الضر والنفع، والقبول والرفض، والتنويه والتعيير والإطلاق والتقييد.. نزيد هنا المسألة توضيحا وبيانا وربطا بمجال الاقتصاد؛ فنبدأ بالجواب عن الشق الأول من السؤال وهو: كيف تكون الدناءة والوضاعة في الحرية، فتصبح وصمة عار، خطيرة مذمومة مرفوضة؟ ونبادر بالقول أولا: إن أي نظام اقتصادي، إنما هو مرآة المجتمع وانعكاس لفلسفته ومذهبه وعقيدته؛ تقرر هويته وطبيعته، وترسم خارطة طريقه، وتحدد أهدافه، وتؤطر حركية عمله؛ وإن النظام الاقتصادي السائد اليوم، ذو فلسفة رأسمالية مادية، تنطلق أساسا من الحرية الفردية

المطلقة، ذات شعلة ملتهبة من الرغبات والشهوات، يتجدد ويزيد توقدها باستمرار؛ وبالتالي فالحرية من هذا النوع، هي الرائد العملي وهي المؤشر الصحيح على إرادة الفرد الاقتصادي، وعلى طريقه الطويل نحو حياة اقتصادية يظنها مزدهرة آمنة؛ ورغم وجود تعريفات كثيرة ومتعددة للحرية الاقتصادية، إلا أنه يلاحظ تطابقا معلنا حول معناها وأبعادها والقصد منها، تجْمِله القاعدة المشهورة لأنصار المذهب الحر، المنادين بتحرير المعاملات والعلاقات الاقتصادية على أوسع نطاق : "دعه يعمل دعه يمر" ، والتي تبناها وشجع عليها وروج لها الاقتصادي الليبرالي آدم سميث في كتابه ( ثروة الأمم ) ؛ وتُفَصِّله عناصر المفهوم التي استنبطها منظرو الاقتصاد الحر من المقولة نفسها، والتي هي : حرية السوق والتجارة وحرية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، وحرية اختيار الأنشطة الاقتصادية ووسائلها، من أجل تحقيق المصلحة وإشباع الرغبة الفردية، وأولوية الزيادة في الدخل والنمو، والتركيز على الإثراء بدل توزيع الثروة والعدالة . .

وإن الحرية بهذه المواصفات، تربط الأخلاق بأهداف وغايات مزيفة، لأنها أهداف حبيسة الجسد تلبي نداءات نزواته وشهواته، ولا تلتفت إلى صوت الضمير والدين؛ وعلى هذا النحو تصبح الأخلاق متطرفة في الاتصال بصاحبها، بحيث إليه يرجع الأمر كله، ويصبح همه المادي هو الذي يفصل في كل شيء، وصوت جسده تغلب عليه نبرة الطابع المنفعي الإشباعي، فلا يفتأ يردد بأن الخير والهناء كله يكمن في المتع واللذات؛ وأن الشر والألم كله في افتقادها؛ وبالتالي لابد من استفراغ الجهد والوقت في تحصيلها .

والحرية بهذا الشكل، تجعل الإنسان في نهاية المطاف، يعيش انشطارا خطيرا بين مكونيه الأساسيين: الروح والمادة، العلم والدين، الجوهر والمظهر؛ هذا الانشطار يقدم دليلا قاطعا وصريحا على الحضيض الأخلاقي الذي يعيشه أصحاب الفكر الغربي ومن معهم من "المستغربين" ؛ لأنهم استصغروا الأخلاق الطَّبْعِية، وانتهكوا الأخلاق التَّطَبُّعية واستبعدوا جميعها من عملية الاسترشاد والاهتداء بها، في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، واكتفوا بمعيار الربح الفردي، المألوف عند أصحاب مذهب المنفعة في الحكم على كل سلوك اقتصادي؛ هذا المذهب الذي لم يستطع عقلاؤه بتحليلهم العقلي للأخلاق إقامتها على أساس سليم، لأن أقصى ما وصلوا إليه هو إقامة نظام اجتماعي بقواعد سلوكية تضبطها قوة اللذة والألم؛ قوة تستميت في تلبية طلبات اللذة بكل سبيل، وتستميت في دفع مباغتات الألم بكل

سبيل؛ وهذا في الحقيقة يحول الحرية إلى عبودية[1]، لأن صاحبها لا يجاوز المعنى المادي الضيق لكيانه، ولا يرفع نظره إلى السماء ف" لا يهتم ولا يركز سوى على المحسوس امتلاكا واستهلاكا، ولا يرى وجوده في غيرهما، فضلا عن أنه يحول وجوده الإنساني إلى وجود بضائعي لا قيمة له، وبالتالي تنقلب حريته المزعومة إلى عبودية لأنه أصبح عبدا لما يملك"[2]، وبالضرورة لا يصل إلى قيمته العليا في الحياة، التي تتحصل من معرفة الدين وتمارس بالأخلاق؛ فيتعلم الإنسان حينئذ كيف يحيا، ولمن يحيا ويموت: **قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين** (الأنعام: ١٦٢).

أما الإجابة عن الشق الثاني من السؤال، الخاص بالحرية السامية المحمودة في الاقتصاد وباقي حياة الناس في المجتمع المسلم، التي تكون وسام شرف وعزة، فهي على نقيض الحرية بالطريقة التي تعيشها مجتمعات نيتشه وديكارت وسارتر وهيجل وكانط ومكيافيلي وآدم سميث وغيرهم من الحسيين الماديين؛ إنها حرية مقررة ومؤطرة بقول أعلم الخلق بالحق وأرحمهم بالخلق محمد **صلى الله عليه وسلم: دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض**[3]، إنها حرية تنتسب إلى الإسلام وتحمل جنسيته، بحيث أنها لا تنفصل عن مبادئ أخلاقه وتعاليم دينه، بل تعيش في كنفها وحمايتها، وتستمد منها قوتها وحقيقتها وحيويتها؛ وهذا الوجه الوضيء للحرية يرفض ذلك الانشطار، وينسف ذلك الصدام المزعوم بين المادة والروح، الذي يكرسه المذهب العقلي المنفعي حين يُعْظِمُ أمر الرغبات البيولوجية ويهمل الضروريات الروحية والمبادئ المتعالية، ويفسر ما هو أعلى بما هو أدنى، وما هو باق بما هو فان، في تغييب تام للمبررات الأخلاقية والأسس الدينية.

إن الإسلام أول داع للحرية وأقوى منافح عنها، لأنها شرط لإقامة الشريعة والحياة، والدين والأخلاق؛ ولأنها الهيئة التي تتوافق مع التركيب الوجودي للمسلم، المحكوم بالتكليف والمسؤولية، والتي تناسب حمله للمهمة الكبرى التي سيسأل عنها؛ وبالتالي فالحرية مناط التكليف والمسؤولية كما يقول

---

- (ينظر): الإسلام بين الشرق والغرب، علي عزت بيكوفيتش، تر: محمد يوسف عدس، ط:1، مؤسسة العلم الحديث، بيروت، 1994م، ص: 185[1]

56- عثمان المودن، الاقتصاد الإسلامي يتحدى: البعد القيمي والخلقي في المعاملات الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الإسلامية المفتوحة، جمهورية مصر العربية، إشراف الدكتور: عادل شوشة، 2016م، ص:23

[3] - حديث جابر رضي الله عنه، أخرجه الجماعة أصحاب الكتب الستة

الأصوليون؛ لكنها ليست بمعنى أن يفعل الإنسان ما يشاء كيف يشاء، ويدع ما يشاء أنى يشاء؛ وليست بمعنى أن يعيش البعض أسيادا والباقي عبيدا مذعنين؛ أي أنها ليست مطلقة مفتوحة بلا ضابط ولا قيد، بل هي حرية مقررة ضمن حدود معينة، بين اجتهاد العقل وحكم النقل؛ صاحبها لا بد أن يتحرر من ضغوط الغريزة فيترفع عن الدنايا ويعلو على سفاسف الأمور، ويتمسك بمعالي الأخلاق، فلا يأتي قوله وفعله إلا متقلبين بين الحق والواجب، وبين الأوامر والنواهي الشرعية، بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.. فتكون هذه الحرية عنوانا بارزا للعدالة التي تربط أفراد المجتمع بأمتن الروابط من تماسك وألفة وتكافل وأخوة وتبادل للمصلحة.

وليس من محض الصدفة أن ينعت الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد قيمي اجتماعي، ذلك أنه غير معلوم منذ بداية تاريخ البشر في دين أو ملة أو فكر، اهتمام بما يسمى التكافل والعدالة الاجتماعية كاهتمام الإسلام بهما، وغير مخفي ما صنعت العدالة الاجتماعية في مجتمع الإسلام من تعاضد وتضامن وتآزر بين مختلف فئاته، وما أنتجت من خير وكفاية في العيش لمختلف أفراده، بغض النظر عن دينه ومعتقده وجنسه وحسبه.. فقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح خيبر وكانت مما أفاء الله عليه، عامل يهودها عليها على شِطْرِ ما يخرج منها من تمر أو زرع[1]، وفي الصحيحين أيضا أن الرسول **صلى الله عليه وسلم** كان في فرقة من جيشه يحتاجون الطعام، وكان يمر بهم رجل مشرك يسوق غنمه فيشتري منه الرسول الشاة بثمنها، مع أن الرسول **صلى الله عليه وسلم** معه القوة، وفي أشد احتياج للطعام؛ وعلى نفس النهج سار الخلفاء الراشدون وكل من تخرج في مدرسة الإسلام واستقى من معينها الصافي علما وعملا؛ فهذا عمر بن الخطاب يضع الجزية عن شيخ يهودي ضرير البصر، ويرضخ له بشيء من المنزل ويعطيه من بيت مال المسلمين[2]، ويمر رضي الله عنه من أرض الشام بقوم مجذومين من النصارى، فيأمر بأن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت[3]؛ ويحل الجدب والقحط وتَعِزُّ اللقمة، وتنتشر المجاعة الشديدة بالدولة الإسلامية في عام سمي: عام الرمادة، فيكون عمر بن الخطاب أكثر الناس شعورا بالبلاء وتحملا لتبعاته ورعاية لمسؤولياته، فيبتني "دارا للدقيق" ويجعل فيها دقيقا وتمرا

[1] - (ينظر): السيرة النبوية، الإمام ابن كثير، تح: مصطفى عبد الواحد، مط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965م، ج: 3، ص: 414 وما بعدها

[2] - (ينظر): كتاب الخراج، القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص: 126

[3] - (ينظر): فتوح البلدان، البلاذري، تح: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.ط، ص: 177

وزبيبا، يعين بها المنقطع وابن السبيل واللقطاء والمساكين والفقراء، ويحلف ألا يذوق لحما ولا سمنا ولا لبنا، مكتفيا بخبز سارد بزيت إلى أن يحيا الناس[1]، ويُعِدُّ رضي الله عنه ملاجئ ومآوي لإيواء ومعالجة اللاجئين القادمين إلى المدينة من كل ناحية.. ويقول قولته المشهورة:" كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسسني ما مسهم"[2].

كل هذا وغيره كثير، مما تنوء بحمله كتب السير والتراجم وأسفار تاريخ الإسلام، يدل دلالة قاطعة، أولا: على أن الإسلام ما جاء لسلب الحرية من معارضيه، ولا من مناصريه – بداهة – بل جاء ليضمن لهم أمنهم وحريتهم، ويرفق بضعيفهم، ويسد خلة فقيرهم، ويطعم جائعهم، ويكسو عاريهم، ويلين القول لهم، ويقيم العدل بينهم، ويصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم؛ على سبيل التلطف والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة[3]؛ فكان هذا هو التفسير الذي أجمع عليه علماء الإسلام للبر الوارد في قوله تعالى: **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم والله يحب المقسطين** (الممتحنة: ٨)،ولا يشك لبيب في أن ذلك راجع بالأساس إلى نبالة ومكارم الأخلاق[4]، وإلى القاعدة الأخلاقية المتينة التي تؤمن بالحرية وترفقها وتلزمها مبدأ العدل، وهو مبدأ لا ترسو سفينته إلا في ميناء الإسلام، ولا يضمن بقاءها دون خرق سواه؛ فبالعدل وليس بغيره، أعد الإسلام تربة خصبة تنبت فيها كل خصال الخير والعطاء، وبالعدل غَيَّرَ الإسلام مجرى الحياة وصحح مسارها، من خلال بناء مجتمع إنساني مصبوغ بصبغة الله: **ومن أحسن من الله صبغة** (البقرة: ١٣٨)، صبغة الدين القيم والأخلاق الكريمة المتجلية في الإنصاف والعدالة الاجتماعية بمعناهما الرحب، الذي يشمل الحقوق والالتزامات التي تمتزج فيها القيم المادية بالقيم الروحية. إذ الإسلام حين ربط الاقتصاد بقيم العدالة والحرية فإنه قصد ضمان القيمة المادية النفعية للعمل والإنتاج والاستهلاك والتداول والتوزيع، أي: لمعايش الناس وأموالهم وتجارتهم ومكاسبهم أفرادا ومجتمعات؛ وفي ذات الوقت

---

[1] - (ينظر): الطبقات الكبرى، ابن سعد الزهري، تح: علي محمد عمر، ط:1، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2001م، ج:3، ص:291 وما بعدها

[2] - تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.ط، ج: 2، ص: 508

[3] - (ينظر): أنوار البروق في أنواء الفروق، القرافي، تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، ط:1، درا السلام، القاهرة، 2001م، ج:2، ص:702

[4] - المصدر السابق، نفس الصفحة

وقايتها من الفوضى والفتنة والفساد والظلم والاستغلال وكل المهلكات.. أي: مراعاة القيم الدينية والخلقية للمجتمع المسلم؛ وهذا يحصل – قطعا– بالتعاون والتكامل وليس بالصراع.

ويدل ثانيا: على أن الإسلام ما جاء ليلغي الماديات ويحجر عليها، لأنه دين واقعي عملي، يعلم أن الإنسان خلق من تراب فهمه في التراب؛ ولأنه يعلم أن الحضارة لا تبنى بالماديات وحدها، وإنما تبنى بالماديات والأخلاقيات جنبا إلى جنب، مع إعطاء الأولوية للقيم الإسلامية الفاضلة، والمشروعية الإسلامية في كل حركة اقتصادية، حتى يستقيم الإقبال على المسخرات الدنيوية وتضبط الميولات المادية، لأن الشريعة والأخلاق الفاضلة هي الجديرة بتجويد حياة الناس وتحقيق أمنهم الاجتماعي وضمان طيب حياتهم؛ وهكذا جاء الإسلام ليحرر الإنسان من سجن المادة ويجعله مالكا لها متحكما فاعلا فيها، وليس مغلوبا بها مملوكا لها، ويحدد له القيود المرتبطة باستعمالها؛ فشرع الحدود والكفارات وحث على الإحسان والصدقات؛ كما أنه جاء ليحيي فيه الميل الفطري إلى الخير، وليقيم له اعتباره الاجتماعي الحقيقي؛ ولذلك حمى الملكية، فمنع السرقة والتدليس والغش.. وأقر إعادة التوزيع، ففرض الزكاة وندب إلى العطاء والصدقة وفعل الخيرات، ونظم الميراث والسوق والمال، فلم يسمح بكنز المال والاحتكار والربا والتطفيف وجميع البيوع المحرمة؛ على اعتبار أن" السوق غير المقيدة ليست خيارا استراتيجيا إذ يصعب التغلب على الجشع والمخاطر الأخلاقية التي مثلت أداة قذرة خلال الأزمة والتي لم تخضع لأي ضابط أو رقيب"[1]؛ وكل هذا إنما يتم بتقوية المعرفة الدينية ثم ممارسة هذه المعرفة من خلال القيم الأخلاقية التي عبر الشارع عنها في آيات وأحاديث إخبارية كثيرة.

إن القيم الأخلاقية هي مقومات الوجود، وذروة سنام الأوامر التكليفية الإلهية، ولذلك كانت رؤية الإسلام للماديات وتعامله مع رغبات البشر وحاجاتهم مهمة موكولة للقواعد التشريعية والقيم الأخلاقية، إلى جانب باقي أمور دنياهم في مختلف المجالات؛ وقد أدت منظومة الأخلاق الإسلامية هذه المهمة أحسن أداء؛ فنظرت أولا إلى الرغبات والحاجات استنادا إلى ما جاء في معاجم اللغة ومعاجم ألفاظ القرآن والتفاسير وفي استخدام الفقهاء.. ووجدت أن الرغبة ليست هي الحاجة؛ إذ الرغبة شهوة لا تنقضي، بينما الحاجة افتقار واحتياج يقرب من معنى الضرورة، بل يساويه عند كثيرين من أرباب اللغة والفقهاء

[1] - العوران أحمد فراس ونعمت مشهور، اقتصاد الأمن الاجتماعي، إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد:92، سنة: 2018م، ص: 65

والمقاصديين، ولا سيما المالكية الذين استخدموا مصطلح الضرورة في موطن الحاجة واعتبروا الحاجة ضرورة مرعية، فقال إمام المقاصديين: " الحاجيات معناها أنها مفتقر إليها.. فإذا لم تراع دخل على المكلفين – على الجملة – الحرج والمشقة"[1]؛ وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد الإسلامي في تعامله مع (الرغبات) لم يقبل منها سوى المنخولة بمنخل القيم والأخلاق الإسلامية، المرتقية إلى درجة (الحاجات)، المندرجة تحت مفهوم الطيبات؛ وبالتالي فكل خبيث ضار محرم، إنما هو خارج عن إطار الحاجات المعتبرة المبرأة من التهافت والصراع؛ وهذا معناه أن الاقتصاد الإسلامي لا ينكر الرغبات بإطلاق، وفي نفس الوقت لا يقبلها بإطلاق؛ ولكنه يسعى لأن تكون كل رغبة مرفوقة ومتبوعة بحاجة تتحقق فيها المصلحة الشرعية في كل جواب الاقتصاد والمال والعمل.

**خاتمة:**

بعدما ظهر الحضيض الأخلاقي الذي تعيشه مجتمعات اليوم من قمة الرأس إلى أخمص القدم، وتبين ما نجم عنه من تكاليف باهظة على مستوى عموم حياة البشر بفعل "الحضارة" الغربية المادية، فقد بات مُلِحّا أكثر من أي وقت مضى الرجوع إلى الهدي الخلقي الموثوق المصدر والضامن القادر الأوحد على حل معضلات الاقتصاد وبلوغ ثماره كل الأطراف؛ والقبول والتمسك بالبديل المطروح منذ مدة، الذي تصوغه وتؤطره القيم والأخلاق الفاضلة التي جاء بها الإسلام؛ هذا الوضع الموبوء، كشف أن حقيقة الداء في الاقتصاد أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أن حقيقة الدواء أخلاقية بنفس الدرجة كذلك، بمعنى أن المشكلة والحل معا لا يخرجان عن الإنسان نفسه؛ وهذا يفترض التذكير بأن الندرة والزيادة السكانية ليست لهما علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية؛ لكن لابد– طبعا– أن تكون أخلاق الدواء غير أخلاق الداء، وإلا صار الدواء أخطر من الداء نفسه؛ والمعنى أن انهدام الحضارة وفساد المجتمع يكون بالأخلاق الدنية، وأن بناء الحضارة وصلاح المجتمع يكون بالأخلاق السَنِيَّة.

والمثير للانتباه والمستحق للاعتراف والتقدير في نفس الوقت، هو أن هذه الكشوفات المؤكدة، جاءت من داخل الحضارة المادية الغربية، وعلى لسان منتسبيها ومنظريها؛ فهذا مؤرخ الحضارات الألماني، ألبرت شفايتزر يعترف بعدما أعياه النظر والبحث في تاريخ الحضارات ويعلنها بوضوح ودون تردد قائلا: " ولما

[1] - الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ج: 2، ص: 267

بحثت في ماهية الحضارة وطبيعتها تبين لي في ختام المطاف أن الحضارة في جوهرها أخلاقية"[1]، ويزيد الأمر توضيحا وتوكيدا وتحذيرا فيقول: " وإذا أعوز الأساس الأخلاقي تداعت الحضارة حتى لو كانت العوامل العقلية والخلاقة أيا كانت قوة طبيعتها تعمل عملها في الجهات الأخرى"[2]؛ وهذا الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل، يقر قبله بقرن من الزمن بأن:" فن الاقتصاد لا بد أن يستند إلى افتراضات أخلاقية"[3]؛ بل إن الأمر زاد عن الاعتراف والاقرار والتحذير، ليصل إلى درجة البحث عن البديل والطلب الملح على القيم والأخلاق الفاضلة المحدد موطنها في بلاد الإسلام ومصدرها في شريعة الإسلام؛ تقول الفيلسوفة البريطانية كاثلين رين في بحثها (نحو كون حي): " الغرب بحاجة إلى بدء عصر جديد تبدؤه مقدمات فكرية جديدة تستعيد شمول المعرفة التي استبعدها العلم المادي بحيث يضاف إلى معرفة العالم المادي – الشهادة – معرفة عوالم التصور غير المادي – الغيب – التي تدور الآن في الشرق وتتخذ الروح والعقل أساسا للمعرفة"[4]؛ وأكثر من هذا وذاك، فإن هناك من توجه إلى أهل حضارة الشرق، حضارة المزج بين الأمن الجسدي والأمن الروحي، حضارة ابتغاء الدار الآخرة دون إهمال الحظ من الدنيا، حضارة البعد الجوهري الفريد في التكوين الإنساني الذي يجعل كل الممارسات الاقتصادية لا تحيد بأي حال من الأحوال عن الفضائل والمكارم الأخلاقية، منبها ومحذرا من مغبة الانبهار بالبريق الزائف لاقتصاد الغرب وحضارته؛ فهذا عالم النفس لويس روخاس، يقول بنبرة المهزوم المتحسر:" احذروا يا عرب يا مسلمون أن تخلطوا تصوراتكم بالتصورات الغربية فأنتم أهل حضارة عريقة لها مقومات لا تملكها حضارتنا.. لا تتطلعوا إلى الحضارة الغربية تطلع الممجد لها.. إنها ستبلى"[5].

والمسلم إذ يدرك هذه الحقائق ويعيش هذه المواقف، فإنه لا بد أن يحصل استواء فكري في عقله تجاه المسالة الأخلاقية، وأن يتفطن للفرق بين قاعدتين افتراضيتين: قاعدة اعتبار محدودية الموارد ولانهاية الحاجات(الرغبات)، والتي تؤول إلى ما آلت إليه في الاقتصادات الوضعية؛ وقاعدة: قد تكون الحاجات

---

[1] - ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، تر: عبد الرحمان البدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، المؤسسة المصرية العامة،د.ت، ص: 3

[2] - ألبرت أشفيتسر، المرجع السابق، ص: 4

[3] - جون ستيوارت ميل، نقلا عن: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، محمد فتحي صقر، مرجع سابق، ص:32

[4] - كاثلين رين، عن كتاب: مناهج التربية الإسلامية، ماجد عرسان الكيلاني، ط:1، عالم الكتب، بيروت، 1995م، ص:133

[5] - لويس روخاس عن كتاب: مقدمات العلوم والمناهج، أنور الجندي،ط: 1، دار الأنصار، 1979م، مج:7، ص: 224

أكبر من الموارد؛ أو قد تقل الموارد الموجودة عن الحاجات المطلوبة؛ وهذا التفطن يجعله بعد ذلك، قادرا على تصور الأسباب الحقيقية للمشاكل الاقتصادية، وكل هذا قد وقفنا عنده وأفضنا فيه بما يسمح به المقام، في ما مضى من الصفحات؛ ليبقى المحمود هنا هو التأكيد على أن التعامل السليم مع قضية الموارد والحاجات لا يستقيم إلا باتقاء – جملة وتفصيلا – هذا الحضيض الأخلاقي الذي بلغه الفكر الاقتصادي الغربي، وفكر من والاه من المهزومين المغترين الذين يعبدون الله على حرف، وذلك وفق ما يأتي :

– استهجان القاعدة الأولى وقبول الثانية، لكن على أساس أن الإنسان نفسه، هو المتورط فيها بسبب انحرافه السلوكي من خلال انحراف الإنتاج وسوء الاستهلاك وإهدار الوقت والجهد وسوء الاستفادة من الطاقات البشرية، إذ لا فائدة من المال وإن كثر ومن الثروة وإن عظمت، إذا لم يكن لكل واحد نصيب منها، ولم تستوعب كل الناس وتسد حاجاتهم، وإذا لم تكن الأيادي العاملة فيها والموزعة لها صادقة أمينة عادلة.

– التمييز بين الحاجات والرغبات، فالحاجات أرزاق مشتركة مطلوبة، والرغبات مستعجلات مادية شهوانية مُغْوية وكلاهما يفهم معناه ويتحدد مقتضاه، من قول رسول الله **صلى الله عليه وسلم : أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب فإن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم**[1] .

– إعمال قاعدة الاختيار بالتفضيل والترتيب والأولوية، بحيث تكون الحاجة الضرورية أولى من غيرها، وتكون الحاجة الآنية أفضل من الحاجة المستقبلية، وتكون الحاجة العامة العليا مقدمة على الخاصة الدنيا وهكذا.

– ضرورة ترشيد استعمال الموارد لكن بعيدا عن ضغوط الندرة، بل انطلاقا من مطلب العقول السليمة ومنظومة الأخلاق الفاضلة، ولذلك لم يكن تحريم الموبقات الاقتصادية كالإسراف والتبذير والبخل والشح مثلا، مرتبطا بنقصان الشيء أو زيادته، بندرته أو وفرته، ولو كان كذلك ما نهى الرسول **صلى الله عليه وسلم** المتوضئ عن الإسراف في الماء ولو كان على نهر جار، كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص؛ وهناك شواهد كثيرة في القرآن والسنة على مثل هذه الأمور.

[1] - حديث جابر رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب التجارات باب الاقتصاد في طلب المعيشة

– الاجتهاد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الأرباح ورفع مستوى التنمية، بالشكل الذي يلبي حاجات الناس ويزيد من تحسين شروط الحياة لكل الناس بالتوظيف الرشيد الكفء للموارد وتوجيهها الوجهة السليمة بالاستناد إلى مفاهيم إسلامية أخلاقية أساسية تدور كلها حول الحق والعدل ولا تزيغ عنهما..

– توجيه الحاجات الاستهلاكية والقدرة الشرائية لئن يكونا تحت سيطرة المصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية، وليس تحت سيطرة دواعي شهوة الجسد وهوى النفس، وهذا معناه: انتصار على الأنانية والظلم، وتحول إلى الإنسانية وحماية حقوق الضعفاء؛ ومعناه كذلك تكريس للمعنى والأداء الحقيقي للحرية في الاقتصاد والمال والعمل.

وكل هذا، لا يتحصل إلا بفهم سليم ومطاوعة دائمة للنداءات والهدايات الشرعية الواردة في النصوص الشرعية، وبإعمال المعايير الإسلامية والقيم العليا أو المقاصد العالية، كما سماها الطاهر بن عاشور من: حرية وعدل وسماحة ورحمة ومساواة وتضامن وابتغاء المصلحة وغيرها من تكاليف النظام الأخلاقي الإسلامي.

لأصل إلى آخر جرة قلم في هذه الجولة العلمية البسيطة عن الأخلاق والاقتصاد فأقول:

ليس أخطر على الاقتصاد والحياة من الحضيض الأخلاقي، وكفى به عنوانا لكل ضعف وتخلف؛ وليس أنفع للأمة من تحكيم شريعة ربها، وكفى بالبديل الأخلاقي الإسلامي عنوانا لكل إصلاح وازدهار؛ وما من مرض اقتصادي عرفته مجتمعات الأرض– منذ وجدت– إلا وكان بسبب أعطال وأعطاب في النظام الأخلاقي، ولن تنتهي الأمراض الاقتصادية ما لم تطلب العلاج من، وفي المصحة الأخلاقية الإسلامية.

## المراجع:


– فهمي محمد علوان، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 م
– ابن القيم الجوزية، الفوائد، تحقيق أحمد علي سليمان، ط:1، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، 2005م
– ابن أبي الدنيا القرشي، كتاب الزهد أو ذم الدنيا كما جاء في المصادر، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط:1، دار ابن كثير، 1999م
– ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف ومن معه، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، ج:3
– الرازي، مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، ط: 1، دار الفكر بيروت، لبنان، 1981م، ج: 14
– أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط: 1، دار الفكر، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1324 هجرية، ج: 2،
– ابن تيمية، كتاب الإيمان، تحقيق جماعة من العلماء، دار ابن خلدون، الاسكندرية، د.ت.ط
– الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تح: حسين السياغي وحسن الأهدل، ط:1، مؤسسة الرسالة، 1986م، ج:1
– ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ط: 3، مطبعة معارف لا هور، باكستان، 1977م
– الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، تح: محيي هلال السرحان ومن معه، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م

- ابن القيم، مدارج السالكين، تح: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط: 7، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003م، ج:2
- ابن جرير الطبري، مصدر سابق، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، دار هجر، القاهرة، 2001م، ج: 23
- ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، تح: حسين بن عكاشة ومن معه، ط: 1، الفاروق الحديثة، القاهرة، 2002م، ج: 5
- ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج: 5
- السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان اللويحق، ط: 2، دار السلام، الرياض، 2002م
- سيد قطب، في ظلال القرآن، الطبعة الشرعية 32، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ج:6
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج: 29 – ج:26
- ابن قدامة، روضة الناظر، ط:2، جامعة الإمام، 1399 هجرية
- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط:3، مكتبة وهبة، القاهرة، 2008م
- إسماعيل الفاروقي، التوحيد مضامينه على الفكر والحياة، ترجمة السيد عمر، دار البحوث العلمية، 2010م
- عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية
- السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط: 2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت
- ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط:1، دار يعرب، دمشق، 2004م، ج:1
- خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، 1411هجرية
- العوران أحمد فراس، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، ط:1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م،
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة،ط:2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج:4
- أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: سيد زكريا، د.ط.ت، الناشر: مكتبة نزار مصطفى
- نخبة من العلماء بإشراف صالح آل الشيخ، التفسير الميسر، ط:2، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 2009م،
- الشاطبي، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط:1، دار ابن عفان، 1997م، ج:1
- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: 1991م، مكتبة الكليات الأزهرية، ج:1
- سامر مظهر قنطقجي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كيف: أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، عدد:117، فبراير 2022م
- علي عزت بيكوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، تر: محمد يوسف عدس، ط:1، مؤسسة العلم الحديث، بيروت، 1994م
- عثمان المودن، الاقتصاد الإسلامي يتحدى: البعد القيمي والخلقي في المعاملات الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الإسلامية المفتوحة، جمهورية مصر العربية، إشراف الدكتور: عادل شوشة، 2016م
- الإمام ابن كثير، السيرة النبوية، تح: مصطفى عبد الواحد، مط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965م، ج: 3
- القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979م
- البلاذري، فتوح البلدان، تح: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.ط
- ابن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، ط:1، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2001م، ج:3
- ابن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.ط، ج: 2
- القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، ط:1، درا السلام، القاهرة، 2001م، ج:2
- العوران أحمد فراس ونعمت مشهور، اقتصاد الأمن الاجتماعي، إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر،إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد:92، سنة: 2018م
- الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ج: 2
- ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، تر: عبد الرحمان البدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر
- ماجد عرسان الكيلاني، مناهج التربية الإسلامية، ط:1، عالم الكتب، بيروت، 1995م
- أنور الجندي، مقدمات العلوم والمناهج، ط: 1، دار الأنصار، 1979م
- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، تر: أحمد حسان، عالم المعرفة، 1983م.

# الفقر وأثره الإيجابي على المؤمن

**جمانة محمد مراد**

مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة بسورية - مدقق لغوي بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

لعل القارئ لهذا العنوان يتعجّب أشدّ العجَب ويقول في نفسه: كيف يكون الفقر ذا أثر إيجابيٍّ – في الوقت الذي نعلم فيه أثر الفقر السلبَي في تأخير قضاء الحاجات والتعلم والاقتصاد وسائر الخدمات الاجتماعية التي تؤثر على الفرد والمجتمع المسلم؟

نحن على علم بخبر سيدنا عمر رضي الله عنه كيف تمنى أن يتشخّص الفقر أمامه ليقتله وينهي أمره حين قال: " لوكان الفقر رجلاً لقتلته" ويتساءل القارئ كيف تطرحين هكذا عنوان، ونحن جميعًا نعلم ما للفقر من أثر سلبي على جميع البشر؟

ها هو الشاعر الصعلوك عروة بن الورد مخاطبًا زوجه يقول:

ذريني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرهمُ الفقيرُ

أقول: لعلّ الفقر مصيبة كبيرة على البشر هذا حقّ وكل شخص فقير يحاول دائمًا التخلص من فقره وحاجته هذا أيضًا صحيح، ولعل الكثيرين يستحون من كونهم فقراء ومحتاجين في الوقت الذي يظهر الغني أو المترف وهو مزهو واثق من نفسه يتحدث بين الناس بجرأة وجدارة ومعلوم أن الأغنياء سادة الدنيا ولكن الأتقياء سادة الآخرة[1].

وأُردِف القول: كان الأمر خاصًّا بالمسلمين دون غيرهم ويكأنّ الله اختصهم بهذه المزيّة دون سواهم من الأمم، وقد بينّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمر المؤمن كله خير له إن أصابه خير أو أصابه شر، وفي هذا الصدد يردُ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2]؛ فعن أبي يحيى صهيب بن سنان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "**عجبًا لأمر المؤمن إن أمره كله خير وليس ذلك لأحدٍ إلا للمؤمن إن أصابته سرّاء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاء صبر فكان خيراً له**".

[1] ) قول علي بن أبي طالب: سادة الناس في الدنيا الأسخياء وسادة الناس في الدنيا الأتقياء.
[2] ) رواه مسلم 27/3.

لقد نفى رسول الله أن تكون المصيبة خيراً إلا على من اطمأنّ قلبه إلى الإيمان بالله تعالى فرضي بقضائه واطمأن إلى فعل الله فيه وحمد الله على مصيبته وانتظر أجره وثوابه وإن كان ذلك في فقده لأحبابه وأهله، أو أمواله أو صحته.

وصحيح أن الأمم الأخرى قد يودي بها الفقر إلى مشكلاتٍ خطيرة وقد يوصل أفرادها إلى الجريمة وكذلك ضعيف الإيمان من المسلمين لكن وكما بين نبي الله من الحديث السابق أن الارتباط بالإيمان والصبر وانتظار الأجر في الآخرة والجنة يخفف من وطأة الفقر على فقراء الأمة الإسلامية الذين يدخلون الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام وذلك أن الله يحاسبهم على كل درهم من أين اكتسبوه وأين أنفقوه؟ فقد أخبرنا أبو برزة ابن نضلة بن عبيد الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن ماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه؟**"[1]

وأنا هنا لا أدعو إلى الافتقار والدروشة فالله يحبّ أن تظهر نعمته على عباده فلا يجحدونها ولا يخفونها ولا يظهرون للآخرين نقيضها قال تعالى: **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** (الضحى: ١١)، ولكنني أدعو إلى القناعة مع مطالبة المسلم بالسعي الحثيث إلى الغنى، والاستغناء هو الهدف وبيت القصيد.

فإنْ لم يستطع في رحلته أن يصل إلى الغنى فليستغنِ، وليقنعْ بما رزقه الله لأنّ حاله خير له ولو اطّلع على الغيب لرضي بحاله وفقره فكلا الفقير والغني من أمة محمد يتمتع بصفة الخيرية وكذلك كل من الضعيف والقوي سواء أكانت القوة مادية أم معنوية، روى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلٍّ خير**"[2]، كما أن رسول الله بينّ لنا أن اليد العليا خير من اليد السفلى، أي اليد التي تعطي خير من اليد التي تأخذ، ولكن لم ينفِ رسول الله صلى الله عليه وسلّم الخيرية عن كلا اليدين العليا والسفلى ولو بحثنا في معنى اسم التفضيل (خير) لوجدنا أنّ (المفضّل: اليد العليا) تشترك مع (المفضّل عليه: اليد السفلى) في صفة واحدة هي الخيرية، لكن زادت صفة الخيرية في اليد العليا كونها تعطي بينما السفلى تأخذ.

وفي قصّة لرجلين صالحين صاحبين خليلين: الأول غني والآخر فقير جاء الغني ليتصدق على الفقير فقال: وهو يحمل كيس الدراهم: خذْ ليس لك، أي لله، فأجابه الفقير على الفور: هاته ليس منك، أي من

---

[1]) رواه ابن حبّان والترمذي.
[2]) رواه مسلم.

فضل الله، وكلاهما أدرك أن المال الذي يتداول بينهما إنما هو من الله وإليه. ولا فضل للبشر فيه، ولكن للمتصدّقِ أجره وللصابر على الفقر أجره أيضًا.

**– لماذا خاف رسول الله على أمّته من الغنى؟**

– نحن نعلم وحسب ابن خلدون في مقدمته من كتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)؛ نعلم أن الدول تمرّ في حالة البداوة، ثم تتبعها مرحلة القوة، ثم تكثر فيها الثروات والخيرات فتميل إلى الدعة والترف، ومن هنا تبدأ بالسقوط والنزول في دركات الهاوية وهذا المعنى قد أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم عندما بين من رواية عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**وإني أعطيتُ مفاتيح الأرض وإني واللهِ لا أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخاف عليكم أن تنافسوا فيها**"[1].

– وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجرّاح إلى البحرين يأتي بجزيتها فقدم أبو عبيدة بمالٍ من البحرين، فسمعتِ الأنصار بقدومه فوافته صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انصرف تعرضوا له فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم، وقال: "**أظنكم سمعتم بقدوم أبي عبيدة، وأنه جاء بشيء؟** قالوا أجل يا رسول الله، قال: "**أبشروا وأمّلوا ما يسركم فوالله ماالفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على الذين من قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتلهيكم كما ألهتهم**"[2].

وفي كلا الحديثين تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من إقبال الدنيا على المسلمين وانشغالهم بأموالها وإقبالها عليهم عن دينهم، وفتنة الغنى ومخاطرها وما يقع جراها من التكبر والعجب وإزهاق المرء بعض دينه لأجل أعراضها الفانية أو مايقع بين المسلمين من التحاسد والتباغض بسبب المال والسلطان والمناصب.

فكم من رجلٍ كان قوي الدين قد نقض دينه من بعد قوة أنكاثًا لأنه فتن بالمال وأصبح شاغله وكم من حاسدٍ انشغل بمال غيره فاحترق حسدًا وأحرق من حسده!

---

[1] ) صحيح البخاري رقم /1244/
[2] ) صحيح البخاري /6425/

**إيجابيات الفقر ودوره الاقتصادي:**

الفقراء هم دائماً المؤهلون لحماية الثغور، والذود عن حياض الأمة والدفاع عن الحدود، فيقبلون على الجهاد إرضاءً لربّ العباد، وهم يعلمون أنّ ماعند الله خير وأبقى حيث تنتظرهم مكانة الشهداء، وعظم ثوابها ومجاورة الأنبياء، والحور العين وجنات النعيم.

– ثم إنّ الفقير لا يأنف من العمل في أعمال يأبى الأغنياء أن يعملوها فتكتمل النواقص وتُسدُّ الفُرَجُ ويسخّر الله الناس لخدمة بعضهم الآخر، ولو أنّ الناس كانوا أغنياء جميعهم لتوانوا واتكلوا على ثرواتهم وركنوا إلى الدعة والبطالة، وهذا يعني أن الفقراء يغنون المجتمع اقتصاديًا بمهنٍ تعود بمردودٍ اقتصادي عليهم أولاً وعلى أسرهم ثم على المجتمع ككل.

– ثم إنّ الغنى عبء على صاحبه في الدنيا والآخرة إن لم يحسن التصرف به وإن أساء استخدامه أو شغله عن دينه الذي هو عصمة أمره، والفقر يخفف عن صاحبه الحساب وأعبائه. ومعلوم لديكم قصة أبي ذرّ رضي الله عندما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب أن يؤمّره فقال له: "**إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة**"[1]. وما ذلك المنع من رسول الله إلا خوفًا على ابن عباس من أعباء الحكم والسلطان والغنى التي لايقوى عليها إلا من أيده الله واصطفاه واختاره.

وفيما سبق نرى أن التخفف من أعباء الدنيا وأثقالها إلا تخفيفًا للمرء عن السؤال والحساب وما كان يقوم به رسول الله من توزيع الأموال التي تأتيه إلا من هذا الباب حتى أنه كان يقول لعائشة رضي الله عنها: "**لو ذكرتني أي لو ذكرتني أن أبقي شيئًا لنا من المال الذي تصدق منه**".

إذًا لا يخفى ما للفقر من مزايا كما أنه في ظاهره مشكلة سلبية، فهو يوطّد أركان الإيمان في قلب المؤمن ويدعوه إلى التعلق بفراديس الآخرة، ويغرس الشجاعة في النفوس فليس عند المرء ما يخسره إن نظرنا إليه من وجهة نظر إيمانية بحتة.

.

[1] ) رواه البخاري4/677.

# دورة المال بين الإيتاء والإعطاء

**فراس عبد السلام شومل**
باحث في فقه الفرائض

البعد الاقتصادي والاجتماعي في قوله تعالى: وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا (النساء: ٥).

إن الناظر في قوله تعالى: (**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ**) يلحظ أن الأمر الإلهي صُدر بالفعل (**تُؤْتُوا**) الذي أصله (أتى) وهو مُرادف في اللغة للفعل (أعطى) وهنا يتساءل المرء لِمَ ذكر المولى سبحانه (**تُؤْتُوا**) ولم يأت بمرادفها (أعطى)، والجواب أنه عند التأمل والتمعن يجد الناظر أن علماء اللغة قد وجدوا بينهما فروقًا دقيقة منها: أن العطاء يختص بالأموال وهو موجب للتمليك وبالتالي لا يمكن نزعه.

أما الإيتاء فهو أعم حيث أنه يشمل الأموال وغيرها من الحقوق المادية والمعنوية وقد يكون أحيانًا بمعنى الحفظ، ويمكن نزعه لأنه ليس تمليكًا، قال تعالى: **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ** (آل عمران: ٢٦).

ويستعمل الإيتاء بما هو أوسع من العطاء فقد يستعمل للرحمة وللأموال وللرشد وللحكمة وغير ذلك[1]، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: **يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا** (البقرة: ٢٦٩).

وأما الإيتاء في سياق قوله تعالى: (**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ**)، فمقصود به حصول المنفعة بحفظ أموال المحاجير وهي هنا منوطة بالمنع، والتعبير بالسفهاء لبيان علة هذا المنع، والخطاب في (**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ**) كمثل الخطاب في (**وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ**) لعموم الناس المخاطبين، وهو لبيان الفرق بين الإيتاء بمعنى الحفظ والإيتاء بمعنى التمكين، وأضيفت الأموال إلى ضمير المخاطبين ب (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**) إشارةٌ بديعةٌ إلى أن المال

[1] ذكر ذلك الدكتور فاضل السامرائي / الموقع علوم القرآن باشراف الشيخ مروان القدسي /2014/20/ April ونقل الباحث ذلك بتصرف فيه.

الرائج بين الناس هو حق لمالكيه المختصين به في ظاهر الأمر ولكنه عند التأمّل تلوح فيه حقوق الأمة جمعاء لأن في حصوله منفعةٌ للأمة كلها، لأن ما في أيدي بعض أفرادها من الثروة يعود إلى الجميع بالصالحة.

وأما قوله تعالى ( **وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا** ) وهذا معنىً بديعٌ في الاستعمال لم يسبق إليه المفسرون، فأهمل معظمهم التنبيه على وجه العدول إلى ( في ) واهتدى إليه صاحب ( الكشاف ) بعض الاهتداء فقال: أي اجعلوها مكانًا لرزقهم بأن تتجروا فيها وتتربحوا حتى تكون نفقتهم من الربح لا من صلب المال الذي جعله الله ( **قِيَامًا** ) أي ما يتقوّم به المعاش، وقيل ( قيمًا ) جمع قيمة أي التي جعلها الله أثمانًا للأشياء[1].

ومن هنا كانت نظرة الإسلام للمال الذي هو عصب الحياة بالنسبة للإنسان في معيشته فيها وهو شريان تغذيتها بالحاجات والمتطلبات، ثم يكون بعد ذلك سببًا في نيل القربات وبذله في الصدقات، وهو زينة الحياة الدنيا ورمز سعادتها إن سخّره في الطاعات، قال تعالى: **الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا** ( الكهف: ٤٦ ).

وهو وسيلة لأداء وظيفة اجتماعية يُساهم الفرد فيها باعتباره عضواً فاعلاً فيها لإقامة مجتمع متكامل يتعاون أفراده في سبيل تحقيق مرضاة الله تعالى فيما استخلفهم فيه حيث[2] قال: **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ** ( الحديد: ٧ ).

لذلك كانت الزكاة ركنًا من أهم الأركان التي تحقق هذا البعد الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على أكمل وجه. لكن لابدّ لهذا المال من ضوابط تضبط طرق اكتسابه وكيفية إنفاقه وطريقة التّعامل فيه، فلو ترك هذا الأمر إلى أهواء الناس ورغباتهم في اكتسابه وإنفاقه لعمّت الفوضى وحلّ الخراب وسُفكت الدماء في سبيل الحصول عليه واستأثر به الأقوياء دونًا عن الضعفاء.

لهذا كله جاءت الشرائع الإلهية لتنظيم هذه العلاقة بين الإنسان والمال وتضبطها بأوامر ونواهٍ تحد من جماح هذه النزعة البشرية إلى التملك والاستئثار بالمال والسيطرة على الموارد والمصادر الطبيعية للثروات، وتمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وهما في سبيل الحصول على الحاجات والمتطلبات التي هي قوام الحياة والمعاش لهما.

---

[1] ابن عاشور الامام محمد الطاهر / تفسير التحرير والتنوير ج 4 / 234 وما بعدها بتصرف.
[2] المفتي الشيخ محمد بشير / الجامع الحديث في علم الفرائض والمواريث ص 31 بتصرف.

وتعدّ نظرة الإسلام الدقيقة لهذا الأمر ذات أفقٍ رحبٍ فسيح الأركان، فالهدف من النشاط الاقتصادي في هذه الشريعة هو تعمير الدنيا بكل ما فيها من مقومات الحياة، كي يسعد الجميع وينعموا بخيراتها، وكذلك فإنها تصبو وتسعى جاهدة والتاريخ خير شاهد على ذلك لفك نير العبودية عن كل داخلٍ فيها لِتعلن أن العبودية لا ينبغي أن تكون إلا لله الخالق لهذا الكون بكل ما فيه من أموالٍ وموارِدَ وطاقاتٍ وغير ذلك مما أودعه فيها من مقومات الاستخلاف لهذا الإنسان وتعلن أن السبيل الأمثل للعمارة ينبغي أن يكون بالتعاون والتناصح وتضافر الجهود والطاقات بين الافراد والجماعات ليكون بناء المجتمع هذا قائمًا على المودة والمحبة والإيثار والعدل في تقاسم الثروات وتوزيعها على مستحقها توزيعًا يشمل الصغير والكبير والقوي والضعيف وغيرهم وهذا مقصد اجتماعي لا بدّ من العمل على تحقيقه في المجتمع حتى ينهض ويزدهر اقتصاديًا.

ولكن الإسلام في خضم سعيه إلى البناء الاجتماعي لم يَفتهُ الحفاظ على الملكية الفردية ولا أتى بإنكارها كما فعلت الشيوعية، بل حثَّ على تحصيلها وسعى إلى الحفاظ عليها وجعل لها حصانة لا بُدَّ من مراعاتها واحترامها، ولم يُعط الحق لأي فردٍ من أفراد المجتمع الإسلامي هذا بأن يأخذ مال أخيه إلا عن رضًا وطيب نفسٍ من مالكه قال تعالى: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوالَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّاأَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ** (النساء: ٢٦). وأكدَّ هذا المعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (**كل المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه ودمه**)[1]. ولخطر هذا المال على الفرد والمجتمع وضع الإسلام أحكامًا لتنميته وحفظه وجعل حفظه من الضروريات الخمس التي تتمثل فيها مقاصد الشريعة العامة وتقوم عليها حياة الناس الدينية والدنيوية فإذا فقدت أو فقد أحد أركانها اختل نظام الحياة.

فالملكية في الإسلام وظيفةٌ اجتماعية وليست امتيازًا، ومقتضى ذلك أن يسعى المالك للمال لأداء هذه الوظيفة ولا يجوز له الاستئثار بمنافعه وحجزها عن عباد الله فالمجتمع الإسلامي وحدة متكاملة ولا بُدَّ للفرد في هذا المجتمع أن يأخذ من هذا المال ويعطيه لغيره وهكذا تتكامل المنافع وتسير في اتجاهها الصحيح، لهذا حرّم الإسلام كنز المال لأن في كنزه منع حق المجتمع فيه وتعطيلاً له عن أداء وظيفته، وكذلك حرّم السرقة ونهى عن الإسراف والتبذير وأوجب تنمية المال واستثماره وحذّر من عواقب الغفلة والسفاهة في التصرفات المالية وغيرها، وكل ذلك سعيًا منه حتى يبقى المجتمع قويًا متماسكًا يتقارب أفراده في الحاجات

[1] السجستاني الإمام سليمان بن الأشعث / سنن أبي داوود – كتاب الأدب – باب في الغيبة رقم / 4882/

والنفقات وهذا بدوره سيمنع ظهور الفوارق الفاحشة بين طبقات هذا المجتمع وأفراده[1]، قال تعالى: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** (الحشر: ٧).

وإن أيّ شذوذٍ لفردٍ من أفراد هذا المجتمع لِصغَر أو عتاهةٍ أو سفاهةٍ عن هذه الضوابط الشرعية التي هي قوام الحياة الفردية والاجتماعية سيعطي للأمة الحقّ في الحجر عليه وذلك بالولاية أو القوامة أو الوصاية وغير ذلك من أحكامٍ تحفظ له حقوقه وتقيه وتقي المجتمع من مفاسد تترتب على هذا الشذوذ وذلك امتثالاً لقوله تعالى: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ**، وعلى الأوصياء أن يراعوا حقوق المحجور عليهم من نفقةٍ وكسوةٍ وقضاء حوائجهم بالمعروف وذلك رعاية لمصالحهم التي لا يُحسنون رعايتها بأنفسهم وهذا واجبٌ اجتماعي ألقاه الله على كاهل هؤلاء الأوصياء رعاية وحفظًا للحقوق من أن تهدر وحفظًا للمهج والأرواح من أن تزهق، فقال سبحانه: **وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ**.

وهنا أناط الإسلام بالدولة الإشراف على تطبيق هذه الأحكام ويتجسد هذا في وُلاة الأمر إذ عليهم التدخل للحيلولة دون تبديد الثروات وأن يكونوا عونًا على تنمية المال واستثماره وتأمين فُرص العمل للناس وهذه مسؤوليتهم أمام الله تعالى.

فولي الأمر في الإسلام أشبه ما يكون بأبٍ شغوف رحيمٍ من جهة، وحكيمٍ حازمٍ من جهةٍ ثانية وعليه تقع مسؤولية تقويم المعوج الذي يأبى الرجوع عن غيّه ويحاول بشذوذه هذا تعريض الأمة لنقمة الله تعالى، وقد خوّل الإسلام وُلاة الأمور هذه السلطة فشرع الحجر على السفهاء ممن لا يحسنون التصّرف في أموالهم فلا يميزون بين النافع والضّار فقال سبحانه: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ**.

فالمال في الظاهر مالهم ولكنه في الحقيقة مال الله أوجده لمصلحة عباده[2]، ولا يزال الإنسان حريصًا بطبعه على الاستزادة من التملك وهو محتاج إلى هذا المال مادام سعيه في فجاج هذه الحياة فإذا مات انقطعت حاجته وبطلت أهليته فكان لزامًا أن يخلفه فيه مالك جديد ولا بدّ لهذا المالك أن يكون رشيداً في تصرفاته كسابقة وإلا حجر عليه، وهنا يبرز دور الميراث في نقل هذه الملكية التي تعدّ قوة اقتصادية من السلف إلى الخلف.

[1] المفتي الشيخ محمد بشير / الجامع الحديث في علم الفرائض والمواريث ص 36 بتصرف.
[2] المفتي الشيخ محمد بشير / الجامع الحديث في علم الفرائض والمواريث ص 32

وهكذا تكون دورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد اكتملت في المجتمع وإذا أراد أحدٌ أن يؤثر عليها باختلالٍ أو اضمحلالٍ أخذ البقية على يده[1] ليبقى توازن هذه العجلة الاجتماعية والاقتصادية قائمًا وذلك في اتزان وتناسق طبيعي ما بين النزعة الفطرية لحب التملك وما بين الضوابط الشرعية لكبح جماحها وبالتالي تكون هذه الضوابط الشرعية هي المقود الذي يقي الأمة شرّ الجنوح عن شريعة ربها سبحانه وتعالى.

ويُعد سعي الإسلام لإثبات هذه المبادئ والمفاهيم الشرعية سعيًا حميداً في سبيل التربية الإيمانية الصحيحة في نفوس أتباعه، وهو حريص على تحقيق الروابط الاجتماعيه والتوازن الاقتصادي في المجتمع ويسعى للحفاظ على الأموال والثروات ويمنع تبديدها واستعمال الحرية الشخصية في هدرها وتبذيرها وكذلك فهو ينكر استئثار أقليّة بخيرات الأمة ومقدراتها.

لذلك كانت نظرته الدقيقة إلى الحفاظ على الملكية الفردية وكيفية الاستفادة منها وتوجيه منفعتها في المجتمع نظرةً ذات أفقٍ أرحب من المحلية الضيقة وأسمى من الأنانية المغرقة إنما هي النظرة الإنسانية بكل قيمها ومفاهيمها السامية[2].

[1] حديث الجماعة الذين كانوا يستقون الماء في السفينة خير شاهد على ذلك.
[2] الفنجري الدكتور محمد شوقي / ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي ص 116 بتصرف.

# الإدارة من موقع الأشخاص

**د. أسامة عبود أحمد**

باحث دكتوراه جامعة عين شمس

كما هو معروف، الإدارة اليابانية، أو الإدارة من موقع الأحداث نمط إداري ياباني أفرزته منهجية تحسين الأداء اليابانية "كايزن" التي تدار من خلالها أي منظمة لتحقيق مزايا تنافسية واستخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق أهداف الفرد والمنظمة على حدًا سواء وتقليل الهدر في كافة الموارد البشرية والمادية[1].

أورد ( Titu et al ) تعريفًا آخر للإدارة المرئية او اليابانية وهو أنها أسلوب إداري مستمر ناجح في التجربة اليابانية يستمد قيمته من أرض الواقع ويعنى بإدارة المشكلة من موقع الأحداث بالدقة والسرعة والزمان المناسب للتخلص من جذور هذه المشكلة والعمل على منع تكرارها في المستقبل[2]، ويعرف ( Imai, P.L ) الإدارة اليابانية بأنها أحد المناهج الإدارية الحديثة التي يتم فيها الاهتمام بالوسائل والأهداف بحيث تنتقل رؤية المنظمة إلى عقل وضمير ووجدان العاملين فيها على تحقيق أهدافها ورسالتها ورؤيتها المنشودة[3].

يعتمد تطبيق أسلوب الإدارة اليابانية أو التحسين المستمر على إيمان الإدارة العليا بالمنظمات والعاملين فيها حول أهمية تطبيق واستخدام هذا الأسلوب بهدف استثمارها بشكل متناسق لتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة والعاملين على حدٍ سواء، وفي ضوء ذلك يعتمد تطبيق الإدارة المرئية[4] على تطبيق منهجية الإدارة المرئية في أي دائرة من دوائر المنظمة لما له من فوائد كبيرة، ففي الدائرة الإدارية يؤدي إلى تقليل الأخطاء والمشاكل وسرعة حلها وتحسين الجودة والأرباح وزيادة رضا العاملين والعملاء والخلو من الأخطاء،

---

[1] **العبادي**، هاشم فوزي، (2007)، **دور استراتيجيات الإدارة المرئية في نجاح عمل الإدارة الجامعية لتحقيق الأداء المتميز**، دراسة منشورة في مجلة دراسات الإدارية، العدد (3).

[2] **Titu**, M. A., Oprean, C., & Grecu, D. (2010**). Applying the Kaizen method and the 5S technique in the activity of post-sale services in the knowledge-based organization**. Proceedings of the International Multi Conference of Engineers and Computer Scientists,3 (1), 1-5.

[3] **Imai**, M. (2007). **The Kaizen approach to Quality, Going for Gold**, *Tutorial on Gemba Kaizen, McGraw-Hill.*

[4] . **Single**, Jagdeep & Singh, Harwinder (2009**) Kaizan Philosophy***: A Review of Literature, IUP journal of operations management, The Icfai University Press***, p54.**

وفي الدائرة المالية تساعد على الدقة في إنجاز التقارير المالية وتقليل الأخطاء المالية وتحسين اداء العاملين[1]، فالهدف من استخدام نمط الإدارة المرئية في المنظمات يتمثل في تحسين ولاء المستفيد، وتحليل البيانات قبل اتخاذ عملية اتخاذ القرار، وتقليل وقت الدورة والهدر، وتوفير قاعدة بيانات للقرارات وسرعة اتخاذها، وإدارة الوقت، كما وتعد طريقة منظمة لحل المشاكل والتسويق بشكل أسرع، وتصميم وإعادة تصميم الخدمات وتطوير المهارات القيادية وإزالة الحواجز بين الأقسام والوظائف، وتطوير مهارات إدارات المشاريع والعمليات، وزيادة هامش الربح وحصة سوقية أعلى، وتقليل تكاليف تجهيز الخدمات، وانخفاض عدد شكاوي المستفيدين.

الإدارة المرئية تهدف الى تحفيز إخلاص العاملين في تأدية وظائفهم ورغبتهم الصادقة في إنجاح العمل، وتنمي روح الولاء والالتزام وتعظّم الإنجاز في مناخ ديموقراطي يعمل على إسقاط الحواجز المعنوية بين الجهازين التنفيذي ( الإدارة الوسطى والدنيا ) والإداري ( الإدارة العليا ) مما يرفع مستوى وكفاءة عملية الاتصال ويجعل التفويض والتمكين واتخاذ القرار في أعلى صورهما، والاستفادة من إمكانيات العاملين بإخراج وتوليد الطاقات الكامنة داخلهم في حل المشكلات.

فإدارة الواقع لا تشمل فقط العمليات والموارد، ولكن أيضًا تشمل أيضا إدارة الأفراد التي تعتبر العنصر الأساسي والأهم في أي نجاح، لذلك فاختيار الأفراد المناسبين في الأماكن المناسبة من اهم عوامل نجاح وتميز الإدارة والمنظمة بشكل عام.

ولا يتم وضع قواعد العمل بمعزل عن جميع الاطراف ذات الصلة ولكن لضمان نجاحها وفعاليتها لابد من مشاركتهم واستشاراتهم من خلال جلسات العصف الذهني واللجان المشكلة مما يحتم أن يكون لهم القدرة والكفاءة اللازمة على القيام بالأعمال الإدارية ووضع تصورات لمسارات العمل بجانب أعمالهم المهنية، لذلك من هذا المنظور فإن الإدارة من موقع الأشخاص لا تقل أهمية عن الإدارة من موقع الأحداث، فلا بد من اختيار الأفراد المؤهلين إداريا وفنيًا ونفسيًا، فبجانب التركيز على مؤهلات الشخص وخبراته لابد من التركيز أيضًا على علاقاته داخل العمل وخارجه وسلوكياته وتوجهاته، ومعتقداته وأفكاره وطبيعته ونشأته وظروفه الشخصية والاجتماعية والنفسية الحالية والسابقة، ولذلك للقدرة على

[1] **Daiya**, B. (2012). **Applying Gemba Kaisan at SKS Separator in Cement Plant: A case study**. *IOSR Journal of Engineering, 2 (9), 1-6.*

التنبؤ بشكل اقرب لليقين بسلوكياته الحالية والمستقبلية، ومعرفة رد فعله تجاه الأحداث والمواقف والأشخاص المختلفة بما يخدم رؤية المنظمة ويحقق أهدافها من عدمه.

إن معرفة تاريخ الشخص ونشأته وقيمه وعاداته ورغباته ومعتقداته والظروف المحيطة به تمكن بكل سهولة من التنبؤ بشكل دقيق بسلوكه في كافة المواقف المختلفة تحت كافة الظروف، وإذا أمكن التنبؤ بسلوك الشخص أمكن بكل سهولة توجيهه وتهيئته للوظائف والأعمال التي يقوم بها وأي الأعمال يكون أكثر قدرة وكفاءة وأيها أقل ومعرفة الوظائف المناسبة للقيام بها والوظائف غير المناسب القيام بها وهل هو مؤهل لتولي مهام القيادة والإدارة أم لا وكيف ستكون طريقته وأسلوبه، ويتم ذلك من خلال إعداد سجلات نفسية وشخصية للعاملين وتكون سرية جداً وحق خاص محفوظ للإدارة وتشتمل على الجوانب السلبية والإيجابية معًا.

- إن الهدف من الإدارة من موقع الأشخاص التنبؤ بسلوكهم ومن ثم إعادة ترتيبهم أو تأهيلهم للقيام بواجباتهم ووظائفهم وتحقيق الاستفادة المثلى منهم بما يحقق المصلحة المشتركة للمؤسسة والعاملين.
- أي منظمة تعتمد بالأساس على العنصر البشري وبالتالي أي خلل أو قصور أو هدر في هذا المورد سيكون له تأثير مباشر وانعكاساته الفورية على المنظمات لذلك لابد للعاملين من الإبلاغ الفوري عليه ووضع مقترحات للتغيير والتطوير ولابد للأشخاص الإيمان بقيم المنظمة وأهدافها ومعرفة أن تحقيق أهدافهم الشخصية يتناسق وينسجم مع أهداف المنظمة وهو جزء أساسي منها، وأنهم جزء من عملية التغيير والتطوير المستمر في إدارة الحاضر واكتشاف أوجه القصور وإدارة أفضل للمستقبل، ولابد أن تكون قيمهم ومعتقداتهم الذاتية تتفق مع قيم وأهداف المنظمة، لذلك على المنظمة أن تعتمد على الاختبارات النفسية والسلوكية والعلاقات وتقييمات الأداء الدورية لاختيار العاملين وترقيتهم ومكافأتهم.
- وتتمثل باهتمام المنظمات بالتخطيط والقيادة للإدارة العليا والوسطى بإتباعها أسلوب الإدارة على المكشوف منهجا لتطبيق فلسفة الإدارة المرئية، وتواجد المديرين المؤهلين في قلب الأحداث وفي مواقع العمل للتعرف على متطلبات ومشاكل العاملين وغلق الثغرة بين العاملين والمديرين وإتباع سياسة الباب المفتوح لتقريب العاملين للإدارة العليا وخلق جو يسوده روح التعاون والحب وتسوده الأخلاقيات المهنية ومراعاة الجوانب والعلاقات الإنسانية، والالتزام من قبل الإدارة العليا والعاملين

بمبادئ الإدارة من موقع الأشخاص، والعمل الجماعي هو أحد متطلبات النجاح وأهم وسيلة لاندماج العاملين، التركيز على العمليات، تقديم برامج تدريبية وتوعية لجميع العاملين وتزويدهم بالطرق والأساليب الحديثة غير التقليدية لتنمية مهاراتهم.

# مخاطر تكنولوجيا المعلومات من حيث الأطر والمعايير

رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس مساعد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا بشبرامنت

يطلق مصطلح "الخطر" – في الغالب – على حدوث حدث ما غير مرغوب فيه. ولقد عرف معيار إدارة المخاطر الصادر عن معهد إدارة المخاطر، الخطر بأنه: احتمال حدوث حدث ما، والآثار المترتبة عليه. هذا، ويمكن القول بأن منهج إدارة المخاطر لابد أن يأخذ بعين الاعتبار، السمات الإيجابية والسلبية للمخاطر.

هنا يبدأ تصنيف المخاطر لأنواع عديدة، لعل محور النقاش في هذه الدراسة يتمثل في مخاطر تكنولوجيا المعلومات وسبل الحد منها عن طريق إطلاق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لإدارة هذا الخطر المستحدث. والذي نشأ من التطور التكنولوجي على المستوى العالمي.

**أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة: يتم استخدامها في تشغيل بيانات شركات حجم نشاطها كبير.

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصغيرة: تستخدم الحاسبات الشخصية بما تمتلكه من قدرات كبيرة، واقتصادية ذات غرض عام.

نظم المعلومات المحاسبية المؤجرة: هناك بعض الشركات لا يتوافر لديها التسهيلات المالية اللازمة لتمويل عمليات شراء الحاسبات الإلكترونية، أو المنفعة من وراء شراء هذه الحاسبات. أي لا تبرر التكلفة لذلك فإنها تتعاقد مع مؤسسات تقدم خدمات حاسباتها الإلكترونية بمقابل مادي، أو تقديم خدمات مثل: أخذ البيانات، وتشغيلها على برامج لديها ثم إرسال النتائج للعميل (ابوشيبة، الفطيمي، ٢٠١٧).

**مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات**

١. رفع مستوى الأداء، والإنتاجية في الشركات.

٢. زيادة قيمة الشركة.

٣. فعالية اتخاذ القرارات.

٤. تنمية العمل.

٥. إعادة هندسة عمليات التشغيل.

٦. تدعيم نجاح الشركات في المجالات الإدارية، والتنظيمية المعقدة.

٧. تنمية السلوك الإيجابي لأفراد الشركة.

٨. تحسين إدارة الجودة الشاملة.

٩. تحسين إدارة المعلومات، والمعارف.

١٠. تحسين، وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء (عوض، ٢٠١٦).

**مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات**

١. مخاطر البنية التحتية المتعلقة بأنواع الأجهزة، والبرامج، والشبكات، وتعرضها لمخاطر مثل: التلف، أو الفقد الناتج من التقادم التكنولوجي، أو تغير تردد التيار الكهربائي.

٢. مخاطر الاختراق بالفيروسات.

٣. مخاطر الغش، والتلاعب.

٤. مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

٥. مخاطر الموارد البشرية، وأهمية وجود عنصر بشري مؤهل للتعامل مع التكنولوجيا.

٦. مخاطر الثقة في المعلومات (عوض، ٢٠١٦).

**مجالات للخطر المعلوماتي**

١. الملفات الورقية: على الرغم من استخدام الحاسب الآلي، إلا أن الملفات الورقية مازالت تمثل نسبة كبيرة، وأهم التهديدات التي تمثلها عدم تصنيف الملفات، عدم سرية المعلومات، ومكان الحفظ.

٢. المعلومات: تعرض المعلومات للحذف، أو النسخ، أو التشويه، أو السرقة.

٣. الأجهزة: المخاطر التي تصاحب كافة المعدات، والأدوات المادية، وأهم التهديدات التي يمثلها الاستخدام الخاطىء، أو التصرف غير السليم، أو الحماية غير الجيدة، أو السرقة.

٤. الاتصالات: وتشمل شبكات الاتصال التي تربط أجهزة التقنية بعضها البعض، وتتيح فرصة اختراق النظم، ومحور الخطر هنا هو الشخص القائم بالاستخدام ومدى نزاهة المشاركين.

٥. البرامج: تتمثل الخطورة في حذف برنامج عرضي، أو عن غير قصد، أو سرقة برنامج. (بوقرة، ٢٠١٦).

**حوكمة تكنولوجيا المعلومات**

عرفها معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات IT Governance Institute عام ٢٠٠٣ على أنها مسؤولية من مسؤوليات مجلس الإدارة، والادارة التنفيذية وهي جزء مكمل لحوكمة الشركات وتتألف من القيادة، والهيكليات التنظيمية، والعمليات، وتضمن أن تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة تساند، وتبرز أهداف، واستراتيجيات الشركة.

**تصنيف مخاطر تكنولوجيا المعلومات**

١. مخاطر إضافة قيمة/ فائدة لتكنولوجيا المعلومات IT Benefit / Value Enablement Risk: وهى تلك المخاطر المتعلقة بالفرص الضائعة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة، أو فعالية العمليات التجارية.

٢. مخاطر تقديم مشروع وبرامج تكنولوجيا المعلومات IT Program and Project Delivery Risk: هى تلك المخاطر المتعلقة بمساهمة تكنولوجيا المعلومات في تقديم حلول جديدة، أو تحسين حلول قائمة لمشاكل الأعمال التجارية وتكون عادة في شكل مشاريع، أو برامج كجزء من المحافظ الاستثمارية.

٣. مخاطر عمليات تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات IT Operations and Service Delivery Risk: وهى تلك المخاطر المتعلقة بجميع جوانب أداء نظم، وخدمات المعلومات، والتي يمكن أن تؤثر سلبياُ (بالتدمير، أو التخفيض) على قيمة الشركة. (زيود وآخرون، ٢٠١٤).

| مخاطر المدخلات مخاطر | مخاطر تشغيل البيانات | مخاطر المخرجات |
|---|---|---|
| - الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.<br>- الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بوساطة الموظفين.<br>- التدمير غير المتعمد للبيانات بوساطة الموظفين.<br>- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بوساطة الموظفين. | وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام، وهي مرحلة تشغيل، ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب، وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:<br>- الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات، والنظام بوساطة الموظفين.<br>- الوصول غير الشرعي للبيانات، والنظام بوساطة أشخاص من خارج المنشأة.<br>- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.<br>- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي، والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.<br>- اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين. | تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات، وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات، أو تقارير، واشرطة، وملفات، وكيفية استلام تلك المخرجات.<br>- تدمير بنود معينة من المخرجات.<br>- خلق مخرجات زائفة غير صحيحة.<br>- سرقة البيانات/ المعلومات.<br>- عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات.<br>- الكشف غير المرخص به لبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض، أو طبعها على الورق.<br>- طبع، وتوزيع المعلومات بوساطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك.<br>- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى اشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها.<br>- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية. |

**معايير حوكمة أمن المعلومات**

١. ظهرت COSO ( Committee of sponsoring organization of the Treadway Commission ) في عام ١٩٨٥ لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية. إلا أن COSO قد أدركت مدى أهمية المعلومات، وضرورة الرقابة عليها فقامت بالتعاون مع ISACA Information System audit & Control Association لإيجاد أطر تحكم مسؤليات المستخدمين من الأمن، والحماية، والرقابة، ودور المعلومات في عملية إتخاذ القرارات فتم إطلاق COBIT: Control Objective for Information related technology عام 1996.

٢. وآخر ما توصلت إليه ISACA كان COBIT5 عام ٢٠١٢ وهو يتعامل مع ٣٤ هدفًا بين الحاكمية، والإدارة ويسعى لخلق القيمة من خلال استغلال الموارد، وتقليل المخاطر، وتحقيق المنافع،

ويربط الأهداف التكنولوجية مع الأهداف الخاصة بالشركة، واحتياجات المساهمين. ( حداد، ٢٠١٣ ).

٣. كما كان لمعايير الأيزو ISO / IEC 27K دور هام في حوكمة أمن المعلومات: وقبل الوصول إليها يجب تقديم نبذة عنها فهى سلسلة من المعايير التي أصدرتها المنظمة الدولية للمعايير ( ISO ) وتم تطويرها بالتعاون مع اللجنة الدولية IEC وهى معايير متعلقة بأمن المعلومات، وتعمل على تقديم الارشادات المقبولة عامة بشأن الممارسات الجيدة لأنظمة إدارة أمن المعلومات المصممة لحماية سرية، وسلامة وتوافر محتوى المعلومات، ونظم المعلومات.

## أولاً: إطار COBIT

يعد إطار عمل COBIT من أهم التطورات للرقابة الداخلية في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، إذ يهدف هذا الإطار إلى مجموعة من أفضل ممارسات الحوكمة لنظم المعلومات الإلكترونية، والتكنولوجية، ويرجع ظهوره لمنتصف التسعينات من القرن الماضى. ( الحسناوي والموسوي، ٢٠١٧ ).

## معايير المعلومات وفقًا لإطار عمل COBIT

الفعالية، الكفاءة، الموثوقية، الالتزام، السرية، سلامة المعلومات، التوافر ( نصور، ٢٠١٥ ).

## اهداف الرقابة التي يحققها اطار عمل COBIT

١. تهتم بالنتائج التي يراد تحقيقها من وجود نظام رقابي داخلي.

٢. تهتم برفع التقارير الآلية أى فيما يتعلق بنظام المعلومات المحاسبية.

٣. تبحث في الالتزام بالقوانين واللوائح، لكل من المواضيع المالية، وغير المالية. وتعد الرقابة على الالتزام بالقوانين، واللوائح هامة في منع أعمال الاحتيال، والأعمال غير القانونية.

## مزايا اعتماد إطار عمل COBIT كإطار للحوكمة.

١. الرقابة المحكمة على معلومات الشركة، والتكنولوجيا المرتبطة بها.

٢. مراقبة، ومتابعة ما تحققه تكنولوجيا المعلومات من منافع للمنظمة.

٣. إدارة أداء تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل.

٤. إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل.

٥. إدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل.

٦. تحقيق قيمة مضافة لأعمال الشركة.

٧. إتاحة الفرصة لإدارة الشركة للقيام بالمقارنة المرجعية Benchmark فيما يتعلق بحماية تكنولوجيا المعلومات، والرقابة عليها.

٨. اطمئنان مستخدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات على كفاية الحماية، وتوفير الرقابة المناسبة.

٩. يستطيع المراجع إبداء رأيه بالرقابة الداخلية، وتقديم نصائحه على مدى توافر الأمن لتكنولوجيا المعلومات ويقدم COBIT تفاصيل، ونماذج سهلة الاستعمال لحوكمة تكنولوجيا المعلومات. ( يعقوب ونعيم، ٢٠١٤. عوض، ٢٠١٦ ).

أبعاد وعمليات COBIT

INFORMATION SYSTEMS AUDIT AND CONTROL ASSOCIATION, 2012, P.

| أبعاد COBIT | عمليات COBIT | |
|---|---|---|
| التقييم، والتوجيه، والمراقبة المستمرة<br>Evaluate, Direct&Monitor | وضع إطار عمل للحوكمة | EDM1 |
| | التأكد من تحقيق قيمة مثالية | EDM2 |
| | التأكد من تحسين المخاطر | EDM3 |
| | التأكد من استغلال الموارد بالطرق المثلي | EDM4 |
| | التأكد من شفافية أصحاب المصالح | EDM5 |
| | تحديد إطار عمل لإدارة تكنولوجيا المعلومات | APO1 |
| | تحديد الاستراتيجية | APO2 |
| | إدارة هندسة المشروع | APO3 |
| | إدارة الابتكار | APO4 |
| | إدارة المحفظة | APO5 |
| | إدارة الموازنة، والتكاليف | APO6 |
| | إدارة الموارد البشرية | APO7 |
| | إدارة العلاقات | APO8 |
| | إدارة اتفاقيات الخدمات | APO9 |
| | إدارة الموردين | APO10 |
| | إدارة الجودة | APO11 |
| | إدارة المخاطر | APO12 |
| الأنشاء، والاقتناء، والتطبيق<br>Build, Acquire&Implement | إدارة البرامج، والمشروعات | BAI1 |
| | تحديد المتطلبات | BAI2 |
| | تحديد وإنشاء الحلول | BAI3 |
| | دراسة تكنولوجيا المعلومات المراد تطبيقها | BAI4 |
| | إدارة التغير المؤسسي | BAI5 |
| | إدارة التغييرات | BAI6 |
| | إدارة تقبل التغير، والانتقال | BAI7 |
| | إدارة المعرفة | BAI8 |

| | | |
|---|---|---|
| التسليم، والخدمة، والدعم<br>Deliver, Service &Support | إدارة التشغيل<br>إدارة الأصول<br>إدارة التدريب<br>إدارة طلبات الخدمات، والحوادث<br>إدارة المشاكل<br>إدارة الاستمرارية<br>إدارة أمن الخدمات<br>إدارة رقابة العملية | DSS1<br>DSS2<br>DSS3<br>DSS4<br>DSS5<br>DSS6<br>DSS7<br>DSS8 |
| المراقبة، والتقويم، والتقييم<br>Monitor,Evaluate &Assess | مراقبة وتقويم الأداء<br>مراقبة نظام الرقابة الداخلية<br>مراقبة، وتقييم الالتزام بالمتطلبات الخارجية | MEA1<br>MEA2<br>MEA3 |

## ثانيًا : معايير الأيزو ISO

١. معيار ( ISO / IEC 27001:2013 ): تم تعديل هذا المعيار، وأصدر في ستمبر ٢٠١٣ وهو يحدد بشكل رسمى المتطلبات الإلزامية لنظام إدارة أمن المعلومات. كما يوفر هذا المعيار إطاراً للإدارة الشاملة الذى تقوم الشركة من خلاله بتحديد، ومعالجة المخاطر الأمنية للمعلومات، ويضمن أن الترتيبات الأمنية تم ضبطها بدقة لمواكبة التغييرات الأمنية التي تحدث، واكتشاف نقاط الضعف.

٢. معيار ( ISO / IEC 27002:2013 ) : يعرف هذا المعيار في السابق ب ISO 17799 وتم تعديله في عام ٢٠٠٥ ثم في عام ٢٠١٣ ليظهر بهذه الصورة، وهو معيار يوضح الممارسات الجيدة لأمن المعلومات، ويعمل على تقديم إرشادات توجيهية مفصلة حول كيفية تنفيذ إطار إدارة الأمن، وكيفية الالتزام بالقوانين واللوائح، والمعايير، ويتعلق هذا المعيار بأمن جميع أشكال المعلومات مثل: بيانات الكمبيوتر، والوثائق، والمعرفة، والملكية الفكرية، وليس فقط أمن تكنولوجيا المعلومات.

٣. معيار ( ISO / IEC 27016: 2014 ): إصدر هذا المعيار في ٢٠١٤ ويهدف إلى تقديم المبادىء التوجيهية القائمة على الممارسات الجيدة المقبولة عمومًا، والتي يمكن استخدامها، وفهمها من قبل أصحاب الخبرة في مجال أمن المعلومات، والمديرين، وذلك لمناقشة الخطوات الإجرائية، والبدائل المتاحة لبرنامج أمن المعلومات من حيث النتائج المالية المتوقعة، وبمعنى آخر فإن هذا المعيار يهدف إلى تقديم مبادىء توجيهية حول كيفية قيام الشركات باتخاذ قرارات لحماية أمن المعلومات، وفهم النتائج الاقتصادية لهذه القرارات في إطار متطلبات التنافس على الموارد.

٤. معيار ISO/IEC 27038:2014 أصدر هذا المعيار في مارس ٢٠١٤ ويسمى أيضًا بمعيار التنقيح Redaction ويعني إبعاد المعلومات الحساسة مثل: أسماء المواقع التي يجب أن تظل مجهولة، ومختلف المعلومات الشخصية التي يجب أن تبقى سرية للغاية من داخل الملفات الأصلية حتى لا يتم نشرها لأطراف ثالثة، أو لعامة الناس. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد الخصائص التكنولوجية للقيام بعملية التنقيح الرقمى على الوثائق الرقمية. كما يحدد متطلبات أدوات برامج التنقيح، وطرق الفحص، والاختيار التي تمت على عمليات التنقيح الرقمى التي تم الانتهاء منها بشكل آمن.

**ثالثًا: معيار (ITIL) INFORMATION TECHNOLOGY INFRASTRUCTURE LIBRARY**

يعتبر معيار ITIL مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أكثر المناهج قبولاً في العالم لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، تم وضعه من قبل مكتب التجارة الحكومى في المملكة المتحدة، وهو عبارة عن مجموعة من الأرشادات لأفضل الممارسات في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، فهو يصنف العمليات والوظائف، والهياكل التي تعمل على تدعيم خدمات تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مقدمي الخدمة، ويعتبر أمن المعلومات واحداً من العديد من العمليات التي يصنفها معيار ITIL ويتكون معيار ITIL من ثمانية جوانب رئيسة هي: دعم الخدمة، وتوصيل الخدمة، وإدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأصول (البرمجيات)، والتخطيط لتنفيذ إدارة الخدمات، والتنفيذ على نطاق صغير.

**نظرة عامة**

إن قيام الشركات بتطبيق معايير حوكمة أمن المعلومات متمثلة في معايير الأيزو ISO/IEC 27K ومعيار COBIT5 ومعيار ITIL كإطار عمل متكامل لحوكمة أمن المعلومات حيث لا يمكن لأحد من تلك المعايير منفرداً أن يفي باحتياجات ومتطلبات الشركة في تحقيق أهدافها سوف يحقق لها العديد من الفوائد، والمميزات وتحقيق للأهداف الاستراتيجية المرجوة في تطبيق حوكمة أمن المعلومات، وفي الحد من المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات الإلكترونية بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية على وجه التحديد، وتحقيق رؤية، وأهداف الشركة الاستراتيجية. (زيود وآخرون، ٢٠١٤)

**دور محوري لقانون (SOX) SARBANES- OXLEY**

يعد هذا القانون ذا أهمية بالغة لتكنولوجيا المعلومات وإن الهدف منه العمل على حماية وإصلاح وظيفة شركات المحاسبة العامة من أجل الوصول لقرارات آمنة. وقد وقع كقانون للرقابة الداخلية عام ٢٠٠٢ شاملاً على معايير موثوقية لتطبيقها على الشركات لحماية المستثمرين من حالات الغش، والتلاعب، وزيادة ثقتهم في إفصاح الشركات. ويركز تحديداً SOX على التقارير المالية، والتي تعد إلكترونيًا لزيادة الثقة بها. ( منصور، ٢٠١٥ )

**تقدير مخاطر نظم تكنولوجيا المعلومات**

عند القيام بتقدير مخاطر نظم تكنولوجيا المعلومات: لابد من أن تقوم المنشأة بتحديد الحدث الذي ينطوي على قدر من الخطورة، واحتمال وقوع هذا الحدث. ومن العوامل الهامة التي ينبغي وضعها في الاعتبار حال تقدير احتمال حدوث الخطر/ الآثار المترتبة عليه:

٥. عدم توافر برامج التطبيقات الملائمة.

٦. ارتفاع مستوى تعقد برامج التطبيقات الخاصة بنظم تكنولوجيا المعلومات.

٧. عمر نظام تكنولوجيا المعلومات/ برامج التطبيقات.

٨. المشاكل السابقة التي كان يعاني منها نظام تكنولوجيا المعلومات/ برامج التطبيقات.

**إدارة المخاطر في أمن المعلومات**

يعد وقوع المخاطر الأمنية من المؤثرات السلبية في أداء أى نظام للمعلومات، لذلك لابد من مواجهتها، ومن هنا نشأ مفهوم إدارة المخاطر في مجال أمن المعلومات، والاستجابة للمخاطر من خلال الخطوات التالية:

١. تجنب المخاطر: عن طريق تجنب استخدام تقنيات لا تستطيع المنظمة حماية النظام من المخاطر المحتملة الناتجة عن استخدامها. ( مثلاً عدم قدرة المنظمة على استخدام تطبيقات التشفير، وحماية البيانات من الاعتداء الخارجى فمن الأفضل عدم ربط النظام بشبكة الانترنت، والاكتفاء بشبكة محلية على مستوى المنظمة ).

٢. تقليل المخاطر: من خلال تنفيذ ضوابط التخفيف من المخاطر أى استخدام وسائل حماية قوية، والالتزام بمعايير أمن المعلومات العالمية، والتوصيات المرتبطة بها عند تطوير نظم المعلومات.

٣. قبول المخاطر ضمن الحدود المقبولة : إذا كانت تكلفة التأمين تزيد عن العائد المتوقع، يتطلب ذلك تقييم الأصول المعلوماتية للشركة، وتحديد قيمتها، وتكلفة المخاطر التي قد تتعرض لها، ولا مانع من قبول بعض المخاطر التي تزيد تكلفة تأمينها عن تكلفة تلك المخاطر في حال حدوثها، ويتتم توثيق ذلك، ومراجعته في المستقبل.

٤. نقل المخاطر ليتحملها طرف آخر: على سبيل المثال: التأمين على التكنولوجيا المستخدمة لدى شركة التأمين.

٥. وقف العمل بالنظام والبدء بتطوير نظام أكثر أمانًا: وهذا يحدث في حالة وقوع المخاطر، وتفشل سبل الحماية المتبعة من منعها مما يلحق ضررًا كبيرًا في نظام المعلومات، ومكوناته المختلفة بسبب الثغرات الأمنية المتعددة. (الذنيبات، ٢٠١٥)

**إجراءات الرقابة الداخلية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات**

يمكن أن تصنف إجراءات الرقابة الداخلية التي تصمم على أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى الفئات التالية:

٦. إجراءات الأمن (Security Controls): التي تهدف إلى منع الوصول، والتعديل غير المرخص به/ أو إلحاق الضرر بالمعلومات.

٧. إجراءات النزاهة (Integrity Controls): التي تهدف إلى التحقق من مدى دقة، واتساق المعلومات الخاصة بالشركة، وخلوها من الغش، والفساد.

٨. إجراءات الطوارئ (Contingency Controls): التي تهدف إلى التحقق من إجراء النسخ الاحتياطي للمعلومات الخاصة بالمنشأة، ووجود خطة لإستعادة أنشطة، وعمليات المنشأة بعد حدوث آية أزمة عارضة.

٩. إجراءات الرقابة العامة (General Controls): التي تهدف إلى التحقق من مدى فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات بصورة عامة، والتحقق كذلك من الاستخدام الملائم لأنظمة الحاسب الآلي.

١٠. إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة ببرامج التطبيقات (Application Controls): والتي تصمم خصيصًا على كل برنامج، لمنع، واكتشاف، وتصحيح أية أخطاء في التشغيل.

١١. Software control: والتي تهدف إلى منع الوصول غير المرخص به إلى نظم Software الخاصة بالشركة.

١٢. إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بشبكات الاتصال ( Network Controls ): التي تهدف إلى منع الوصول غير المرخص به إلى البيانات التي يتم تداولها عبر شبكات الاتصال.

## المراجع


١. زيود، وآخرون، ( ٢٠١٤ ). تحديد مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصرف التجاري السوري باللاذقية وفق إطار عمل COBIT. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات التعليمية. المجلد ٣٦. العدد ٢. ص ١٨٩–٢١٠.

٢. حداد، حسام باسم يوسف، ( ٢٠١٣ ). مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن دراسة ميدانية باستخدام أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها COBIT5. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة الزرقاء.

٣. الحسناوي، عقيل حمزة حبيب، الموسوي، انعام محسن، ( ٢٠١٧ ). دور حوكمة تقنيات المعلومات في تقليل مخاطر تدقيق نظم معلومات المحاسبة المحوسب في ظل إطار عمل ( COBIT ) للرقابة الداخلية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد ٩، العدد ٣.

٤. نصور، ريم محمد، ( ٢٠١٥ ). أثر حوكمة تقنيات المعلومات علي جودة التقارير المالية دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه. جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. سوريا.

٥. يعقوب، فيحاء عبد الله، نعيم، علي حميدا، ( ٢٠١٤ ). دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت علي وفق أطار COBIT. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المجلد ٩. العدد ٢٨. ص ٨٩– ١٢٠.

٦. عوض، أيه عادل محمد، ( ٢٠١٦ ). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تحليل التكلفة والعائد لقرارات الاستثمار الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة القاهرة.

# القيادة النبوية منهجية عالمية للارتقاء

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي والدراسات

أثار مفهوم الشخصية عدداً من الباحثين الذين حاولوا تفسير لماذا يكون بعض الأشخاص أكثر قدرة من الآخرين على ممارسة القيادة بشكل مؤثر، وذهب بعضهم إلى المساواة بين القيادة وقوة الشخصية، واتفق معهم جملة من الباحثين في تعريف القائد بأنه ذلك الشخص الذي تتوافر فيه أكبر عدد من السمات الشخصية، واعتبر بعض العلماء القيادة كمجموعة من السمات التي تمكن الفرد من جعل الآخرين يقومون بإنجاز مهمة ما، فنظرية الشخصية تنظر إلى القيادة كتأثير من جانب واحد بمعنى أن القائد هو الذي يمتلك مجموعة من الصفات تميزه عن غيره.

إن للقيادة كممارسة تأثير تتمثل في أنها نشاط يهدف للتأثير في الناس يدفعهم للتعاون من أجل تحقيق الأهداف المرسومة بدقة ووضوح تام. وعليه يمكن تعريف القائد في هذا الجانب بأنه الشخص الذي يمارس أعمالاً ذات تأثير إيجابي على الآخرين ويكون أكثر أهمية من تأثير أي عضو آخر من أعضاء الفريق. أما القيادة كفن وسلوك فيرى بعض الباحثين على أنها أفعال خاصة يكون فيها القائد منشغلاً بتوجيه وتنسيق عمل أعضاء جماعته، ويمكن أن يتضمن ذلك أعمالاً مثل هيكلة علاقات العمل، والثناء عليهم وتوجيههم، وإظهار العناية براحتهم ومشاعرهم، وهنا تعرف القيادة بأنها سلوك الشخص عندما يكون منشغلاً في توجيه أنشطة الجماعة.

والقيادة من منظور الإقناع ركز عليها عدد من الباحثين وخلصوا للقول أنها القدرة على تقرير ما يجب فعله ثم إقناع الآخرين بفعله، ويبرز القائد هنا من خلال كونه الشخص الذي له القدرة على إقناع أشخاص آخرين بأن يفعلوا ما يحقق الأهداف المشتركة وأن يحبوا فعل ذلك بقناعة تامة. ويمكننا القول أنه في أي موقف يحاول شخص ما أن يؤثر في سلوك شخص آخر أو مجموعة من الناس فهنا توجد القيادة، سواء كان ذلك في مجال الأعمال أو التعليم أو السياسة أو في الأسرة، فالقيادة المؤثرة هي القوة

الحيوية الأساسية التي تحفز الأفراد وتنظمهم وتدفعهم من أجل تحقيق الأهداف، ومن خلالها تحدد الاتجاه بوضوح والأهداف بعناية والاستراتيجية بدقة، وتشحذ الهمم وتلهب المشاعر وتدفع العاملين من أجل إحداث تغييرات رائعة، مما يجعلها تعمل في النهاية على الارتقاء برؤية الإنسان والنهوض بمستوى الأداء لديه إلى حدود أبعد، وبناء شخصيته إلى ما هو أبعد من حدودها الطبيعية.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه الأزمات والكوارث الفردية والجماعية والدولية، يزداد الاهتمام والبحث عن الحل الأمثل لإحداث تغيير جذري وتحسين الواقع المؤلم، والعمل على إحداث مستويات عالية من التغيير المنشود في الحياة، بعد تعثر المنهاج والرؤية وقصورها، ولا شك بأن الحل الأمثل والحاجة المبتغاة وجود القادة العظماء الذين يرتضون قدرهم ويسلكون طريق العلم والمعرفة والبصيرة والرؤية العالمية، محملين بالسلطة الأخلاقية، وقد أحدث الإسلام في هذا الطريق تغييرا نوعيا وكميا في حياة البشرية بما أسسه من منهج رباني تغيرت به نفوس معتنقيه أولا فأحدث ذلك تغييرا في مجتمعاتهم حتى وصل التغيير إلى آفاق المعمورة فتغير وجه الدنيا، وأضاء الإسلام سماء الإنسانية بنجوم آيات الكتاب والسنة لتهتدي بها في ظلمات الحياة إلى ما يسعدها.

إن مبادئ وأنظمة الفكر الإداري الإسلامي قائمة على عقيدة ثابتة لا تتغير، وقابلة للتطبيق في أي زمان ومكان، عكس المبادئ والنظريات التي طرحها الفكر الإداري الغربي، التي تختلف باختلاف قوانينه، بينما الفكر الإداري في الإسلام منهج حياة، وهو خير أداة للنهوض بالمجتمعات إذا أحسن تطبيقه، ونظرة معمقة وبحثية للتنظيم القيادي والإداري الذي وضعه الرسول صلي الله عليه وسلم للمجتمع نجد أنه نظامًا كفئًا وفعالا، طبقت فيه وظائف الإدارة بشكل فعال ومؤثر، ونظم الهيكل الإداري للدولة والتوجيه والرقابة بطريقة بالغة النجاح من المنظور القديم والحديث.

إن دراسة معمقة كذلك للقادة في كافة والبيئات واختلاف تأثيرهم ونمط شخصيتهم، لم تصل البشرية ولن تجد إنسانًا قائدا بلغ أعلى درجات الكمال البشري غير محمد صلى الله عليه وسلم، فشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم القيادية مثالية لم ولن توجد على ظهر هذه البسيطة مثلها، فهي شخصية كاملة في كافة نواحي بنائها وكل ظواهر عطائها البشري وكل عوامل بقائها، فقد كان نموذجًا رائعا في معاملته لأهله وفي قيادته في أسرته وقيادة المجتمع، نموذجًا في المعاملة، والمعاشرة، والرفق، واللين، والحب، والتوجيه، وقيادة الدولة وشؤون الرعية،كما اتسمت شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم القيادية في

القدرة على التأثير الفاعل والقيادة الناجحة والاستمرار بالدعوة تبليغًا وإقناعًا، فكان نعم القائد ونعم المعلم ونعم المربي.

بذلك نستطيع أن نقيم مدرسة القيادة والإدارة ومنهجية الارتقاء بالإنسان في كافة المجتمعات وتحقيق العدل والخيرية للعالم أجمع، مدرسة نبوية إدارية تجمع بين تحقيق الكفاية والعلمية، وسمو الأخلاق، ونظافة الممارسات، ترتكز على القيم الإنسانية الراقية، وتتفق مع الحاجات البشرية السامية، والاهتمام بشؤون النشاط البشري من حسن إدارة شؤون المجتمع وخدمته، من أجل تحقيق ما يرمي إليه من أهداف، وما تتطلبه هذه العمليات من تخطيط وتحديد الأهداف وتقدير للاحتياجات، وتوفير الإمكانيات، ومن تنسيق ورقابة وقيادة فاعلة مؤثرة حكيمة ببروز المواهب والمهارات القيادية في الأفراد.

# دور ديوان المحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة في الجهات الخاضعة لرقابته

**د. محمد محمد مظهر أحمد**

ديوان المحاسبة بقطر

**الحلقة ( ١ )**

مفهوم الحوكمة متجذر في الثقافة الإسلامية وفقه إدارة الدولة ففي ظل الدولة الإسلامية كان الهدف من دواوين المال هو اعانة المسلمين في نشر الرسالة المحمدية، وتوزيع العطايا، ومع تطور الدولة الإسلامية ظهر نموذج آخر للحوكمة يحمل بعدا سياسيا مهد لظهور النظم البرلمانية في الدول الحديثة هدفت الى الموازنة بين السلطات التشريعية والتنفيذية التي كان التأثير والرقابة متبادل فيما بينها.

إنه مع انتشار الفساد المالي والسلوكيات المالية والادارية المنحرفة؛ ظهرت أهمية الحوكمة الوطنية لتطبيق الرقابة الفعالة والصارمة على المال العام والخاص والمحافظة عليه، وتوجهت الآراء والفتاوى حول سبل إنفاق المال وتوجيه التصرفات المالية لتحقيق المصلحة العامة والخاصة، من هنا جاءت أهمية هذا الدراسة كونها تتناول قضية تعتبر من أهم المحاور التي تنادي بها المجتمعات المتقدمة على اختلاف انتماءاتها لمواجهة التحديات التي قد تواجهها في تمويل خطط التنمية وإدارة المال العام وترشيد الانفاق، وتحقيق الشفافية والنزاهة في الممارسات الادارية والمالية، والتي تنعكس بشكل مباشر على سياسة تلك الدول.

وتعاظم هذا الدور بحسب مراحل تطور الدولة وأجهزتها، ووفرة مواردها، بحيث أصبح الهدف من كل ذلك هو الحفاظ على الموارد وضمان الاستخدام الأمثل لها.

حديثا هذا الاهتمام لم يكن بمعزل عن البيئة الاقليمية والدولية المحيطة أو العالمية والتي عانت بدورها من أزمات مالية، وبدأت الأصوات تتعالى مطالبة بوضع مبادئ للحوكمة الوطنية، وكانت المبادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي أصدرت مبادئ الحوكمة في العام ١٩٩٩، وقد ركزت على الجوانب التالية:

١. ماهية الرقابة المالية والادارية

٢ . تطوير النظام المحاسبي الحكومي

٣ . تأسيس وحدات للمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية

٤ . إعداد لائحة موحدة للمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية

٥ . تبنى استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية بالأجهزة الحكومية .

٦ . تطوير بعض الأنظمة واللوائح والإسهام في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة .

٧ . بناء القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية .

٨ . تبنى وتطبيق مفهوم الرقابة الايجابية الشاملة .

٩ . مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد .

أيضا الأجهزة العليا للرقابة المالية بدورها واكبت هذه التطورات وأكدت على تعزيز الحوكمة الوطنية من خلال ممارسة رقابتها على حوكمة أجهزة الدولة والشركات والمؤسسات العاملة فيها وفقًا لأداء أنظمتها المالية والادارية والمحاسبية، وتطوّر ممارساتها، حرصا منها على تحسين مخرجات تلك الأنظمة، وهذا الاجراء ارتبط بشكل مباشر بتطوّر الدولة وإدخال معايير الحوكمة عليها .

## الفصل الأول : الحوكمة الوطنية الرشيدة

### المبحث الأول : مفهوم الحوكمة وتعريفها ومبادئها ومعاييرها

مفهوم الحوكمة : تباينت مفاهيم الحوكمة المتبناة بين مختلف المنظمات الرسمية أو البحثية أو القانونية منها ما أطلق عليها الرقابة الرشيدة ومنها من جعلها رقابة الحوكمة أو الرقابة على الحاكمية ومنهم من جعلها الرقابة الرشيدة على الإدارة الرشيدة، إلا أنهم اتفقوا على الأبعاد الأربعة للحوكمة :

١ . البعد القانوني : السبل التي تسوق الى أنجع الممارسات في اتخاذ القرار والتدخل المنضبط في الوقت الملائم ابتغاء حماية حقوق الأطراف المعنية من خلال نظام مؤسسي وتنظيمي داخلي شامل للشركة .

٢ . البعد الاقتصادي : خلق بيئة استثمارية آمنة وتحقيق قدر من الطمأنينة للمستثمرين من خلال توافر عوائد على استثماراتهم، إضافة الى بسط الحماية المتوازنة بين حقوق الأقلية والأغلبية والمساهمين .

٣ . البعد الاجتماعي : المسؤولية الاجتماعية للدولة والمؤسسات والشركات وتحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال ممارستها لنشاطها، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد، وخلق فرص العمل، والعمل على تكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص[1] .

٤ . البعد الرقابي : المسؤولية الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية ووحدات التدقيق الداخلي في تلبية متطلبات الرقابة الشاملة والمستمرة على كافة الأنشطة داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى من خلال قياس بيئة الرقابة وتقييم المخاطر، وإضفاء الموثوقية على التقارير المالية وغير المالية والايضاحات التي يتعين اعدادها .

بالجودة، ودعم النزاهة والشفافية والموضوعية والافصاح في التصرفات الإدارية والمالية للإدارة العليا .

أيضا تباينت التعاريف : فمثلا مؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) عرفت الحوكمة بأنها ( مجموعة الوسائل والأنظمة التي يتم بوساطتها إدارة الشركة والتحكم في أعمالها ) .

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ( OECD ) فقد عرفتها بأنها[2] : مجموعة العلاقات التي تربط بين الأشخاص المنوطين بإدارة الشركة والإدارة التنفيذية وحملة الأسهم .

من خلال ما سبق نجد أن تعريف الحوكمة يبنى على مفهومين :

- نظام يتم من خلاله توجيه منظمات الأعمال وممارسة آليات الرقابة عليها .
- مجموعة القواعد والإجراءات التي تعنى بالإدارة والرقابة على الشركة من خلال تنظيم الأدوار بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح، إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية الملقاة على عاتق الشركة .

البنك الدولي بدوره عرف الحوكمة بأنها الحكم المعتمد على تقاليد ومؤسسات يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة بهدف خدمة الصالح العام[3] .

أيضا أصدرت لجنة الحوكمة العالمية عام ١٩٩٥ . تعريفا للحوكمة الوطنية "الحوكمة هي مجموعة الأساليب المختلفة التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص من أجل إدارة شؤونهم المشتركة . وهي إجراء ثابت يمكن من خلاله حل النزاعات أو مواءمة المصالح المتضاربة أو إقامة تدابير

---

1- محمد نادر احمد مرعي، حوكمة الشركات العائلية في دولة قطر، التحديات والبدائل، جامعة قطر، كلية القانون، رسالة ماجستير، 2017، الدوحة

2- د. ناصر عبدالحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2014.

3- سني إسماعيل، دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز وخدمة الحوكمة الرشيدة، مجلة الرقابة المالية، عدد72، حزيران 2018.

تعاون. وتشمل الحوكمة المؤسسات الرسمية إلى جانب الأنظمة المكلفة بالسهر على تطبيق القانون أو أي آليات غير رسمية يتفق بشأنها الأفراد والمؤسسات أو يعتبرونها مناسبة لحفظ مصالحهم".

عندما يستخدم مصطلح "الحوكمة" لغرض إجراء تحليل أو بحث، أو لوصف الوضع السياسي في بلد ما، غالبًا ما يعني بها الحوكمة الوطنية. وللحوكمة بهذا المعنى سماتها الخاصة:

١٧. بمعنى **هيئات الحكم**، تشمل الحكومة والمواطنين والمنظمات غير الحكومية وما تبقى من قطاع العمل الأهلي.

١٨. وبمعنى **آلية الحوكمة**، تشمل الإدارة والتنسيق الحكوميين واستقلالية المجتمع المدني وضبط الأسواق، إلى جانب التفاعل بين المركز والأطراف على المستوى المحلي، والتفاعل بين الأقاليم.

١٩. ومن زاوية **المبادئ**، تنطوي الحوكمة الوطنية على التمسك بالمساءلة والشفافية والديمقراطية والشرعية والإنصاف والعدالة.

٢٠. ومن زاوية **الأهداف**، تنطوي الحوكمة الوطنية العدالة والإنصاف الاجتماعيين، الوئام والاستقرار، الازدهار الوطني، وصون ودعم مصالح المواطنين.

وبإيجاز، فالحوكمة الوطنية تشمل الرقابة والإدارة وتوفير الخدمات في الإطار الوطني الاجتماعي عن طريق استعمال السلطات والوسائل الوطنية لغرض ضمان الأمن الوطني، والدفاع عن المصالح الوطنية وصون حقوق المواطنين، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالتطوير العلمي[1].

وتستلزم الحوكمة الجيدة على المستوى الوطني، توافر عدد من الأمور الجوهرية مثل: دولة القانون، الكفاءة، المسؤولية، التفاعل، الشفافية، ومشاركة المواطنين.

والتي يمكن التعبير عنها من خلال معايير الحوكمة الوطنية الرشيدة والتي تشمل:

١. مبررات ملكية الدولة للمؤسسات والشركات

٢. دور الدولة كمالك من حيث المساءلة والمهنية والفعالية والالتزام بالمعايير

٣. التكافؤ في المعاملة بسوق الأوراق المالية من حيث التنافسية والخضوع للضرائب وحقوق أصحاب المصلحة والفصل بين وظيفة الدولة كمالك ووظائف أخرى قد تؤثر في أوضاع الشركات.

1 د. أيمن فتحي الغباري، آليات الأجهزة العليا للرقابة في دعم الحوكمة الوطنية،2016، https://drayman.net/

٤ . المعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين الآخرين

٥ . العلاقة مع أصحاب المصالح وممارسة الأعمال بمسؤولية

٦ . الإفصاح والشفافية بما يتعلق بالبيانات المالية وغير المالية وفق المعايير وخضوعها للمراجعة ووضع نظم تقارير متسق مع أهداف الشركة ومع النتائج المطلوبة ومع هيكل الحوكمة والملكية، ويبين بشكل خاص مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم والمساعدات والمخاطر والعمليات المهمة في الشركة ومسائل ذات صلة بالعاملين وأصحاب المصالح .

٧ . مسؤوليات مجالس الإدارة[1] .

٨ . البيئة الرقابية .[2] .

أما معايير حوكمة الأجهزة العليا للرقابة فقد اعتمدت على تنظيم العلاقات القائمة بينها وبين الجهات الخاضعة لرقابتها من خلال :

١ . تلبية متطلبات الرقابة الشاملة والمستمرة على كافة الأنشطة المطبقة والمنعقدة داخل الجهات

٢ . قياس بيئة الرقابة

٣ . تقييم المخاطر

٤ . تقييم وسائل الاتصال وانتقال المعلومات

٥ . متابعة أنشطة الرقابة

٦ . الإفصاح عن السياسات من خلال القوائم المالية المعدة بجودة ونزاهة

٧ . الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية التي تتسم بالشفافية والتي تسهّل على أصحاب المصلحة الحصول على الفهم الدقيق الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة .

٨ . إضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على القوائم المالية والايضاحات بعد بذلهم العناية المهنية اللازمة وفق معايير المراجعة المتعارف عليها .

1 المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكم الشركات المملوكة للدولة، 2015، - https://www.oecd - ilibrary.org/docserver/9789264274273 ar.pdf?expires=1577774763&id=id&accname=guest&checksum=8800AD5A992CEA9BC452D3EE06BD1EF6

2 د. سلامة عبد الصانع علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

## المبحث الثاني: تحديد المشكلات التي أدت الى نشوء الحوكمة في دولة قطر

مع بروز مفهوم الحوكمة والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقة بين مختلف المستويات القيادية سواء في المؤسسات أو الأجهزة الحكومية أو الشركات وبين إدارات الرقابة الداخلية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمساهمين وأصحاب المصالح، بدأت الدولة بإصدار التشريعات المناسبة لمواكبة هذا المفهوم بهدف تحفيز الاستثمارات وحماية أصحاب المصالح وترسيخ دعائم العمل الديمقراطي في الدولة.

البداية كانت بإصدار قانون الشركات التجارية رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، بهدف تيسير الإجراءات ذات الصلة بتأسيس الشركات وتسهيل دخول السوق أمام المستثمرين والاستفادة من التجارب الدولية في حماية مصالح أصحاب رأس المال.

بعد ذلك صدر القانون رقم ( ١١ ) لسنة ٢٠١٥، الذي نظم فيه المشرع قواعد الحوكمة في المواد ( ١ – ١٨ – ٢٤ )، حيث عرف في المادة الأولى منه الحوكمة بأنها: (( النظام الذي من خلاله يتم إدارة الشركات التجارية والتحكم بها، وتحدد قواعد الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة )).

ونصت المادة ( ١٨ ) منه على (( فيما عدا الشركات الخاضعة لرقابة مصرف قطر المركزي، يصدر الوزير القرارات المنظمة للحوكمة بالنسبة للشركات المساهمة الخاصة، أما بالنسبة للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي فتصدر الهيئة القرارات المنظمة للحوكمة الخاصة بها )). (( وفي جميع الأحوال يلتزم مجلس إدارة الشركة بتطبيق القرارات المنظمة للحوكمة المشار إليها، ومراعاة ألا تتضمن وثائق تأسيس الشركات ما يتعارض مع تلك القرارات )).

أما من حيث تنظيم التشريعات المتعلقة بالحوكمة فتجلت في قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم ( ١٤ ) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ( ٣٣ ) لسنة ٢٠٠٥ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث اشارت المادة ( ١٨ ) إلى اختصاص الهيئة في اعداد وإصدار النظم والقرارات المتعلقة بالحوكمة للشركات المدرجة في السوق المالي.

كما نصت المادة ( ٧ ) من قانون مصرف قطر المركزي الصادر بالقانون رقم ( ١٣ ) لسنة ٢٠١٢ على أن يتولى المصرف وضع الضوابط والتعليمات والارشادات الخاصة بحوكمة الشركات الخاضعة لإشرافه.

وعليه فإن قانون الشركات الجديد يعد بمثابة القواعد العامة لنظام الحوكمة وفي الوقت ذاته أسند اختصاص اصدار القرارات المنظمة للحوكمة لمحافظ المصرف بالنسبة للمؤسسات المالية ولهيئة قطر للأوراق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في السوق أما الشركات المساهمة فيصدر تلك القرارات وزير الاقتصاد[1].

وتنفيذا لهذا النص التشريعي فقد أصدر محافظ المصرف مبادئ حوكمة البنوك بموجب التعميم رقم أ.ر. ٦٨/ ٢٠١٥ الى جميع البنوك العاملة في دولة قطر ومؤسساته[2].

كما أصدر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية القرار رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠١٤ بإصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسة.

إلا أنه لم يلحظ إصدار أي قرار من وزير الاقتصاد والتجارة بشأن قواعد الشركات المساهمة الخاص بها.

أما على مستوى المنظمات الدولية فقد سعت الانتوساي لاستصدار المعايير المناسبة لدعم وترسيخ مفهوم الحوكمة في الأجهزة العليا للرقابة وركزت على تقديم الخدمات لمواجهة التطور في مفهوم الحوكمة الرشيدة بما يتوافق ومتطلبات الرقابة الشاملة والمستمرة على كافة الأنشطة داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى من خلال قياس بيئة الرقابة وتقييم المخاطر ووسائل الاتصال وانتقال المعلومات ومتابعة أنشطة الرقابة والافصاح عن مجموعة السياسات الخاصة بكل جهة من خلال القوائم المالية التي يتعين اعدادها بالجودة والنزاهة والافصاح[3].

إضافة الى الإيضاحات المرفقة بهذه القوائم والتي تكون بدرجة عالية من الشفافية تسهل على مجموعة المهتمين دراسة وضع المؤسسات والحصول على فهم دقيق يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار.

وقد سعت الأجهزة العليا للرقابة لإضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على هذه القوائم والايضاحات من خلال بذلهم العناية المهنية اللازمة وفق معايير المراجعة الدولية.

## المبحث الثالث: الحوكمة وأهميتها لمؤسسات وأجهزة الدولة والشركات العاملة فيها.

بعد الأزمات الكبيرة التي عصفت في الكثير من كبريات الشركات العالمية كان لابد من البحث عن وسيلة لتحسين وتغيير الصورة التي رسخت عند الرأي العام بهدف استعادة ثقة المساهمين والمستثمرين

1 د. ياسين الشاذلي، الوجيز في شرح قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، 2017، Lexis Nexis، الدوحة.

2 د. محمد عبدالعزيز الخليفي ود. محمد أبو الفرج ود. المعتصم بالله الغرياني، عمليات البنوك وفقا لقانون التجارة القطري رقم 27 لسنة 2006، مصرف قطر المركزي، 2015، الدوحة.

3 د. أيمن فتحي الغباري، آليات الأجهزة العليا للرقابة في دعم الحوكمة الوطنية،2016، https://drayman.net/

وكانت البداية بعد صدور القانون الأمريكي ( sarbans oxley ) الذي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة[1].

حيث أصبح لزاما على الشركات ابراز سياساتها واستراتيجياتها المتبعة عند اتخاذ القرارات ومن ثم تنظيم علاقاتها الداخلية بين جميع مكوناتها وعلاقاتها الخارجية مع أصحاب المصالح ومع أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية.

ان تأثير الادارة العليا على تكوين مجلس الإدارة فضلا عن المشكلات في استقلالية المجلس الاشرافي والتعويضات الكبيرة التي يتلقونها مقابل السكوت أو تجيير المشاكل سوف يتم التغلب عليها لو تم تطبيق معايير حوكمة رشيدة، فالحوكمة لها دور كبير في تشكيل وتثبيت قواعد وإجراءات صناعة القرار وتحقيق المستوى الأفضل من الفحص والضبط والرقابة المتوازنة؛ إضافة إلى تقوية ثقافة المسؤولية والمساءلة من خلال وضع وتطوير نظام للقياس والتقييم، والحوكمة توفر هيكلاً تنظيمياً يتم من خلاله تحديد أهداف الأجهزة والمؤسسات والشركات وسبل تحقيقها.

وبالتالي يمكن اجمال أهداف الحوكمة كما وردت في دليل رقابة الحوكمة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون بمايلي[2]:

- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام وحماية الأصول
- جذب الاستثمارات والتنمية المستدامة وتعزيز فرص تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.
- انشاء أنظمة لإدارة مخاطر وتخفيف آثار الأزمات المالية
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير التي تحد من التلاعب والفساد وسوء الإدارة
- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة وحماية المصالح والموجودات
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة الأنشطة وإجراءات المحاسبة
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع وكسب ثقة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية.

1 د. علي حسين الدوغجي، فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.2009، https://www.researchgate.net/

2 أجوان البحر وأريج المجلي، دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الحوكمة بالجهات المشمولة برقابته، ديوان المحاسبة الكويتي،2016.

## المبحث الرابع: دور المنظمات الدولية في تعزيز الحوكمة

**أولا**: دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دعم الحوكمة:

لقد كان للعديد من المنظمات الدولية الأثر الكبير في تعزيز حوكمة الشركات من خلال تبني وتطبيق مفهوم الحوكمة والمساعدة في دعم مسيرة العديد من المؤسسات نحو الحوكمة كما هو الحال في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) والتي انبثق عنها المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ( GCGF )، ومؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) التابعة للبنك الدولي والتي انبثق عنها مركز المشروعات الدولية الخاصة ( CIPE )، والصندوق الوطني للديمقراطية ( NED ) والذي اصدر الدليل العملي إلى حوكمة الشركات ( Guide_LAC_FULL_REPORT )،

وتسعى المنظمات الدولية الى تقديم دليل عملي لحوكمة المؤسسات يُترجم المبادئ الرئيسة إلى ممارسة فعلية للوصول إلى نتائج ملموسة، إضافة إلى بيان كيفية استخدام هذا الدليل، ليكون عونا وحافزا للمدراء، وكبار المديرين والمقصود من هذا الدليل أن يكون مثالا واقعيًا للتنفيذيين، والمساهمين ذوي الحصة الحاكمة، وواضعي التشريعات، وغيرهم، في محاولاتهم لتحسين ممارسات حوكمة الشركات القائمة. ويمكن أن يُستخدم الدليل كمصدر إلهام بشكل عام، باعتباره نموذجًا للعمل الذي قامت به بعض الشركات، أو كمادة للتدريس أو الاستشارة في معاهد المدراء ومعاهد حوكمة الشركات. وبغض النظر عن الاستخدام النهائي له، فإن الهدف من الدليل هو طرحه للمناقشة والمناظرة والعمل[1].

وقد بنيت هيكلية الدليل في القسم الأول: على عوامل التحفيز باعتبارها أسباب رئيسة للاستثمار في الحوكمة. وتناولت تفصيلا هذه العوامل باعتبارها قادرة على تحفيز التغيير، والحصول على رأس المال، وجذب المستثمرين، وتحفيز العاملين، وإدارة المخاطر، وإدارة النمو، وتعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية.

أما مجالات التحسين فتتمثل في

- زيادة فاعلية مجلس الإدارة من خلال تحسين وتحديد وظائف المجلس.
- تفعيل تحمل المسؤولية بصورة أفضل وزيادة مستوى مهنية الإدارة العليا.

1- تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تجارب وحلول، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات - فبراير 2011.

- إدارة المخاطر والرقابة: باستشراف المخاطر وتأسيس ضوابط داخلية تساعد على الحد من درجة الارتياب، وتخفيف حدة المشكلات في حالة وقوعها.
- الشفافية: تبني ممارسات الشفافية – مثل الاتصالات الواضحة وجودة التقارير السنوية – يساعد على زيادة الشراكات في الأعمال، وعلى وجود علاقات أفضل مع أصحاب المصالح، وزيادة خيارات التمويل، والتقليل من المشكلات في المشروعات العائلية.
- حوكمة المشروعات العائلية: إدخال ممارسات الحوكمة الرشيدة تسمح للمشروعات العائلية باستيعاب التغيرات في العائلة، ومعالجة قضايا الملكية والتوظيف وتعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية.

وبالتالي هذا الدليل يهتم برفع مستوى الالتزام، وليس باستيفاء نقطة ما فحسب، بل بالقيام بما هو صحيح بعد نشر القناعات اللازمة عند المسؤولين على تنفيذ الحوكمة؛ ومن ثم بث ثقافة تقوم على الممارسة السليمة من خلال القيادة« . حسب "فيليب ارمسترونج" |رئيس، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات[1].

فالالتزام باللوائح التي تضعها المنظمات الدولية المهتمة بالحوكمة يعد خطوة مبدئية واجبة نحو حوكمة رشيدة للشركات، غير أنها لا تكفي في ذاتها للوصول إلى معايير رفيعة لأفضل ممارسات حوكمة الشركات. ومن أجل الالتزام الذي يتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات، ينبغي أن يكون مجلس الشركة مقتنعًا بأن تطبيق ممارسات حوكمة الشركات تستحق الجهد المبذول، سواء كانت المعايير إلزامية أو تطوعية. ويتناول هذا القسم من الدليل تفصيلا بعضًا من منافع تحسين حوكمة الشركات، بما فيها الحصول على رأس المال، ورفع تحفيز العاملين، وإدارة المخاطر، وإدارة النمو، ومعالجة تعاقب الأجيال.

وغيرها الكثير سواء كانت على المستوى الدولي أو الاقليمي أو المحلي، حيث أُخضعت الحوكمة في العديد من الشركات لفحص صارم من قبل مؤسساتها ويعتبر هذا العمل نوع من المساهمة في تطوير القطاع الخاص في الأسواق الناشئة، مما ينعكس بالتالي على الاقتصاد.

حاليا إدراك منافع الحوكمة الرشيدة للشركات في المنطقة بدأ بالازدياد. ففي غضون السنوات القليلة الماضية تأسست العديد من معاهد حوكمة الشركات أو معاهد الادارة؛ مما يدل على الطلب المتنامي على معلومات حوكمة الشركات، وكذلك التدريب والإرشاد للشركات لتحسين ممارساتها. وقد أصدرت دول عديدة – وبينها قطر والكويت والجزائر والبحرين ومصر ولبنان والمغرب وعمان وتونس – مدونات لقواعد

[1] المرجع السابق

حوكمة الشركات. غير أن العديد من الشركات لا تزال ترى أن تنفيذ النظام بأكمله أمر مضن. وسواء كانت المعايير والمبادئ إلزامية أو تطوعية، فإن سر نجاحها يكمن في فهم القائمين على الشركات بأنها تساعدهم على جنى منافع أكبر من المعتاد حتى مع التقدم التدرجي تجاه تلك المبادئ.

**ثانيا: دور الأنتوساي والأرابوساي في دعم الحوكمة الوطنية الرشيدة**

تلعب منظمتا الانتوساي والأرابوساي دورا محوريا في دعم النهوض بالحوكمة الوطنية الرشيدة من خلال تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية على تطبيق المعايير المهنية، وتعزيز بناء القدرات وتبادل المعرفة بين الأعضاء وذلك كما يلي[1]:

- الاستمرار في تحديث المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية وصياغة مبادئ الانتوساي التوجيهية للحوكمة الجيدة. والحفاظ على قابلية تلك المعايير للتطبيق من أجل النهوض بالحوكمة الوطنية.
- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية على اعتماد وتطبيق المعايير الدولية وتبادل الخبرات المكتسبة والتشاور حول المشاكل التي تواجهها مختلف الأجهزة الرقابية. وتوفير المساعدة اللازمة لها من أجل وضعها موضع التنفيذ.
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة أو المؤسسات الأكاديمية بشأن الحوكمة الوطنية الرشيدة لتحسين المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة للحوكمة. وتعزيز الادراك العام لدور تلك الأجهزة في تعزيز الحوكمة.
- الاستمرار في تعزيز بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية بطرق مختلفة ومنها الاقتداء بالممارسات الجيدة لدى مختلف أجهزة الرقابة. وتقاسم أساليب ونتائج العمليات الرقابية، وإجراء مراجعة النظير وتقييم أداء الأجهزة الرقابية، وتنظيم برامج تدريبية وحلقات دراسية.
- الاستمرار في تعزيز الاتصال والتنسيق والحوار مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والهيئات المهنية ومؤسسات البحوث لدعم المشاركة الفاعلة في الحوكمة بشكل أعمق.

[1] مرجع سابق، علي حسين الدوغجي

## الفصل الثاني: الأجهزة العليا للرقابة المالية ودورها في زيادة فاعلية الحوكمة

### المبحث الأول: علاقة الحوكمة بالأجهزة العليا للرقابة المالية

علاقة الحوكمة بالأجهزة العليا للرقابة المالية هي علاقة تكاملية تعتمد على بعضها البعض، فهي التي ترسم حدود العلاقات بين كل من مجلس الإدارة ووحدة الرقابة الداخلية والأجهزة العليا للرقابة المالية، وتحفظ حقوق كل فئة مما يعزز من قوة بيئة الرقابة الداخلية ويزيد من نسبة الاعتماد على مخرجات نظام الرقابة الداخلية ويقلل من مخاطر المراجعة الى حد كبير.

وباعتبار أن الحوكمة تضمن ممارسة وحدة التدقيق الداخلية لمهامها على أتم وجه وتمكن الإدارة العليا في المؤسسة من بناء نظام رقابة داخلية محكم بحيث يكون الهدف الرئيس فيها هو تقييم قواعد الحوكمة داخل المؤسسة وتطبيقها على نحو سليم وبالتالي السماح لإدارة الرقابة الداخلية من ممارسة دورها في تقييم الحوكمة والمساعدة على تطبيقها في المؤسسة. وإصدار تقارير النشاط للأجهزة العليا للرقابة واتاحة المجال لبناء علاقات سليمة مبنية على التعاون المتبادل بين إدارة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية،

الأمر الذي يجعل تقارير النشاط والبيانات المالية والمخرجات المحاسبية والايضاحات المرفقة الصادرة عن الإدارة العليا أكثر شفافية ونزاهة وذات موثوقية عالية.

مما يزيد من قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية في الاعتماد على مخرجات بيئة الرقابة والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة والتقليل من إجراءات التحقق على السجلات المحاسبية وعمليات الغش والتلاعب والاحتيال والأخطاء المالية والمحاسبية، والتعاون في تنفيذ التوصيات وتحقيق أهداف المؤسسة وكذلك إعداد القوائم المالية والمصادقة عليها وتقديم الضمانات للمستخدمين للوثوق وبناء القرارات الاستثمارية بناء عليها.

### المبحث الثاني: أهداف نظام الحوكمة ودوره في زيادة فاعلية الأجهزة العليا للرقابة المالية ووحدات التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف انشاء نظام الحوكمة الوطنية الرشيدة بالآتي:

١ . تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال حماية أصحاب المصالح والمحافظة عليها سواء كانوا مساهمين أو إدارة أو عاملين أو حكومة أو المجتمع المحيط .

٢ . تعزيز استقلالية المراجع الداخلي من خلال وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد مناطق السلطة والمسؤولية معززا بمجموعة من الأنظمة، كالنظام الإداري والنظام الرقابي .

٣ . تفعيل دور مراجعي الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال توفير المعلومات الدقيقة والسريعة لأصحاب العلاقة ومن خلال سلامة قنوات الاتصال بين الأقسام والإدارات المختلفة .

٤ . تعزيز استقلالية المراجعين من خلال تحسين الأداء المالي للجهة الخاضعة للمراجعة .

٥ . الدور الفعال للمراجعين سيؤدي الى تحسين المحافظة على السمعة الاقتصادية للمؤسسات والشركات من خلال التمسك بالقيم والأخلاق .

٦ . الاهتمام بالحوكمة يساهم في تحسين سمعة المؤسسات من خلال توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية بأهمية الحوكمة خاصة إذا طبقت بالشكل الصحيح لأنها ستساهم في نجاح المؤسسة مستقبلا .

٧ . الجهات والمؤسسات والشركات التي تطبق الحوكمة سوف تخلو من أي مشاكل محاسبية وبالتالي فان خططها في التحوط ستكون منصبة على مصالح أصحاب الحقوق بشكل جوهري وفاعل، وبالتالي ستكون البيئة جاذبة للاستثمارات .

٨ . نظرا لأن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة الوطنية الرشيدة لا يزال في أطواره الأولى فقد بدأ مراجعو الأجهزة العليا للرقابة يستقوا معلوماتهم عن الجهات والمؤسسات من خلال مديريها، وهنا من الضروري أن يتم اختيار المديرين الذين يتمتعون بسمعة عالية من النزاهة والشفافية .

٩ . ضرورة الإفصاح الشامل عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة والمرتبطة فضلا عن الإفصاح عن مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة[1] .

١٠ .إلزام إدارات المؤسسات والشركات عن الإبلاغ لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية بدلا من المدققين الداخلين .

[1] Duffy, M. N. Corporate Governance and Client Investing, Journal of Accountancy Nov 21, 2006

١١ .ضرورة تشكيل لجان تدقيق في المؤسسات والشركات والتي ستساهم في ابعاد الضغوط التي تمارس على المدققين الداخلين بل ستركز الجهود على عملية التدقيق وتحسينها بشكل فاعل.

١٢ .ان عملية اشراك الإدارة العليا في مراجعة التقارير المرحلية والسنوية سيجعل اهتمامها منصبا وبشكل كامل على آلية الإبلاغ المالي.

## المبحث الثالث: أدوار ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة

تأتي أهمية دور الأجهزة الرقابية في تعزيز الحوكمة الوطنية من أنها تضع الحجر الأساس للتنمية المستدامة، وضمان حياة كريمة للمواطنين، وتؤكد على أهمية مبدأ الاستقلالية الوارد في اعلاني ليما ومكسيكو، وبدون ذلك يتقلص دور الأجهزة الرقابية لينحصر في الحوكمة الوطنية، وأن الأجهزة الرقابية بحاجة الى تعزيز الادارة الحكومية النزيهة وترشيد استعمال الحكومة للموارد العامة واستخدامها استخداما فعالا، إضافة الى زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وتكوين الوعي بالحفاظ على الديمقراطية ودولة القانون، كما تم التأكيد على قيمة التواصل مع الاطراف الفاعلة لفهم احتياجات المواطنين في مجال الحوكمة الوطنية، وجاءت توصية الانتوساي بشأن الحوكمة الوطنية من خلال دعوتها الى سرعة الانتهاء من إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة المالية "Performance Measurement Framework" للسماح لتلك الأجهزة باختبار سير عملها والتركيز على العمليات الاستراتيجية للمساهمة في الحوكمة الوطنية الرشيدة.

إن أدوار ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز الحوكمة الوطنية الرشيدة يتمثل من خلال مايلي[1]:

١. تعزيز الحوكمة الجيدة من خلال ضمان الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية عن طريق دعم أجهزة الرقابة المالية العليا والتي بدورها توفر معطيات وبيانات مهمة حول تسيير الأموال العامة، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وتنوير الرأي العام عن مدى تحقيق الأهداف.

٢. تمثل الرقابة المالية في إطار الحوكمة الوطنية الرشيدة، آلية للتوازن بين السلطات وأداة رقابة للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يساهم في تحسين نظم المساءلة المختلفة، ودعم وتعزيز المساءلة في القطاع العام.

[1] مرجع سابق، علي حسين الدوغجي

٣. هناك أدوارٌ للأجهزة العليا للرقابة المالية في مساعدة الحكومات نحو تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة وتقديم مشورة قيمة لمبادرات مكافحة الفساد المستقبلية، وهي أدوار تتطلب جهودا إضافية من تلك الأجهزة في أعمال الفحص والتحقق والتحليل.

٤. في ظل تأثيرات العولمة ظهرت تحديات اقتصادية واجتماعية صاحبها العديد من سوء استخدام السلطات، الأمر الذي يتطلب تحديث ممارسات الرقابة المالية للاستجابة لتلك التحديات وآثارها.

٥. الأجهزة العليا للرقابة المالية تواجه تهديدا كبيرا في الاحتفاظ بدورها الفاعل والمؤثر في المجتمع في ظل تزاوج التكنولوجيا بانفجار المعرفة، الأمر الذي يتطلب الابتكار وتخطي حدود المعرفة الرقابية التقليدية، ويلاحظ أن بعض الأجهزة الرقابية أدركت ذلك الواقع فبدأت في التغيير الكلي في أساليب وممارسة العملية الرقابية واعتمدت بشكل كبير على التكنولوجيا والتواصل المجتمعي لتحقيق أهدافها الرقابية.

٦. الأجهزة العليا للرقابة المالية أدركت أهمية ما جاء بإعلان الالفية الصادر عن الامم المتحدة في شأن الحوكمة ودورها الرئيسي في التقدم الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين وتعزيز انتمائهم.

٧. احتفاظ الأجهزة العليا للرقابة المالية بثقة المواطنين وتعزيزها والحد من تنامي حالة الشك تجاه ما يتخذ من قرارات حكومية يتطلب المزيد من الجهد والتقنيات والتحليلات والتنسيق مع أجهزة رقابية أخرى لمكافحة الفساد سواء المرتبط مباشرة بالأموال العامة أو غير المباشر بها ولكنه ذو تأثير سلبي على عملية التنمية وتعزيز الولاء القومي.

٨. إن أهم أدوار الأجهزة العليا للرقابة المالية هي المحاسبة والمساءلة للمسؤولين على اختلاف مستوياتهم دون تمييز وبالتالي تساهم في مكافحة الفساد وتدعيم الشفافية بشكل فعال.

٩. مختلف أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة المالية ولا سيما رقابة الالتزام تساهم في كشف النقائص في القوانين والنظم المحاسبية وتحسين جودة النظم المحاسبية والمالية على العموم، وتساعد في بناء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها.

١٠. رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية تساهم من خلال رقابة الأداء في رفع الأداء وتوفير فرص التعلم من الأخطاء من خلال الملاحظات المسجلة في التقارير.

١١ .ان تطبيق القوانين هو أساس عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية وضمان استقلاليتها عامل أساسي لترسيخ مبدأ سيادة القانون وفرض سلطة الأجهزة على رقابة المال العام.

١٢ .إن قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية باختصاصاتها يعتبر بمثابة القوة الحيوية التي تساهم في الحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز الكفاءة والحفاظ على الأمن الوطني[1].

## المبحث الرابع: التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة وابلاغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن جوانب النقص في الرقابة الداخلية

تعتبر عملية التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة من المسائل الهامة التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية القيام بها لإبلاغهم عن نقائص هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال عملية المراجعة، ولكن قبل عملية التواصل يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة، وما هي المسائل التي سيتم التواصل بشأنها، ومن ثم تحديد متى وكيف تكون عملية التواصل، بحيث تتضمن تحديد النطاق والتوقيت ونوعية خطاب المهمة ونتائج عملية المراجعة، وقد ورد تفصيل ذلك في المذكرة التطبيقية رقم ١٢٦٠ حول معايير التدقيق رقم ٢٦٠ و ٢٦٥ وبينت أن استقلالية المراجع تساعده في[2]:

١. مساءلة الحكومة أمام السلطة التشريعية.

٢. المساعدة في التعرف على المخاطر التي تتعرض لها الادارة.

٣. وأن على المراجع تقييم ما إذا كان التواصل في الاتجاهين كافيا لتحقيق أهداف عملية المراجعة وأن الأشخاص أو المجموعات التي يتم التواصل معها ضمن الهيكل الإداري وهم المسؤولون عن إدارة المال العام ورقابة الالتزام.

٤. وعلى المراجع أن يولي اهتماما خاصا لتلبية احتياجات الهيئة التشريعية أو الجهات التنظيمية بأهم نتائج عملية المراجعة التي يجب عليه اطلاع المكلفين بالحوكمة عليها.

[1] مرجع سابق، سني إسماعيل، دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تعزيز وخدمة الحوكمة الرشيدة.
[2] معيار الانتوساي رقم 1265، ابلاغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن جوانب النقص في الرقابة الداخلية، WWW.ISSAI.ORG

# هدية العدد: كتاب -أربعون قاعدة في فقه معاملات الأسواق

لمؤلفه: د. عامر محمد نزار جلعوط

رابط التحميل

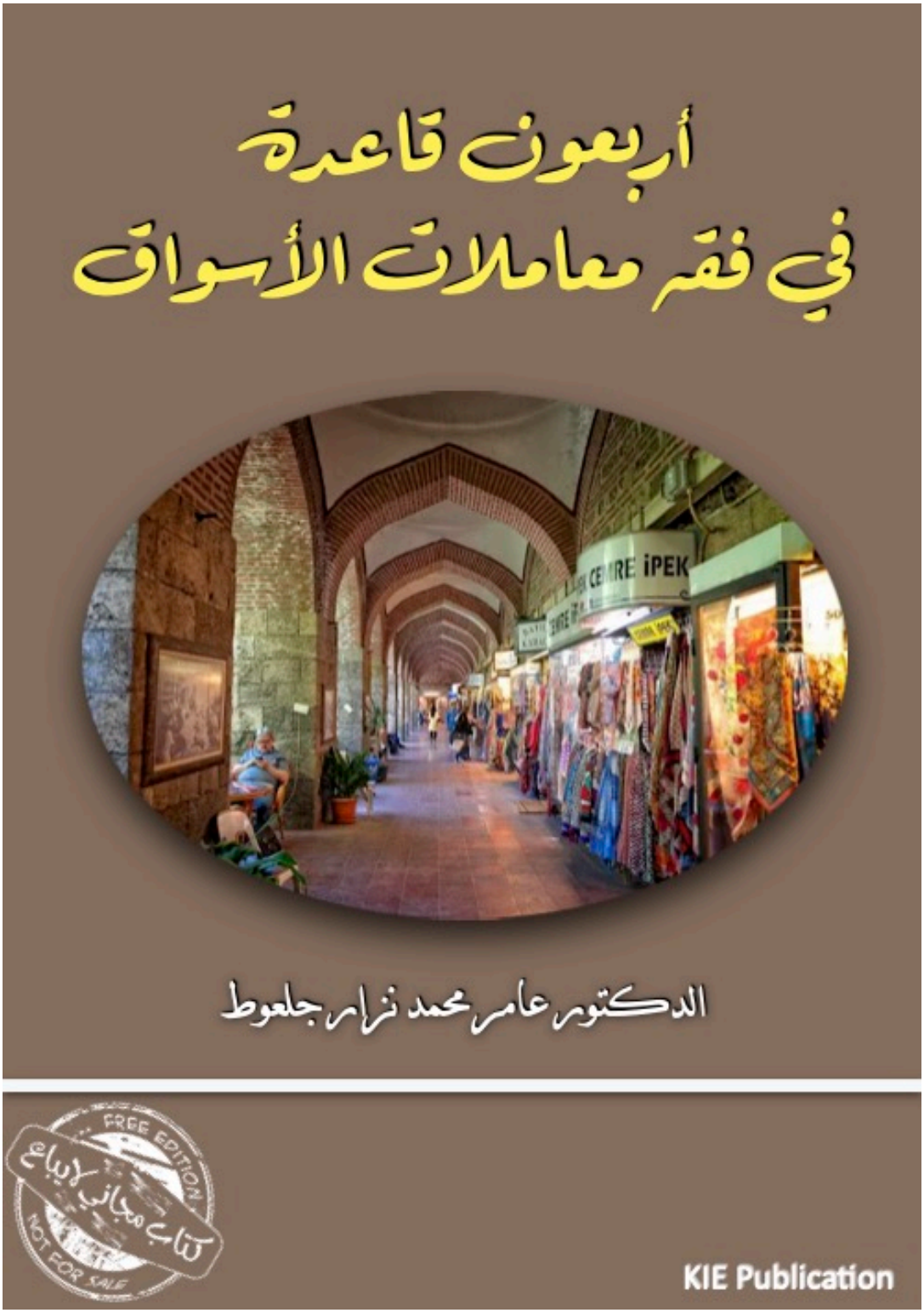

# التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

**بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد**
**إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات**

**بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:**

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

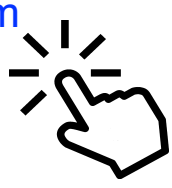

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

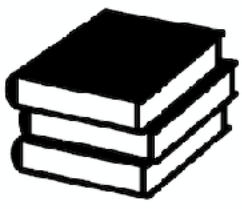

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com